مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الحادي 21 ــ 22 ــ السنة الخامسة ــ شتاء ــ ربيع 2017

رئيس التحرير: أ. د. سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير:

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. محسن صالح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ــ العراق
أ. د. مثنى علي حسين ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. سعدون حمود جثير ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. د. وسام فاضل راضي ـ كلية الإعلام ــ جامعة بغداد
سكرتارية التحرير: زهراء صالح مهدي، رؤى خليل سعيد
التصحيح اللغوي: حميد كاظم جبر

الهيأة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عماد الجواهري ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة والتوزيع: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961 1 541300

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

بحوث حمورابي

الظاهرة الترامبية..
دراسة في إنتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016 — أ.د سعيد مجيد دحدوح 6

الإندماج وبناء الدولة في العراق — أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم 28

دور القانون الدولي العام في ظل التحولات الدولية الراهنة — م. رشا ظافر محيي الدين 41

مكانة القوات المسلحة
في الإستراتيجية الإيرانية الشاملة بعد 2003 — م.م محمد نجاح محمد الجزائري 66

الصورة الذهنية التي تشكّلها الفضائيات العراقية
عن الحكومة لدى الجمهور العراقي — مثنى محمد فيحان 78

الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي — هبة علي حسين 101

الأبواب الثابتة

البحث المترجم: الدروس الحقيقية من الموصل (وستة عشرة عام
من الحرب في افغانستان، العراق وسوريا) 19 يوليو/تموز 2017 — أنثوني كوردسمان 130

متابعات ندوة — أ. م. د حيدر الصبيحاوي 140

رسائل وأطاريح جامعية — زهراء صالح مهدي 153

عرض الكتب: إنكليزي ــ عربي — رؤى خليل سعيد و زيدان حسان حاوي 160

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

يضع مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بين يديّ القارئ الكريم العدد الجديد من مجلته الفصلية لعام 2017، ويضّمُ في ثناياه عدداً من الابحاث العلمية المتخصصة في الشؤون السياسية، تلك الشؤون التي صارت ملاحقتها رصداً وتحليلاً لزاماً على الباحثين والمهتمين بالقضايا السياسية، لا سيما وان الاحداث السياسية المتلاحقة والمتسارعة متنوعة الاسباب ومتعددة النتائج، تحتم علينا كمركز بحثي متخصص أن نرصدها ونتابعها لاستشراف مستقبلها، ومدى تأثيرها علينا.

تزامن مع اصدار العدد، تغيّر الادارة الامريكية، ووصول دونالد ترامب الى الرئاسة، ومثلّ وصوله الى الحكم حدثاً مثيراً للجدل ليس على مستوى الولايات المتحدة الامريكية فحسب وانما على مستوى العالم، فمنذ برنامجه الانتخابي الذي اتسم بالتشنج والتطرف وغالباً غير المتوازن وهو مثير للجدل في الاوساط السياسية. وصار المتابع للشؤون السياسية يتنبأ بالكثير من النتائج المترتبة على سلوك الرئيس الامريكي ذلك السلوك الذي اتسم بالفوضى والتخبط في التعاطي مع القضايا السياسية سواء الداخلية منها أم الخارجية. وعلى العموم أثار انتخاب ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية الكثير من التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسة الامريكية في كثير من المناطق المهمة عالمياً، والنهج الذي سيختطهُ في التعامل معها.

تُعد منطقتنا العربية والإسلامية المنطقة الاكثر أهمية والأكثر خطورة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية، والتي تتطلب مزيداً من الاهتمام في المتابعة والتحليل لأنها تُعد في صلب اهتمامات ترامب، وتزداد أهمية مع تزايد دور وأهمية ونشاط محور المقاومة الذي سطرّ البطولات تلو الاخرى في القضاء على العصابات الارهابية أو ما يسمى بداعش، والدور الكبير الذي قام به للحيلولة دون تدمير كل من سورية واليمن. لذلك صار محور المقاومة في صلب اهتمامات ترامب، وأفصح عن اسلوب استفزازي في التعامل مع قضايا المنطقة. لذلك نحن بحاجة اليوم قبل أي وقت مضى إلى مزيد من التفكر لإدراك فحوى أهداف ونوايا النهج الصهيو امريكي، لترامب، والتفكير في انجع السبل لمواجهة المخاطر المترتبة على النهج الترامبي بأسلوب استباقي وليس برد الفعل.

رئيس التحرير

بحوث حمورابي

- الظاهرة الترامبية ..
  دراسة في إنتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016

  أ. د. سعيد مجيد دحدوح

- الاندماج وبناء الدولة في العراق

  أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم

- دور القانون الدولي العام في ظل التحولات الدولية الراهنة

  م. رشا ظافر محيي الدين

- مكانة القوات المسلحة في الإستراتيجية الإيرانية الشاملة بعد 2003

  م. م. محمد نجاح محمد الجزائري

- الصورة الذهنية التي تشكّلها الفضائيات العراقية
  عن الحكومة لدى الجمهور العراقي

  مثنى محمد فيحان

- الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي

  هبة علي حسين

الظاهرة الترامبية..دراسة في إنتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016

أ. د. سعيد مجيد دحدوح*
باحث وآكاديمي من العراق

* باحث في مركز حمورابي

المقدمة

قبل قيام الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان إستقلالها، كانت ثلاث عشرة ولاية مستعمرة تخضع للتاج البريطاني، وتمارس هذه المستعمرات قدراً من الإستقلال الذاتي، إستمرَّ ذلك حتى قيام الثورة على بريطانيا وإعلان الإستقلال عام 1776، إذ تحوَّلت تلك المستعمرات إلى دول مستقلة، إذ إقتضت ضرورات مواجهة القوات البريطانية تحالف هذه الدول، ثم تكاملت لتشكّل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789.

وكان من ضروريات توحيد الولايات المتحدة الأمريكية تقوية السلطة المركزية، لذا تضمّن الدستور الإتحادي الأمريكي من القواعد ما قصد بها الحدَّ من أخطار (الديمقراطية الشعبية) المتمثلة في مجموع الإرادة الشعبية، التي دلت تجارب حرب الإستقلال في الولايات إلى خطورتها على الإستقلال الإجتماعي، وبالتالي جاءت أحكام الدستور مشبعة بروح الفصل بين السلطات العامة وذلك للحدّ من سلطان الإرادة العامة الديمقراطية النابية، لذا جاءت أحكام الدستور الأمريكي لتؤكّد: أنْ تكون رئاسة السلطة التنفيذية بالإنتخاب الشعبي، وأنَّ السلطة التشريعية تتكوّن من مجلسين (الشيوخ والنواب) إستناداً إلى الإعتقاد أنَّ مجلس الشيوخ ناظِمٌ يحدّ من تطرف (المجلس الشعبي النيابي).[1]

لذا جاءت أحكام الدستور لترسيخ الآتي:

1 ـ جعل السلطة التنفيذية قوية إلى درجة كبيرة في مواجهة السلطات العامة.

2 ـ لا تَملِك أيٌّ من السلطات حقَّ سحب السلطة من الأخرى (أي سحب الثقة عن الحكومة أو حلّ الكونجرس).

(1) أحمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري، النظم السياسية الديمقراطية، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرامجيات، مصر، 2011، ص86، 87.

لقد إنعكس التنظيم الدستوري للسلطات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ليُجسّدَ نموذجاً للنظام الرئاسي تبرُزُ له خصائص تميّزه عن بقية النظم الرئاسية في بلدان أمريكا اللاتينية[2]، ومن ذلك طبيعةُ العلاقة بين السلطات التي تقوم على القاسم الوظيفي والإستقلال الإداري لمؤسسات الحكم الثلاث مع التنافس والرقابة والمساءلة المتبادلة، والرقابةُ هنا ليست بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)؛ وكل سلطة في مواجهة الأخرى، بل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. إذ إن القوانين التي يقرّها (الكونجرس) يمكن أن يعترض عليها رئيس الجمهورية طالباً مراجعتها وربما تعديلها، كما المعاهدات وقرارات تعيين كبار الموظفين التي تتِمُّ من رئيس الجمهورية تتطلب موافقة مجلس الشيوخ.

(2) تفاصيل اكثر ينظر: حسان محمد شفيق العاني، النظم السياسية في امريكيا اللاتينية.

إنَّ الرقابة والمساءلة في النظام السياسي الأمريكي تَعني في جانب فيها التعاون والتكيّف بين فروع السلطات العامة ولا سيما بين (الكونجرس والرئيس)، الذين بحكم أنهما يتمُّ إنتخابهما شعبياً وبينهما فصلٌ في السلطات الذي يجعل تنافسهما وصراعهما وارداً، وبالتالي تتجسد الرقابة بينهما في أيّ منهما لا يملك سحب السلطة من الآخر ـ كما قلنا ـ ويتمُّ تعدي الخلاف بالتفاهم والصفقات بحلول وسط[3].

(3) أحمد عبد الحميد الخالدي، المصدر السابق، ص 88.

أولاً: إنتخاب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية

تناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل منصبه مدة أربع سنوات، ويتمُّ إنتخابه مع نائب الرئيس، ويتمُّ ذلك بأن تُعيّن كل ولاية ـ بالكيفية التي تحدّدها هيأتها التشريعة ـ عدداً من الناخبين مساوياً لمجموع عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس النواب، ويكون المرشح لرئاسة الجمهورية ضمن المواصفات الآتية[4].

(4) الدستور الأمريكي لعام 1789.المادة الثانية، الفقرة الأولى.

1 ـ أن يكون من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، أو مقيماً فيها مدة أربع عشرة سنة.

2 ـ أن يبلُغَ من العمر خمساً وثلاثين سنة.

3 ـ أن يكون مؤهلاً لمنصب رئيس الولايات المتحدة.

والرئيس هو القائد الأعلى للجيش وبحرية الولايات المتحدة والقوات

الشعبية، ويعقد المعاهدات شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.[5] ويعدُّ (جورج واشنطون) أولَ رئيس للولايات المتحدة 1789 وترك المنصب عام 1797.

(5) المصدر نفسه، المادة الثانية، الفقرة الثانية.

الإنتخابات الأمريكية متعددة المراحل ومربكة ومبهمة في آن معاً، وهي عملية معقدة إذ يتمُّ انتخابُ رئيس الولايات المتحدة على وفق عملية غامضة تعرف بإسم (المجمع الإنتخابي) (Electoral College)، وعلى هذا الأساس تُعطي كلُّ ولاية عدداً من (الناخبين) ويتمُّ عادةً إحتسابُ عددهم على أساس عدد سكان كل ولاية،[6] والمجتمع الإنتخابي قد يصل عددهم(538) أي بقدر مجموع عدد الممثلين في كل ولاية في مجلسي (النواب الشيوخ)، لذا قد تجدُ في ولاية (3) ناخبين وفي ولاية أخرى تحظى بـ(55) ناخباً كما في كاليفورنيا على سبيل المثال.

(6) المصدر نفسه، الفقرة الأولى.

قبل الإنتخابات يقوم كل حزب بتسمية (538) مندوباً[7] في الولايات الأمريكية الخمسين، من ضمنها(3) مندوبين عن العاصمة الأمريكية (واشنطن) وقد يكون الإختيار عن طريق الإنتخاب أو التعيين. وحينما يدلي الناخبون بأصواتهم في الولايات المختلفة، ينتخبون مندوبي الحزب الذي ينتمي له المرشح الرئاسي الذي يختارونه. وغالباً ما تحدث التهيئة للإنتخابات قبل عامين من الموعد الفعلي للإنتخابات، يبدأ كل مرشح بتوظيف فريق عمل وتنظيم جهاز حملته الوطنية، والأهمُّ من ذلك جمع الأموال[8] من أجل تمويل هذه الحملة... والعملية تتطلب عدة مراحل منها[9]:

(7) هم مجموع عدد أعضاء مجلسي النواب (438) والشيوخ (100).

(8) جون هوداك، ماذا تعني الانتخابات الرئاسية لعام 2016 بالنسبة للشرق الاوسط، فبراير/ شباط 22 –6– 2016.

(9) المصدر نفسه.

- قبل الحملة الإنتخابية الأخيرة العامة يتعيّن ـ على المرشحين من كل حزب سواء الديمقراطي أم الجمهوري ـ التنافسُ في حملة تمهيدية بين مرشحي الحزب،اي عملية (تصفية) بين عدد ربما كبير من المرشحين من كل حزب.
- تحديد مرشح كل حزب من الحزبين الكبيرين (الديموقراطي والجمهوري)، والمرشح الرئاسي لكل حزب يختاره مندوبو الحزب من كل الولايات في مؤتمر وطني عام.
- في المؤتمر الوطني العام ينتخب المرشح الوحيد الذي يمكن ان يمثل الحزب في الإنتخابات العامة الذي يتنافس فيها مع مرشح الحزب الآخر. التي تجري في نوفمبر/ تشرين الثاني كل أربع سنوات.

من يحصل في الإنتخابات العامة الرئاسية على أكبر عدد من الأصوات على مستوى الولاية، تتحوّل جميعُ الأصوات الإنتخابية لتلك الولاية إلى ذلك المرشح الرئاسي.

ـ من يحصل في الإنتخابات العامة الرئاسية على أكبر عدد من الأصوات على مستوى الولاية، تتحوّل جميعُ الأصوات الإنتخابية لتلك الولاية إلى ذلك المرشح الرئاسي، فعلى سبيل المثال في إنتخابات عام (2012) حصد (باراك اوباما) كلَّ الأصوات الإنتخابية الـ(55) في ولاية كاليفورنيا لأن (اوباما) حصل على(60 في المئة)من أصوات الولاية، وبذلك تحوّلت كلُّ الأصوات إليه، بالمقابل نال(ميت رومني) جميعَ الأصوات الإنتخابية الـ(38) في ولاية تكساس لأنه حصل على(57 في المئة) في تلك الولاية.

ثانياً: الإنتخابات الرئاسية الأمريكية 2016

عندما أعلن الملياردير(دونالد جون ترامب) خوضه الإنتخابات الأمريكية والمنافسة داخل الحزب الجمهوري مع ستة عشر مرشحاً أخرين للوصول إلى دفة الرئاسة منهم (جيب بوش) من (آل بوش) الذين حكموا الولايات المتحدة إثني عشر عاماً حاكم ولاية (فلوريدا) وحاكم ولاية (يسكونسن) (سكوت ووكر) وآخرين، إعتقد الكثيرُ أن (ترامب) فاقدُ الجديةِ، وأنه لن يستمر في السباق الرئاسي، فهو من خارج مؤسسة الدولة و(الدولة العميقة) التي تحكم الولايات المتحدة، ولم يُعرَفُ لـ(ترامب) أيُّ تاريخٍ سياسي بل أُشتهِرَ بعنصريته التي تميل إلى الفاشية وبتصريحاته التي تخرج كثيراً عن المألوف، وما يَصدرُ عن سياسي يريد أن يتصدى لمسؤولية عظيمة إعتادت بلاده تنادي بقيم ومفردات منها الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية.

وإبتداءاً تحالف الإعلامُ الأمريكي ـ ذات القدرات الكبيرة ـ في التأثير في الرأي العام، ضده وحاصره، وتوقّع أن فوزه قد لا يتجاوز الـ(2 في المئة) في يومه الأول، وربما أرادوا بذلك أن يُرسِخوا ذلك في أذهان وعقول الناخبين.

لا يحظى المرشح الأمريكي (ترامب) بإحترام في الأوساط السياسية الأمريكية، كما لم يحظَ بأي دعم من الرؤساء الجمهوريين السابقين[10]، ويبدو ان الأنظار كانت تتوجّه صوب (جيب بوش)، على العكس من ذلك حظيت المرشحة الديمقراطية (هيلاري كلينتون) بدعم الرؤساء السابقين من الحزب الديمقراطي وقد ظهر الرئيس (باراك اوباما) أثناء الحملة الإنتخابية

(10) مركز المشرق للدراسات والإعلام، لندن، (من ترامب؟)..

(لكلينتون) وفي أكثر من مناسبة.. وقد سخر (اوباما) من المرشح (ترامب) إذ قال (إن الرئاسة ليست برنامج (توك شو).[11]

(11) مركز المشرق للدراسات والإعلام – لندن

لذا فإن التحذير يتصاعد من خطورة (الظاهرة الترامبية) هذا المصلح الذي بدأ يفرض نفسه في الدراسات والبحوث والمقالات الصحفية التي تناولت ترشيح (دولاند ترامب) التي بدأت (تهريجة) لتصبح وجودية، وفي هذا السياق، فإن العريضة الصادرة بعنوان(المعالجون النفسيون) في (مواجهة الترامبية) التي وقّعها أكثر من (2300) طبيب عالم وأستاذ وباحث في العلوم النفسية، لتشكل محاولة أولية لفهم الظاهرة والمشروع بمناقشة علمية ثقافية إجتماعية، ويتجنب نص العريضة أي زعم تشخيصي لـ(دولاند ترامب) نفسه فالموضوع هو (الترامبية) لا المرشح الإستعراضي، وهي في تعريف العريضة ؛ بنية عقائدية تتجاوز الشخص وتقوم على ثلاثة أسس:[12]

(12) حسن منيمنة، الترامبية الصاعدة في الولايات المتحدة؟ الحياة الاحد 21 آب 2016

1 ـ الفئات المستضعفة والمثيرة للريبة، كالمهاجرين الوافدين والأقليات الدينية وتحميلها تعسفاً مسؤولية تردي الأوضاع والعمل على إقصائها.

2 ـ الطعن والتجريح بالخصوم والنقاد وإهانتهم.

3 ـ التركيز على شخص(الرجل القوي) وتعظيمه في إثارته الخوف والغضب، ووعوده بأنه القادر على حلّ المشاكل عند إيلائه الثقة وإعادة صياغته للتاريخ. . .

المُقلِقُ أن ثمة جمهوراً واسعاً يستجيب له بل يطالبه بالمزيد من (الشراسة)، ويبني على شراسته الكلامية أفعالاً مؤذية وحتى قاتلة، كما حدث في (نيويورك) إذ إغتيل أمام جامع ومساعده. وفي مدينة(تالسا) في ولاية (أوكلاهوما) إذ إغتيل شاب لبناني الأصل؛ ومن المحال فكُّ الارتباط بين هذه الجرائم والتصاعد المتعاظم للإعتداء على المسلمين واللاجئين وبين الشخص العاطفي الحاقد والتعبئة المتشنجة للأهواء، كما هو مجسد في سلوك (ترامب. وأوجزت مجلةُ (ذي ينشن) الأسبوعية خصال (ترامب) أنه يغرق في أوهام العظمة؛ مخادع ومنافق، يتلاعب بالحقائق عن قصد؛ عنصري؛ وأناني؛ يطرب للتبجيل، فاقد لأي إدراك لطبيعة السياسات الخارجية والداخلية وغير مؤهل لتبوؤ منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

عند الإطلاع على قائمة المرشحين للإنتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 نجد ان الأغلبية من الحزب الجمهوري (ربما شعر المرشحون ان المنصب هو استحقاق جمهور بعد دورتين إنتخابيتين فاز بها الديمقراطيون)، فمن مجموع (22) مرشحاً كان منهم (17) مرشحاً جمهورياً و(5) مرشحين من الحزب الديمقراطي وعندما بدأت الإنتخابات التمهيدية((Caucus

في ولاية (أيوا) وذلك في الأول من شباط 2016، كان لا يزال (14) مرشحاً في السباق الرئاسي (11) من الحزب الجمهوري و(3) من الحزب الديمقراطي.

وبالرغم من النتائج السيئة في إستطلاعات الرأي العام، إذ لم يحصل البعض من المرشحين الا أقل من (10%) طوال الحملة الإنتخابية، ولكن بقوا في دائرة المنافسة ؛ وربما يعود ذلك إلى عدم قناعة الطبقة السياسية والقوى المؤثرة في المجتمع الأمريكي ومنها جماعات الضغط على المرشحين من الذين حققوا نتائج طيبة في الإستطلاعات أو الإنتخابات الأولية. وربما كانت الآراء في الحزب الجمهوري تتوجه صوب (جيب بوش) و(سكوت ووكر) كمرشحين قويين، وان (دولاند ترامب) كان ينظر إليه مرشحاً يفتقر إلى الجدية، ولن يبقى في السباق الرئاسي إلّا مؤقتاً.[13]

(13) المصدر نفسه.

لقد مثل (ترامب) قوة خطيرة في حملة الإنتخابات الرئاسية وكانت شعبيته كبيرة ومستمرة، كما أصبح مرشحاً أقوى وأكثر فطنة ومهارة مع مرور الوقت... إذ توجّه إلى الناخبين الساخطين والغاضبين من الحزب الجمهوري، وتطرق إلى همومهم ومصالحهم بأساليب فاعلة، بالرغم من التعليقات الهجومية والأوقات التي بدت أنها ستقضي على حملته بشكل مؤكد، حافظ (ترامب) على دعمه من داخل الحزب، وحصد على أعلى المعدلات الوطنية في إستطلاعات الرأي كلّ يوم منذ 20 تموز 2016. أثناء الإنتخابات التمهيدية دحض (ترامب) مرات عديدة جميع توقعات الخبراء ونتائج إستطلاعات الرأي العام، وعزّز موقعه الإنتخابي أكثر بعد فوزه في إنتخابات ولاية (أنديانا)، لكنَّ نخبة الحزب الجمهوري بعد هذا الفوز؛ شنّت حملة ضده أنفقت فيها الملايين من الدولارات من أجل إيقافه، وهذا السلوك الإنتخابي الذي وقفته النخبة من مرشح رئاسي لم يحدث من قبل.[14]

(14) تقرير جون هوداك، ماذا تعني الإنتخابات، الرئاسية لعام 2016 بالنسبة للشرق الأوسط في 22/ فبراير2016 /www.Brooking.end ar/research....,

لقد مثل (ترامب) قوة خطيرة في حملة الإنتخابات الرئاسية وكانت شعبيته كبيرة ومستمرة، كما أصبح مرشحاً أقوى وأكثر فطنة ومهارة مع مرور الوقت... إذ توجّه إلى الناخبين الساخطين والغاضبين من الحزب الجمهوري، وتطرق إلى همومهم ومصالحهم بأساليب فاعلة.

كانت طروحات (ترامب) لا تتناسب مع رجل (أمريكا الاول) ووصف البعض أن لغته لا تعدو ان تكون لغته (سائق شاحنات)، ويبدو ان هذه اللغة هي التي تتناسب والدوائر الشعبية وتتناغم والشارع الأمريكي، بعيداً عن الخطاب النخبوي الذي يدغدغ فقط الطبقة السياسية العليا فـ(ترامب) هو ضمن التيار الشعبوي المتنامي في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، وربما يمثل (دولاند ترامب)..لقد كانت تصريحاته غير المؤاتية ضد مختلف فئات واثنيات المجتمع الأمريكي إلى درجة وصفت بها الحملة الإنتخابية بأنها الأكثر بذاءة في تاريخ الولايات المتحدة، ولم يحصل في التاريخ السياسي الأمريكي ولا العالمي ان يُتهم (رئيس دولة) بأمراض نفسية وعقلية كالتي اُتهمَّ بها المرشح الرئاسي (ترامب) فضلا عن تشهير إعلامي وإحتجاجات شعبية وحملات مناهضة... ففي مجال الإعلام نشرت الصحف الكبرى مقالات مصحوبة برسوم ساخرة شبهت (ترامب) بكبار الأشرار في التاريخ من ضمنهم الداعي للفصل العنصري (جورج ولاس) الذي كان حاكم ولاية (ألاباما) لأربع مرات.[15]

(15) المصدر نفسه.

وكان عنوان مقالات الرأي في صحيفة (واشنطن بوست) (موسوليني أمريكا المعاصرة) وأخرى نشرت صورة كاريكاتير تظهر (هتلر) قبالة تمثال الحرية وهو يؤدي التحية النازية. وسبق للكاتب الأمريكي دان ميلبانك ان شبه (ترامب) في مقال له في صحيفة واشنطن بالدكتاتور الإيطالي (بنيتو موسوليني) وقال «ان وجه الشبه بين الاثنين لا يقتصر على الأشياء السطحية... إنما فاشية واضحة»[16]

(16) كان جورج ولاس من مؤيدي الفصل العنصري، رشح مستقلاً للرئاسة الامريكية ثلاث مرات بعد فشله في الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي.

وكانت إستطلاعات الرأي تميل لصالح (هيلاري كلينتون) في الأغلب الأعم، إذ توصلت إستبانة التي أُجريت (من شركة Selzer بطلب من وكالة Bloomberg، (كلنتون تتفوق على منافسها الجمهوري (دولاند ترامب) إذ حصلت على أصوات 44% مقابل 41% لترامب. وفي إستبانة لصحيفة Washington post وقناة ABC news اكد تقدم كلينتون على ترامب على مستوى البلاد بفارق (4) نقاط(47% لكلنتون مقابل 43% لترامب). اما شبكة (NBC)

الإخبارية بالتعاون مع شركة (S survey monkey) أظهرت الفارق(6) نقاط لصلح كلنتون (47% مقابل 41% لترامب).[17]

(17) مركز المشرق للدراسات والإعلام، المصدر السابق.

ويبدو أن تلك الإستطلاعات أثبتت أنها كاذبة أو خاطئة وفي الحالتين أيضاً بدت غير ذات مصداقية ولا تصلح مقياساً حقيقياً لإتجاهات الرأي العام فضلاً عن هذه الإستطلاعات في الغالب كانت مسيسة. . . وربما كانت تلك الهجمة الإعلامية الموجة ضد (ترامب) عززت موقفه وأشعرت الناخبين أن تكتلاً نفعياً فاسداً يقف ضده[18].

(18) أخبار العالم، ماذا قالت أهم إستطلاعات الرأي الأمريكية عشية الانتخابات، 7/ 11 /2016.

في ذروة الإنتصارات الإنتخابية أقدم (ترامب) على إستحداث عملية إغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي) في الوعي الجمعي (بالزعم) ان والد المرشح الذي ينافس (ترامب) على ترشيح الحزب الجمهوري له (تيد كروز، رافائيل) متورط مع الجاني (لي هارفي أوزوالد) في إغتيال الرئيس الأمريكي (جون كينيدي)،وكان المرشح (تيد كروز) يتوعد (ترامب) بجولة قاسية داخل مؤتمر الحزب، على اثر ذلك أقدم (تيد كروز) على الإنسحاب من السباق مباشرة بعد توجيه الإتهام إلى عائلته، خوفاً ان تجرَّ القضية إلى أبعاد أمنية ولا سيما إعادة التحقيق)، كما سارع رئيس الحزب الجمهوري (رينس بريباص) إلى الإعلان عن أن (دولاند ترامب) أضحى مرشح الحزب المفترض وهو الذي تصدر سابقاً الحملة الواسعة لإقصاء وايجاد البديل داخل أروقة المؤتمر لقطع الطريق على ترشيح (ترامب)..[19]

(19) هيا السهلي، الظاهرة الترامبية.. ماذا بعد؟ صحيفة اليوم 19 نوفمبر(تشرين ثاني) العدد15863

وكان الحزب الجمهوري قد عقد مؤتمراً إستمر اربعة ايام (18 ـ 21) تموز 2016 في كليفلاند في ولاية أوهايو، تمكن المرشح (ترامب)من الفوز بترشيح الحزب للإنتخابات الرئاسية الأمريكية، بمواجهة مرشحة الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون) التي سارعت للرد على ذلك الترشيح على موقعها (تويتر) بعد الفوز(فلنساهم معاً الآن لضمان ألّا تطأ قدماه أبداً المكتب البيضوي).[20]

(20) التقرير الأسبوعي لمركز الأبحاث الامريكيةThink Tins.. Monitor, 3524في 15 / 5 / 2016.

وجاء ترشيح (ترامب) بعد يوم من تنظيم معارضين من الجمهوريين في محاولة فاشلة لغرض التصويت لمعارضة ترشيحه، إذ عطل مندوبون معارضون (لترامب) أعمال المؤتمر بالصراخ والإستهجان وأثاروا فوضى للتعبير عن رفضهم ترشيحه. وفي اللحظة الحاسمة لإعتماد المقترح بترشيح (ترامب) ضرب الرئيس الحزب بمطرقته على الطاولة، تجاهلاً إعتراضات

المحتجين ولاسيما أن (الميكروفونات) كانت مغلقة.[21]

ولضمان تعيين رسمي من الحزب، على المرشح أن يحصل على(1247) مندوباً ولكنَّ (ترامب) تجاوز هذا الحاجز، إذ جمع أكثر من (1500) مندوب بعد أن تقدّم على منافسيه بشكل واضح، ووعد (ترامب) بالفوز بالإنتخابات الرئاسية التي تجري في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وأظهر ثقة على الرغم من التشنج والإنقسامات العلنية في المؤتمر وقال (سنحقق فوزاً كبيراً) ثم قدّم زوجته قائلاً سيداتي سادتي: فخر كبير أن أقدّم السيدة الأولى المقبلة للولايات المتحدة)[22].

لقد تميزت الحملة الإنتخابية الرئاسية للوصول إلى البيت الأبيض بالآتي[23]:

1 ـ إدارة حملة إنتخابية غير تقليدية تماماً، لكن إتضح أنه كان يعرف أكثر من جميع الخبراء.

2 ـ أمضى (ترامب) وقتاً كبيراً بين الجماهير أكثر من متابعته إستطلاعات الرأي العام، وسافر إلى ولايات مثل (ويسكونسن وميتشغان...) التي أعدَّها المراقبون بعيدة المنال.

3 ـ نظم مسيرات ضخمة بدلاً من التركيز على عمليات طرق الأبواب وحَثَّ الناخبين على التصويت.

4 ـ أنفق القليل من الأموال مما أنفقته حملة (كلينتون) تماماً كما فعل في الإنتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري، وقلب الحكمة الجمعية حول كيفية الفوز بالإنتخابات الرئاسية رأساً على عقب. (فالفوز لا يأتي عبر إنفاق المزيد من الأموال وإنما في كيفية إدارة الحملة الإنتخابية وتوجيهها).

إن الظاهرة الترامبية بما حققته من مفاجأة غير متوقعة قد نجد في جانب منها تعبيراً عن النزوع الشديد للمجتمع الأمريكي إلى التغيير.

وعند الإعلان عن فوز (ترامب) بالإنتخابات خرج آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في عدة ولايات أمريكية إحتجاجاً على فوزه وهتف الكثير منهم بشعار (لست رئيسي) وأحرق آخرون دمى برتقالية الشَعْر تمثّل رجل الأعمال (ترامب).[24]

وحصد (ترامب) أكثر من (270) صوتاً من أصوات المجمع الإنتخابي

(21) M.france24.com في6 / 10 /2016.

(22) المصدر نفسه.

(23) /Arabic/worid-3742801 bbc.com في تشرين الثاني 2016.

(24) جورج إيليا، اليوم السابع/ الاربعاء 9 نوفمبر تشرين ثاني 2016 www.parlmany.youm7.com/ news/4/137407 http:// www.parlmany.youm7.com/ news/4/137407.

متقدماً منافسته الديمقراطية (هيلاري كلينتون)، وعلى أثر ذلك ألقى خطاباً جاء فيه[25]:

(25) www.alwatan.com الثلاثاء 15 آب 2016

1 ـ نحن أمام حدث تاريخي ويحدوني الأملُ بعد(4 أو 8) سنوات أن تشعروا بالفخر لما سنقدمه.

2 ـ سنضع مصالح الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، ونعيد بناء ونحقق الحلم الأمريكي.

3 ـ قضيتُ حياتي كلَّها في الأعمال وأعمل مع المشاريع والأشخاص في مختلف أنحاء العالم.. ما أريد أن أفعله الآن هو أن أُخصص هذا الجهد لدولتنا.. وبذلك يكون لكل أمريكي فرصة لتحقيق حلمه.

4 ـ لدينا خطة إقتصادية كبيرة لمضاعفة النمو، وسيكون أفضلَ إقتصاد في العالم، إذ سنقود البلاد إلى مشروع ضخم من التنمية والتحديث وإننا سنعمل على إصلاح المدن الأمريكية وبنيتها التحتية وتحديث الطرق ووسائل المواصلات.

رابعاً: رؤية (ترامب) للعلاقات الدولية ومركز الولايات المتحدة فيها.

يصعب التكهن بالرؤية العالمية للرئيس الأمريكي المنتخب (دونالد ترامب) وتتكاثر التساؤلات وتزداد الشكوك في مرحلة عالمية، مطبوعة بتوازن غير مستقر وإضطراب إستراتيجي إستنادا لما عرضه في حملته الإنتخابية التي أثارت الكثير من ردود الأفعال على المستوى الداخلي والخارجي ولا سيما الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة. ولكن إستناداً إلى أقواله وخطاباته خلال الحملة الإنتخابية يمكن إستخلاصُ البعض من ملامح السياسة الخارجية لرئيس بلاد كانت القوة المهيمنة الوحيدة في الساحة الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، والتي سيسعى (ترامب) إلى الحفاظ على تفوقها ورفض التحولات العالمية وبأي أسلوب كان حتى ولو على حساب الحلفاء والأصدقاء والشركاء ومحاولة التصدي إلى قوى مؤثرة في العلاقات الدولية تحت عنوان (أمريكا اولاً)

لقد إستفزت الحملة الإنتخابية للسيد (ترامب) الآخرين وتناولت ملفات في غاية الأهمية على مستوى العلاقات الأمريكية بحلفائها في أوربا ودول أخرى

مثل اليابان والصين ودول الخليج والملف النووي الإيراني والعلاقة مع الكيان الصهيوني فضلاً عن محاربة داعش والموقف من الإسلام والمهاجرين..

لقد إختارت الولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب) الذي نترقب بلورته لسياسة خارجية بَوصَلَتُها من الآن وصاعدا، الدفاع عن المصالح الأمريكية وليس أي شيء آخر. إنها القطيعة مع التدخل الليبرالي والترويج للقيم وحقوق الإنسان، وما يواكب ذلك من عدم إعطاء الأولوية إلى الزعامة العالمية والدفاع عن الحلفاء، وبما سنشهد أكبر تحول في السياسة الأمريكية الخارجية إزاء أوربا وكندا والمكسيك والسعودية. . . . منذ الحرب العالمية الثانية، وما يتناغم وسياسة العزلة التي لها روادها في الولايات المتحدة (27)، فهناك توجه مُهمّ من الأمريكان قد يؤيد فكرة الزعامة العالمية، ولكنّه يبدو غير مبالٍ بدفع (البدل أو الثمن) من أجلها، إنه غير مستعد بصورة واضحة إلى نكران الذات، فهو ضد التضحيات الأمريكية وغير منجذب إلى أزمات سياسية خارجية طويلة الأمد، وبدأ الحديث يجري منذ مدة عن عودة ما للإنعزالية الأمريكية، مع فارق بسيط هو أن الحماس للمضي قدماً مع الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي) وبأيّ ثمن للسيطرة على العالم بدأ ينضب بوضح. ويُعدّ (دونالد ترامب) من أصحاب العزلة في السياسة الخارجية (Isoiationist) إذ يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها ان تتدخل في شؤون العالم ومن حولها وحل مشاكله، وهو يتجنب في سياسته الحديث عن العولمة (Globalism) لذا يغلب على خطابه الروح القومية ويُعظّم دور الدولة القومية وهذا توجه يبرز بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فهو لا يؤمن بالتدخل الإنساني (Human Intervention) كأساس أو دافع للتدخل، فطالما الأمر لا يمس الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية في هذا الشأن، ولكن عندما يتعلق الامر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيه على أطراف أخرى.[26]

لقد إختارت الولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب) الذي نترقب بلورته لسياسة خارجية بَوصَلَتُها من الآن وصاعدا، الدفاع عن المصالح الأمريكية وليس أي شيء آخر.

(26) د خطار أبو دياب، العالم على متن طائرة ترامب، صحيفة العرب، لندن، العدد 10453 في 12 / 11 / 2016

لذا يمكن أن نحدد سمات السياسة الخارجية في ضوء طروحات المرشح (دونالد ترامب) وعلى الشكل الآتي:

اولا: على الدول الأوربية تحملُ عبء الدفاع عن نفسها وتكاليفها المادية وان الولايات المتحدة ليس عليها أن تنفق تلك الأموال الهائلة لتأمين أوربا وإنشاء القواعد العسكرية على أراضيها

فالإتحاد الأوربي عليه أن يتحمّل تكلفة الأمن التي يريد Security (burden)، لذا فإنه يعترض على تحمل الولايات المتحدة النصيبَ الأكبر من ميزانية (حلف الناتو) الذي يصل فيه معدل إنفاق الدول الأوربية العسكري من إجمال الناتج المحلي إلى (2بالمئة) سوى أربع دول من مجموع[27] دولة، بجانب الولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق يشير صراحة إلى ضرورة الإبتعاد الأمريكي عن تحالفه مع الدول الأوربية إذا لم تلتزم بتحمل نصيبها من الإنفاق العسكري، بل ويهدّد بالإنسحاب من (الناتو) إذا لم يلتزم أعضاؤه بالحدّ المتفق عليه للإنفاق العسكري.[28] لذا لا بدَّ أن يتحمّل الأوروبيون تكلفة أكبر في الدفاع عن القارة لأن (واشنطن) توفر نحو 70% من هذه التكلفة[29].

ولكنَّ هذا لا يتعرض من وجهة نظر (ترامب) من ضرورة الحفاظ على التوفق العسكري الأمريكي بل الحفاظ على معدل الإنفاق العسكري الذي يضع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى عالمياً عبر توجيه الأموال اللازمة وإدامة عجلة الصناعات العسكرية التي تستوعب الملايين من الايدي العاملة، وتعهد (ترامب) بإعادة قدرات القوات المسلحة الأمريكية (المنهكة) التي تراجعت بشكل ملموس عبر السنوات الماضية. وأعلن مكتب إدارة الميزانية العسكرية في بيان رسمي في 27/ 2/ 2017.

ان (ترامب) يعتزم زيادة الحصة العسكرية في الإنفاق العام لحكومة الولايات المتحدة بـ(54) مليار دولار أو بـ(10بالمئة) على حسابات مجالات أخرى، كما أشار إلى أن بلاده أنفقت (6) تريليونات من الدولار على الحروب التي خاضتها بلاده في الشرق الأوسط في السنوات الـ(17) الماضية من دون ان تحقق شيئاً يذكر[30]. ويبدو ان في ذلك (غزلاً) واضحاً إلى المجمع الصناعي العسكري، أحد الأقطاب الرئيسة في صناعة القرار الخارجي الأمريكي، وهذا (المجمع) بين مؤسسة عسكرية ضخمة وصناعة تسليح واسعة النطاق لا سابق لها في التجربة الأمريكية، فله تأثير في الصعد الاقتصادية والسياسية كافة وحتى الروحية في كل مدينة ومجلس تشريعي ومكتب في الحكومة الفدرالية.[31]

(27) www.france24.com/ar/ 20160719 http://www. france24. com /ar/20160719

(28) www.rudaw.net http:// www.rudaw.net (روودواو اربيل في 27/ 2 / 2017). ينظر كذلك:

(29) يمني سليمان، حول سياسة العزل واوربا توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية/21 مايو 2016.

(30) وحيد عبد الحميد، ترامب.. واوربا، صحيفة الأخبار العربية www.alarabiy.net/ar/politic/20/ /6/11/30

(31) ارنست ماي، سياسة امريكا كما يراها قادتها، ترجمة فتح الله المشعشع، دار اليقظة العربية، بيروت، 1966، ص 206.

ثانيا: كما إنسحبت تلك السياسة (العزلة) على القضية السورية ورفض التدخل الإنساني وعدم إقحام الولايات المتحدة في نزاعات لا تمثل مصالحها، لذا فهو لا يحبذ التدخل المباشر في سورية وبالأخص التدخل العسكري، ويبني (ترامب) في رؤيته للمشهد السوري نظرية (الركوب بالمجان) أي تحقيق المنفعة من دون ان يتدخل بشكل مباشر في الامر، وفي حديث له فيما يتعلق بمصير (الرئيس بشار الأسد) اشار إلى ان الإبقاء على رجال أقوياء في الشرق الأوسط أفضل من الفوضى، وربط هذا التوجه بسياق الحرب على العراق(الذي عارضها حسب قوله). وفي حديث يخر أوصى بإستعمال (القوة الهائلة) ضد (بشار الأسد) واعرب في الوقت ذاته عن قلقه إزاء ما يأتي بعد سقوطه. كما يعارض فرض مناطق حظر جوي (وهذا ما تطالب به تركيا) في سورية، ولكن يدعم في الوقت ذاته إقامة مناطق آمنة.[32]

(32) اسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 90

ثالثاً: حدّد (ترامب) سياسة بلاده تُجاه الجمهورية الإسلامية في إيران بالآتي:[33]

(33) جون هوداك، المصدر السابق. كذلك ينظر: يمني سليمان، المصدر السابق.

1 ـ لا بدَّ من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الإستقرار والسيطرة عليها، فإيران تمثّل (خطراً) على المنطقة و(تهدد) إستقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة العربية السعودية وتدعم تنظيمات (إرهابية) مثل (حزب الله) و(حركة حماس).(علماً أن إيران هي التي واجهت الإرهاب ولا زالت، كما دعمت العراق وسورية ولبنان بكل الإمكانيات للقضاء على الإرهاب الذي كان مشروعاً مخابرتياً أمريكيا بالتعاون مع حلفائها في المنطقة).

2 ـ يجب إعادة النظر في الإتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، لأنه إتفاق كارثي على حدّ وصفه، فلا بدَّ من إلغاء الإتفاق أو إعادة النظر فيه لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضرّ بأمن (إسرائيل) ومصالحها بشكل مباشر. والعمل على منع إيران من إختبار أسلحتها والذي لم ينصّ عليه الإتفاق.

3 ـ تفكيك شبكات إيران (الإرهابية العالمية)، فإذا كانت إيران تملك شبكة

قوية فالولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بقوتها السيطرة على إيران لذا ستتخذ الخطوات الآتية:

أ ـ (تشييع) آمال الإيرانيين بإلغاء الإتفاق النووي.

ب ـ إضعاف النظام الحاكم بتشديد العقوبات عليه.

ج ـ تشديد العقوبات على إيران من أبواب أخرى، كإنتهاك حقوق الإنسان ودعم الإرهاب وتطوير الصواريخ البالستية.

د ـ دعم المعارضة الإيرانية حتى يتمَّ إسقاط النظام الحالي.

هـ ـ تفعيل العقوبات والغرامات من الخزانة الأمريكية على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع شركات يمتلكها الحرس الثوري منها أكثر من 25%.

وقال (ترامب) أيار٢٠١٦: «آل سعود يشكلون البقرة الحلوب، ومتى ما جفَّ ضرعُ هذه البقرة ولم يعد يعطي الدولارات والذهب عند ذلك نأمر بذبحها أو نطلب من غيرنا بذبحها أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها وهذه حقيقة يعرفها أصدقاء أمريكا وأعداؤها وعلى رأسهم آل سعود».

رابعاً: في حملته الإنتخابية وفي أكثر من مناسبة طلب من السعودية التعويض ماليا للولايات المتحدة على مساعدتها هذه الأخيرة في حماية مصالحها، وفي مايو/آيار 2015 وصف (ترامب)، السعودية بـ«البقرة الحلوب»، عادّا أنها ذهبٌ ودولارات بحسب الطلب الأمريكي، وطالب السعودية بدفع ثلاثة أرباع ثروتها بدلاً عن الحماية التي تقدّمها القوات الأمريكية لها داخلياً وخارجياً. وقال (ترامب) مرشح الرئاسة الأمريكية في آيار2015: «آل سعود يشكلون البقرة الحلوب، ومتى ما جفَّ ضرعُ هذه البقرة ولم يعد يعطي الدولارات والذهب عند ذلك نأمر بذبحها أو نطلب من غيرنا بذبحها أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها وهذه حقيقة يعرفها أصدقاء أمريكا وأعداؤها وعلى رأسهم آل سعود». ويضيف «لا تعتقدوا أن مجموعات الوهابية التي خلقتموها في بلدان العالم، وطلبتم منها نشر الظلام والوحشية وذبح الإنسان وتدمير الحياة ستقف إلى جانبكم وتحميكم فهؤلاء لا مكان لهم في كل مكان من الأرض إلاّ في حضنكم وتحت ظل حكمكم لهذا سيأتون إليكم من كل مكان وسينقلبون عليكم ويومها يقومون بأكلكم».

وفي مقابلة مع قناة NBC: «سواءاً أحببنا ذلك أم لم نحببه، لدينا أشخاص دعموا السعودية.. أنا لا أمانع بذلك ولكننا تكبدنا الكثير من المصاريف دون أن نحصل على شيء بالمقابل.. عليهم أن يدفعوا لنا». وتابع: «السبب

الرئيس لدعمنا للسعودية هو حاجتنا للنفط، ولكننا الآن لا نحتاج كثيرا إلى نفطهم، وبحال تغيّر الحكم بأمريكا فقد لا نحتاج نفطهم على الإطلاق ويمكننا ترك الآخرين يتصارعون.(34)

وفي نيسان 2016 وخلال حملته الإنتخابية في ولاية (ويسكونسن) قال (ترامب) في خطبة أمام أنصاره «إننا نرعى السعودية. الآن لا يستطيع أحد إزعاج السعودية لأننا نرعاها، وهم لا يدفعون لنا ثمناً عادلاً. إننا نخسر كل شيء».

وفي آب2016 قال ترامب في خطاب جماهيري في ولاية (أيوا) «المملكة العربية السعودية لا تساهم بمبالغ كافية في الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لها» عليها ان تدفع ثلاثة ارباع ثروتها بدل النصف.(35)

خامساً ـ أصبح المسلمون هدفاً محدداً لأكثر خطابات المرشحين الجمهوريين حدّة مثل (بن كارسون) طبيب الأعصاب والمرشح الأمريكي المعادي للمسلمين واللاجئين، شبّه المسلمين بـ(الكلاب المسعورة) ونبّه عددٌ من المرشحين إلى خطر إستقبال اللاجئين المسلمين.(36)

كما ركب (ترامب) موجة (الإسلاموفوبيا) المتصاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية وإستعمالها وسيلة للترويج لنفسه في الإنتخابات الرئاسية إذ دعا إلى مراقبة المساجد في الولايات المتحدة الأمريكية والتفكير بعمق في إجراء دراسات أمنية بحق المسلمين القاطنين في البلاد في إطار مكافحة الإرهاب كما يفعل الكيان الصهيوني التي نجح في مثل هذه القضايا. كما أصدر أمراً تنفيذياً يمنع دخول موطني (7) دول ذات أغلبية مسلمة (إيران وليبيا وسورية والصومال والسودان واليمن والعراق) إلى الولايات المتحدة، ولكنّه يريد أيضاً أن يزوّد العراقُ الولاياتِ المتحدة بـ 1,5 تريليون دولار أمريكي من عائدات النفط لسداد تكاليف الحرب(37).

وإقترح (دونالد ترامب) فرض حظر على جميع المسلمين الذين يدخلون إلى الولايات المتحدة الأمريكية واقترح إغلاق المساجد وتسجيل جميع المسلمين الموجودين أصلا في البلاد في قاعدة بيانات تديرها الحكومة.. كما إعترف أكثر من أي مرشح آخر بواقع الغضب وكراهية الأجانب، وقد يبدو ذلك مسيئا أو غير مناسب للبعض ولكنّه يروق كثيراً لجزء كبير من الناخبين الجمهوريين ويكسب الدعم الذين يحظى به (ترامب) في هذا

(34) مركز المزماة للدراسات والبحوث، خطوات ترامب تجاه ايران. في 15–1–2017.

(35) www.addiyar.com/.../ 1033229- http://www.addiyar.com/.../1033229- مرشح – للرئاسة – الامريكية – دونالد ترامب – السعودية – بقرة...

(36) أخبارنا المغربية، ترامب السعودية بقرة متى جف حليبها سنذبحها. www.akhbarona.com/ worad/165934, htmt www. rojavanews.com http:// www. rojavanews. com/ arabic/ index.php/a/i/ https://www. sasapost. com/ben-carson-profile/ في 4آب 2016

(37) يمني سليمان، المصدر السابق. https://www. sasapost. com/ben/- https://www.sasapost. com/ben-%20 اعداد وتحليل منصور أبو كريم، ابرز ملامح السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط بعد فوز ترامب..(البيادر السياسي الموقع الاخباري) org/ 2017/01/55777. www.al-bayader http://www.al-bayader.

الواقع، وفي مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء الاسترالي(مالكوم تور نوبول) جرت في 28/ كانون الثاني 2017 بعد تسريبات حصلت عليها صحيفة (واشنطن بوست) قال فيها : أكره إستقبال هؤلاء (اللاجئين) وأكد لك ان مكانهم بالسجون لأنهم سيئون؛ وحال سمحنا بدخول اللاجئين إلى الولايات المتحدة سنكون سيئين للغاية. وقال في خطاب آخر: إنه لا حاجة إلى التدخل الأمريكي وإنّ الولايات المتحدة تستطيع ببساطة «الإهتمام بالبقايا» بعد أن تهزم روسيا التنظيم. وفي إطار أي جهد أمريكي، يؤيد ترامب إستعمال عدد محدود من القوات البرية الأمريكية. يؤيد قصف حقول النفط العراقية لقطع إيرادات التنظيم، يدعم ترامب قتل أسرى مقاتلي الدولة الإسلامية في محاولة لوضع حدّ للتجنيد. ويقول إنّه ينبغي القضاء على الدولة الإسلامية قبل أن تتعامل الولايات المتحدة مع الأسد.. وعلى رأس أوليات (ترامب) كما أشار إلى ذلك في أكثر من مناسبة محاربة تنظيم (داعش) بهدف القضاء عليه وبشكل نهائي وسريع، وأنه وفور وصوله رئاسة الولايات المتحدة، سيقضي على تنظيم (داعش) وبسرعة (لن أقول لهم : أين ومتى أقضي عليهم؟،لا بدَّ ان نكون غير (متوقعين لأعدائنا).

كما يدعم قتل أسرى مقاتلي (الدولة الإسلامية) في محاولة لوضع حدّ للتجنيد، ويقول: إنه سيستعين بالدور العسكري لروسيا في محاربة (داعش)، وفي الوقت نفسه عارض ترامب سياسة الولايات المتحدة في تدريب ودعم المعارضة السورية، قائلا «لا ندري مَن هؤلاء الأشخاص ولا نعرف نواياهم؟»، مرجحا أن «تكون المعارضة أسوأ من الرئيس السوري بشار الأسد».[38]

(38) المصدر نفسه. (منصور أبو كريم).

أعرب عن دعمه الكبير للكيان الصهيوني شريكاً عسكرياً وإقتصادياً، وأنه سيعمل على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس العربية أعلن الرئيس (دونالد ترامب) أثناء حملته الإنتخابية دعمه لإسرائيل في إتخاذ القدس عاصمة موحدة لها، كما دعا لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في أقرب وقت من توليه الحكم، وكان قد رفض كلٌ من الرئيس كلينتون وبوش وأوباما نقل السفارة حفاظاً على الأمن القومي الأمريكي، كما صرح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) نتنياهو، أن (ترامب) يعد الصديق الحقيقي لدولة (إسرائيل)، وأنه يتطلع إلى العمل معه لتعزيز الأمن والإستقرار والسلام في المنطقة.[39]

(39) جون هوداك، فبراير22–2016، المصدر السابق.

كما صرح نائب الرئيس الأمريكي المنتخب (مايك بنس) بأنه يعمل على دعم (إسرائيل)، وصرح بأن القدس هي الوطن الأزلي للشعب اليهودي، وأن سبب دعمه بقوة لـ(إسرائيل) هو أنهم يمتلكون مصالح مشتركة، كما أشار إلى أنها الحليف الأقوى في المنطقة، وأنها تحارب الإرهاب التي تدعمه الدول المعادية لها، وتدافع عن نفسها عبر جيش مدني، وأكد أن القدس تعد العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي والدولة اليهودية.

فمن المتوقع أن تزداد العلاقات التعاونية الأمريكية (الإسرائيلية) في عهد الرئيس(ترامب)، ما يجعل التوصل إلى إتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر بعداً، ومن شأنه أيضاً تصعيد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية التي تريد الدفاع عن القضية الفلسطينية.

لذلك فمن المتوقع أن تزداد العلاقات التعاونية الأمريكية (الإسرائيلية) في عهد الرئيس(ترامب)، ما يجعل التوصل إلى إتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر بعداً، ومن شأنه أيضاً تصعيد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية التي تريد الدفاع عن القضية الفلسطينية، ما يزداد حدة الصراع العربي الإسرائيلي.

خامساً: العلاقات الأمريكية الصينية:

يقول (ترامب) : إنه سيعيد التفاوض في كل الإتفاقيات التجارية التي تضرّ بمصالح الولايات المتحدة وإنه قادر على التفاوض على صفقات افضل. . . إنه يؤيد إستعمال حروب التعرفة، حتى ضدّ دول مثل الصين، التي قال إنها «لا تلعب وفقاً للقواعد»[40].

(40) احمد قنديل، ترامب والصين: حرب باردة جديدة في الأفق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 22– 1– 2017...

توجد درجة عالية من الضبابية والغموض تحيط بمستقبل العلاقات الأمريكية الصينية. إذ تسببت المواقف المعلنة بين (ترامب) والصينيين خلال الشهور الأخيرة في إحداث شكوك كبيرة حول قدرة الجانبين على إدارة هذه العلاقات، التي تجمع بين اكبر اقتصادين في العالم، بشكل بناء وتعاوني خلال المدة القادمة، الأمر الذي ينذر بإمكانية نشوب حرب باردة جديدة بين القوة العظمى الوحيدة التي سيطرت على مقاليد الشؤون العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، وبين العملاق الصيني الذي شهدت قوته تناميا عسكريا واقتصاديا وسياسيا ملحوظا في العقد الماضي وعلى الرغم من هذا التذبذب بين التعاون والتوتر في العلاقات الأمريكية الصينية خلال رئاسة (اوباما)، جاء الرئيس المنتخب (ترامب) بمواقف وتغريدات غير إيجابية، على طول الخط، تُجاه الصين، سواء في حملته

الانتخابية أم بعد فوزه في الانتخابات، حتى أن بعض المراقبين يؤكد: أن (ترامب) لم يصدر أي تصريح إيجابي تُجاه الصين قبل توليه السلطة...

فخلال حملته الإنتخابية، عدّ (ترامب) الصين تهديدا رئيسا لبلاده يعادل تهديد الإرهاب الدولي، ممثلا في «داعش». وكان أحد أسباب انتقاده للصين، بحسب قوله، هو أنها تتعمد تخفيض قيمة عملتها الوطنية، لكي يتفوق المنتجون الصينيون على نظرائهم الأمريكيين. ولذلك، دعا ترامب إلى عدّ الصين «دولة تتلاعب بالعملة»، مضيفا «بيننا حرب تجارية، ونحن نخسرها». ووعد (ترامب) بزيادة الضرائب المفروضة على البضائع الصينية بنسبة(45 في المئة)، لحماية السلع الأمريكية في مواجهة مثيلتها الصينية.

وبعد فوزه في الإنتخابات، إنتقد (ترامب)، مرة أخرى، عبر (تويتر)، السياستين النقدية والعسكرية للصين. إذ إتهمَّ الصين بأنها تخفّض سعر عملتها لمنافسة الشركات الأمريكية بشكل أفضل، وبأنها «تبني مجمعا عسكريا ضخما في بحر الصين الجنوبي»، كما اإتهمَّ الصين أيضاً بسرقة غواصة أمريكية غير مأهولة كانت تعمل ضمن عمليات المراقبة التي تقوم بها (واشنطن) في بحر الصين الجنوبي.

ومن ناحية أخرى، إختار ترامب فريقا تجاريا يكنّ العداء لـ(بكين) بهدف تغيير شكل العلاقة بين أكبر اقتصادين في العالم. إذ عين (بيتر نافارو)، أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا والمعروف بعدائه للصين، ليكون رئيساً لمجلس التجارة الوطني المشكل حديثا في البيت الأبيض، وعين أيضاً (روبرت لايتهايزر)، المعروف بأنه من أشد المدافعين عن حماية المنتجات المحلية أو ما يعرف بالسياسة الحمائية، في منصب نائب الممثل التجاري الأمريكي ليكون مسؤولا عن المفاوضات التجارية الدولية. ويبدو من هذه التعيينات، حسب كثير من المراقبين، أن الرئيس (ترامب) سوف يسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات التجارية الممكنة من الصينيين. وفي نفس الوقت، يبدو الرئيس المنتخب عازما أيضاً على الدخول في «حرب تجارية» مع (بكين) لوقف التمدد الصيني في العالم، والذي يأتي على حساب المصالح الأمريكية، من وجهة نظر الرئيس(ترامب). فالصين تعمل منذ مدة على توسيع استثماراتها وفتح الأسواق أمام منتجاتها في أفريقيا وفي جمهوريات روسيا الاتحادية والدول العربية والأوروبية، عبر مبادرة «الحزام

والطريق» الصينية. كما عملت (بكين) أيضاً، خلال العامين الماضيين، على تأسيس مؤسسات مالية موازية لصندوق النقد والبنك الدولي، كبنك التنمية الجديد ومقره (شنغهاي) برأس مال يقدر بنحو(100 مليار) دولار والبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية ومقره بكين برأس مال أولي قيمته 50 مليار دولار. وهذه التحركات من جانب (بكين) تثير كثيراً من الهواجس لدى دوائر صنع القرار الأمريكية، لأنها تعزز من المكانة العالمية للإقتصاد الصيني في مواجهة الإقتصاد الأمريكي، لا سيمّا أن بكين اصبحت تمتلك سندات في الخزانة الأمريكية بقيمة تريليون دولار تقريبا وهو ما قد يؤثر بشدة في سعر صرف الدولار مستقبلا، إذا ما قرر الصينيون بيع هذه السندات.

ومن جهة أخرى، حذرت الصحف الصينية مؤخراً وزير الخارجية الأمريكي المعين (ريكس تيلرسون) من أن تهديداته بالتصدي للصين في بحر الصين الجنوبي ومنعها من الوصول إلى الجزر الإصطناعية التي تبنيها في هذا البحر تُعدّ تصعيداً ينذر بالحرب. وأكدت صحيفة «تشاينا دايلي» الحكومية من أن (تيلرسون) إذا نفذ تهديداته «فإن ذلك سيمهد الطريق أمام مواجهة مدمرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ـ[41]

(41) http:// www. annaharkw. com /Annahar /Category. aspx?id = 68date

سادساً: العلاقات الأمريكية الروسية

ينادي ترامب بتعزيز التقارب الأمريكي الروسي، ولكن من موقع قوة لا ضعف فعلينا إعادة العلاقات مع روسيا مرة أخرى والتعامل معها من منطلق أن هناك خلافات بينها وبين الولايات المتحدة وليس من منطلق العداء. فيرى أن في التنسيق مع روسيا مكاسب كبيرة يمكن تحقيقها للولايات المتحدة فهو يرى في نفسه القدرة على عقد الإتفاقيات التي تحقق المصلحة الأمريكية. أما فيما يتعلق بالسياسات الروسية الأخيرة سواء في أوكرانيا أم في سوريا فإنه يرى أن أوروبا ـ وأشار إلى ألمانيا على وجه التحديد ـ عليها أن تتولى الأمر بخصوص أوكرانيا.[42]

(42) http:// www. annaharkw.com/ Annahar/ Category. aspx?id = 68dad ate&= 20012017 «تقرير».. توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.. عوامل التغير بين ترامب وأوباما. ينظر كذلك :يمني سليمان، المصدر السابق.

ينظر (ترامب) لـ(بوتين)، كمثال يُحتذى به، منبعه إنبهاره من الأساس بالزعماء الأقوياء، فانعكس ذلك بشكل إيجابي على العلاقات الروسية الأمريكية، في مشهدين رئيسين، حين صرح (ترامب)، في أحدهما برغبته في توطيد العلاقات الأمريكية الروسية، والتي تحدث عنها في أكثر من محفل، أثناء حملته الإنتخابية، ويتّضح أثر ذلك جليا أيضاً، في مشهد

إختياره وزير خارجيته «ريكس تيلرسون»، مما يبرهن بشكل قاطع، على إهتمامه بملف العلاقات الروسية ورغبته في تحسينها.[43]

(43) عربي sputnik دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة(440) arabic, sputniknews. com/ world/ 2017/012110

وعلى الرغم من هذا التوجه لتحسين العلاقات الأمريكية الروسية، ومحاولة رفع الحصار عن روسيا. . . تواصل اللجنة الخاصة بالإنتخابات الأمريكية التي يرأسها السيد(روبر مولر) ـ المحقق المستقل المكلف بالتحقيق في تدخل روسي محتمل في الإنتخابات الرئاسية الامريكية ـ بهدوء في مكتب حكومي في (واشنطن) في حين يحاول الرئيس الأمريكي تحصين دفاعاته. . . وشكّل (مولر) فريقاً من اكثر من عشرة محققين معروفين بحنكتهم ؛بينهم خبير في ممارسة ضغوط على الشهود في القضايا المتعلقة بالمافيا إلى جانب إختصاصي في مجال غسيل الاموال فضلا عن واحد من اكثر مرافعي المحكمة العليا خبرة. ومنذ أيار/مايو2017، يستجوب هؤلاء الشهود ويجمعون الوثائق بهدف التوصل إلى معرفة ما إذا كان كبار أعضاء فريق حملة (ترامب)، وأفراد عائلته، وربما حتى الرئيس نفسه، قد تورطوا في التدخل الروسي في إنتخابات عام 2016.

وبعدما كان وصف التحقيق طوال أشهر بـ«السخيف» و» الأخبار الزائفة»، تكشفت مخاوف ترامب هذا الأسبوع حين إنتقد وزير العدل (جيف سيشنز) الذي كان قد إختاره شخصيا، على خلفية التحقيق. وإستهدف (مولر) تحديدا، إذ لم يُخفِ نيته محاولة تعطيل وتشويه سمعة الرجل الذي قد يطيح برئاسته في نهاية المطاف.

وفي تصريحات لصحيفة «نيويورك تايمز»، إشتكى (ترامب) من أن مولر تولى مهمة التحقيق في الفضيحة المتعلقة بروسيا بعد يوم من مقابلة أجراها معه الرئيس أثناء بحثه عن بديل لرئيس «إف بي آي» المقال جيمس كومي. وقال (ترامب) «في اليوم التالي، يتمّ تعيينه كمدعٍ خاص.. تساءلت ماذا يجري؟ هل هذه خلافات؟ وأضاف «لم أرتكب أي خطأ. ما كان يجب أن يعيّن مدعٍ خاص في هذه القضية في الأساس».[44]

(44) نص فرانسس 24 الولايات المتحدة استمرار التحقيق في علاقة روسيا بحملة ترامب www.france24.com/ ar/20170723

فالرئيس الأمريكي المنتخب يتعرض إلى المساءلة ومحاولة سحب الثقة منه، وإذا لم يكن كذلك فقد يتعرض إلى الضغوط والإبتزاز من اجل تحقيق مكاسب أو تغيير مواقف للرئيس المنتخب. وقد شهد النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ست حالات عملية لتقرير مبدأ المسؤولية

السياسية لرئيس الدولة، والآن يتعرض الرئيس الحالي إلى مثل تلك المساءلة حول إتهامات التدخل الروسي في الحملة الإنتخابية التي جرت عام 2016 لصالح (ترامب).

ومن الرؤساء الأمريكان الذين أُثيرت ضدهم المسؤولية السياسية الآتي[45]

1 ـ الرئيس (جون تايلر) وهو الرئيس العاشر للولايات المتحدة إذ تقدّم أحد أعضاء مجلس النواب بإقتراح عن إتهام الرئيس، وبعد المناقشة تمَّ رفض الإقتراح من مجلس النواب، وأتمَّ رئاسته (1841 ـ 1845). وذلك في نيسان18 آذار 1845.

2 ـ الرئيس (اندرو جونسون): وهو الرئيس السابع عشر، وقد واجه الرئيس محاكمة برلمانية بعد أن تجاهل قانون الوظائف المدنية الذي ينصُّ على عدم جواز عزل الوزراء إلاّ بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ.

3 ـ الرئيس (هربرت كلارك هوفر) الرئيس الحادي والثلاثون، أثناء مدة الكساد الإقتصادي الكبير(1929 ـ 1932).

4 ـ الرئيس(ريشارد نيكسون) 1973 إذ ان الرئيس قد تستر على واقعة إقتحام مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطية بفندق (ووتر غيت). وعلى إثر ذلك قدّم الرئيس (نيكسون) إستقالته وذلك في 8 آب 1984.

5 ـ الرئيس (رونالد ريغان) 1987. على إثر القيام بهجوم إنتحاري على السفارة الأمريكية في بيروت. وتمَّ إتهام الرئيس بالآتي:

أ ـ إنه لم يقم بواجبه الدستوري وإحترام القانون.

ب ـ إنه ترك الفرصة لأن يسود البيت الأبيض مناخ يدعو للتحايل على الدستور.

ج ـ إنه خالف القرارات التي أصدرها الكونغرس بشأن المساعدات الخارجية.

إلا ان ثمانية من أعضاء جمهوريين من بين أعضاء تلك اللجنة، قرروا ان حكومة الرئيس وإن كانت قد إركبت أخطاءاً في الحكم إلاّ أنها لا ترتقي إلى مستوى اتهام الرئيس بإنتهاك القانون وقد عدّوا ذلك من الأخطاء البسيطة.

(45) لمزيد من الايضاح والنتائج الذي افرزتها المسؤولية السياسية ينظر: خضر محمد عبد الرحيم، المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والمختلط (دراسة مقارنة بالنظام الاسلامي)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 183–190.

6 ـ الرئيس (بيل كلينتون) ـ 1999.

أثارت علاقة الرئيس بيل كلينتون غير المشروعة مع متدربة في البيت الأبيض تدعى (مونيكا لونيسكي) حفيظة بعض النواب المعارضين. وقد وجّه للرئيس الأمريكي الآتي:

أ ـ الحنث باليمين أمام هيأة محلفين عليا.

ب ـ الحنث باليمين في شهادته في القضية المدنية..

ج ـ عرقلة سير العدالة...

أثارت علاقة الرئيس بيل كلينتون غير المشروعة مع متدربة في البيت الأبيض تدعى (مونيكا لونيسكي) حفيظة بعض النواب المعارضين.

وقد نجح دفاع الرئيس الأمريكي في نفي الإتهامات الموجهة (الحنث باليمين وعرقلة سير العدالة).

الإندماج وبناء الدولة في العراق

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم

المقدمة:

يعاني العراق من مشكلة بناء الدولة منذ عقود، أي في الوصول أو تحقيق دولة عصرية قائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون، وتبعاً لذلك عانى بحسب الإدراك السياسي من أزمات التنمية السياسية، وإذا كانت تلك الأزمات متعددة ومتنوعة مثل المشاركة، والتوزيع، والهويّة... الخ، فان مشكلة الاندماج تطرح نفسها بقوة كمتطلب أساس، وركيزة أساس من ركائز بناء الدولة في العراق.

عانى العراق، ومنذ الإحتلال الأمريكي في عام 2003 من مشكلات عديدة أثرت في بناء الدولة وساهمت مساهمة مباشراة ومؤثراة في عرقلة ذلك البناء، ذلك أن الأمريكان كانوا يمتلكون خطة للإحتلال ولكنهم لم يكونوا واضعين خطة لإعادة البناء، فبناء الدولة هو عملية تتطلب خلق الشعور بالمواطنة وتنطوي على قيم وتوقعات وتصورات جماعية تتعلق بالدولة يتبناها الأفراد والمجتمع المدني، وعلاوة على ذلك، فإن بناء مؤسسات سريعة الاستجابة وقادرة وخاضعة للمساءلة هو أمر يتطلب تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب وإنشاء آليات للتشاور تنطلق من القاعدة إلى القمة، وإذا كان من الصحيح أن المشكلة قديمة فإنها اليوم تطرح بقوة وبحاجة إلى مساعٍ وحلول جديّة من أجل تحقيق الاندماج الوطني الذي سيكون وبالضرورةً مرتكزاً أساسياً في بناء الدولة العراقية.

وهنا لا بدَّ من الإيضاح أو الإشارة إلى أن الإلمام بالإطار النظري قد يكون سبيلاً أمثل لمعالجة مشكلة الاندماج وبناء الدولة في العراق، ولذلك كان نصيب الإطار النظري الجزء الأكبر في موضوع بحثنا.

في هذا البحث سنحاول الإلمام بمفهوم الإندماج ودوره في بناء الدولة في العراق، منطلقين من فرض رئيس مفاده «يُعد الاندماج سبيلاً رئيساً وخطوة رئيسة باتجاه تحقيق بناء الدولة في العراق».

عملية الاندماج هي: «العملية التي تسعى إلى ضم الأجزاء إلى الكل، وتنظيمها، والتنسيق فيما بينها للوصول إلى المشاركة الفعالّة في النظام السياسي».

أولاً : مفهوم الإندماج ومتطلباته

اسُتخدم الإندماج في العلوم الإجتماعية للإشارة إلى ما يلي:[1]

1 ـ الجهود المبذولة من أجل إزالة الفوارق، وإيجاد خصائص مشتركة بين الوحدات الفاعلة في إطار الوحدة الكلية.

2 ـ عملية التحوّل من التغايّر واللا تجانس إلى التجانس، والإتساق، ومن التشتت إلى توحيد الأجزاء بشكلٍ يساعد على أدائها لوظائفها بفعالية تسمح بالحفاظ على استمرار الكل وتطوره.

ويشير معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية إلى أن الاندماج هو: «اندماج أشياء أو أشخاص معاً لتشكيل مجموعة واحدة أو كيان موحد»، فالتكامل الاجتماعي هو: «تنسيق بين مختلف الطبقات، والجماعات المختلفة السلالة، وغيرها من أنماط المجتمع».[2] وتبعاً لذلك فان عملية الاندماج هي: «العملية التي تسعى إلى ضم الأجزاء إلى الكل، وتنظيمها، والتنسيق فيما بينها للوصول إلى المشاركة الفعالّة في النظام السياسي»، وعلى حد تعبير لوسيان و. باي هي: «عملية ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة».[3]

وعند ذاك يحتاج الاندماج إلى عنصرين يجب توفرهما، وهما: قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، فالحكومات إذا شاءت لنفسها البقاء أن تتطور تطوراً ينزع بها إلى ضبط ممارسة السلطة، وإلى توجيه تطبيقها الفعلي لصالح الجماعة، وإلى الحد من غرائز السيطرة بالسلطة وبالكفاءة، والآخر توفر مجموعة من الإتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموماً تشمل الولاء والإخلاص، والرغبة في إحلال الإعتبارات القومية فوق الإعتبارات المحلية أو الضيقة[4].

على أن توفر هذين الشرطين يجب أن يكون مصحوباً بقابلية سلمية لأن أساس عملية الاندماج هي: «عملية لا تستندُ إلى التلاحم القسري بقدر ما

(1) عبد الهادي محمد والي، التكامل والتنمية، المطبعة المصرية، الاسكندرية، 1983، ص 23.

(2) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية، نيسان / أبريل، 1983، ص 85.

(3) نقلاً عن: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه و ابعاده، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1986، ص 288.

(4) اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة: علي مقلد واخرون، الجزء الأول، الاهلية للنشر، بيروت، 1975، ص 110.

تستندُ إلى التلاحم الطوعي، لأن جهود المحافظة على المجتمع المندمج، أو الاتحاد السياسي بالقوة قد تؤدي إلى نشوب الحرب الواسعة النطاق إذ لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم، وهي إذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطني لمصلحتها فإنها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الإنتماء الإثني أو اللغوي أو الديني للجماعات.(5)

(5) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 298.

حدوث الحركات الإحتجاجية في مجتمع ما، هو مؤشر إلى وجود خلل في البناء الإجتماعي، وضعف في نسق التماسك والتكافل بين نظمه المختلفة مما يدفع إلى التمرد، والإعلان عن هذا التمرد إذا توفرت القيادة المؤثرة الملائمة للإضطلاع بمثل هذا العمل. فالحركات الإجتماعية صورة مخففة من الحركات الثورية الضارية، وإن كانت مثلها تبغي التغيير الواضح والهادف.(6)

(6) أحمد أبو زيد، «الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل»، مجلة العربي، العدد (593)، الكويت، نيسان / أبريل 2008، ص 30.

ان الموجات الناجمة عن الفقر وعدم المساواة والمطالبة بتقرير المصير، هي من بين العوامل المعروفة التي يمكن أن تولّد موجات جديدة من العمليات الدستورية. لقد تغيّر واقع الخطى في هذا المجال على أية حال، وأي تركيز متجدد يجب أن ترافقه جهود لإجراء عمل دستوري جديد أو اصلاحي.(7)

(7) بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سياسية، (ورقة سياسية)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ايار / مايو 2011، ص 10.

ويبدو، واضحاً ان إختلال التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع يؤدي إلى ظهور مؤشرات للمطالب المجتمعية مُعبّر عنها بشكل أو بآخر وعلى النحو الاتي:

1 ـ يبدأ التفكير بالتمايز، والوعي به عندما تعمل الدولة باتجاه مضاد للهويّات المكوّنة للتركيبة المجتمعية.

2 ـ ضعف الدولة، وإحتكار النظام السياسي للعملية السياسية والإنتاجية، وإقصاء، وتهميش المكونات المجتمعية، ويعبر ذلك عن عجز النظام السياسي في إدارة التنوّع.

3 ـ ضعف الروابط الجامعة بين مكونات المجتمع، وتغييب عناصر المواطنة، ويكون الشعب بلا رابط وطني يجمع مكوناته، ويكون الربط قسرياً على أساس القوة.

4 ـ المنطق الدولي، بما يحمله من متغيّرات مؤثرة في الدولة، ونظامها السياسي لصالح الجماعات العرقية.

بذلت الحكومات الديمقراطية الحديثة جهداً في مسار بناء شكل وطني معين، واستدعى تأسيس الاستقلال السياسي على بناء كيان سياسي منظم على أساس الإرادة العامة والمشتركة التي لا تسمح فقط بإعادة تعريف مصطلحات المواطنة ـ وذلك بافتراض أن الإذعان للقانون في حد ذاته إنعتاق وتحرير ـ ، ولكن في الوقت نفسه، بتشجيع اختيار مبدأ الانسجام الاجتماعي، والسياسي، وذلك أن السبيل إلى بناء وحدة الكيان السياسي هو ـ إلى حد ما ـ نفسه الذي يؤدي إلى وحدة الكيان الاجتماعي بل يفرضان معاً كشرطين لتحقيق المواطنة الديمقراطية، وبما أن نموذج التعدد الثقافي يفضي إلى إرساء تصورات، وممارسات مرتبطة بالمواطنة، فإنه يوازي بدقة تغيّرات الأنموذج الذي ينبغي الإحاطة بمعناه، وحيزه، وقيمته، ومخاطرة.[8] وبموجب ذلك يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الأقل دون إقصاء لأي جماعة أو أغلبية، أو حرمانها من امتلاك متطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها.[9]

(8) باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص ص 5–6.

(9) علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية»، في: مجموعة مؤلفين، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 112.

إن الإقرار بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية وإلتزام سياسي واجتماعي لضمان هذه الحقوق وحمايتها وصيانتها على الدوام. وإن الإقرار بمثل هذه الحقوق وإلتزام المجتمع بتمكين الافراد فيها يُعد من أولويات الاندماج الاجتماعي، ومن ضرورات ومقتضيات التلاحم والانخراط في الجماعة وهو العامل الأكثر تأثيراً في خلق ولاءات الناس للمجتمع وتأمين انسجامهم معه ولأن في غياب هذا الحق الأساس لا يجد المحروم معه شيئاً يشده إلى المجتمع ولا يشعر بأنه يفقد شيئاً إذا ما شذ عن قوانين المجتمع لأنه لا يملك شيئاً أصلاً حتى يفقده.

إن الإقرار الاجتماعي بحقوق الملكية للأفراد ولوسائل اشباع الحاجات الأساسية تحديداً يُعد شرطاً أساسياً لمطالبة الأفراد بأداء التزاماتهم تجاه المجتمع، وفيما عدا ذلك فان الأمر يفقد مبرراته القانونية والمنطقية.[10]

(10) علي عبد محمد سعيد، «التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية»، في: مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 172.

ثانياً: مظاهر الإندماج:

1 ـ سيادة القانون

إن التعميم في القاعدة القانونية، من شأنه إخضاع المحكومين للهيأة الحاكمة على السواء للقاعدة. فليس للأخيرة أن تسمح بالخروج على أحكام القاعدة

تدرج القواعد القانونية: ويعني ارتباط النظام القانوني في الدولة ارتباطا تسلسليا أي تدرج القواعد القانونية من حيث القوة والقيمة القانونية.

القانونية بحجة انها موجهة إلى المحكومين فقط. ان مبدأ السيادة في النظم الحديثة للقانون ـ يتسلط على كل تصرف أو إجراء يصدر عن أية سلطة داخل الدولة مهما علا شأنها. فالسلطات العامة تخضع في كل ما يبدر منها من نشاط وما تتخذه من إجراء، للقواعد القانونية القائمة. فلا يفلت أي إجراء يصدر عنها من سريان القواعد القانونية تحت مبدأ «سيادة القانون» وتحقيقاً لنظام «المشروعية».[11]

(11) عادل عامر، مبدأ خضوع الدولة للقانون .http://www safsaf.org/word/2014/jan/59.htm

عناصر الدولة القانونية:

وينبغي توفر عناصر مختلفة لتحقيق نظام الدولة القانونية ومن أهمها:[12]

(12) المصدر نفسه

1 . وجود الدستور.. اذ يعدّ الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون ـ فهو الذي يحدد النظام السياسي والقانوني للدولة والمنشئ لسلطاتها العامة ويوضح نظام الحكم وكيفية تداول السلطة ويبين حقوق الأفراد وحرياتهم ـ ويبين التزام السلطات بنصوص الدستور وقواعده والامتناع عن كل فعل مخالف لأحكامه.

2 . مبدأ الفصل بين السلطات: أي توزيع الاختصاصات في الدولة على السلطات الثلاث وعدم تركيزها في سلطة واحدة ـ اذ ان استفراد سلطة واحدة بشؤون الدولة ووظائفها كافة سيقود إلى الإستبداد.

3 . مبدأ المشروعية وخضوع الإدارة للقانون: ويعني ذلك التزام سلطات الدولة والسلطة التنفيذية بالذات بقواعد القانون بمفهومه الواسع (الدستور والقوانين العادية والأنظمة) ولا يجوز للإدارة ان تتخذ أي اجراء أو تصرف أو عمل مادي الا بمقتضى القانون وتنفيذا لأحكامه. وفي هذا ضمان لمشروعية اعمالها وعدم اعتدائها على حقوق الافراد ويترتب على مخالفتها لهذه القواعد القانونية عدم مشروعية اعمالها.

4 . تدرج القواعد القانونية: ويعني ارتباط النظام القانوني في الدولة ارتباطا تسلسليا أي تدرج القواعد القانونية من حيث القوة والقيمة القانونية.

5 . الإعتراف بالحقوق والحريات الفردية: اذ ينبغي ان يكفل نظام الدولة القانونية المساواة بين الافراد ويقرر حقوقهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحمايتها ـ والاقرار بحقوق الانسان والوثائق واللوائح الدولية.

6. الرقابة القضائية: ان مجرد النص على سيادة حكم القانون أو الاعتراف بحقوق الافراد وحرياتهم ليس كافيا، فلا بدَّ من رقابة فعالة على اعمال السلطات للتأكد من مشروعيتها وتعد الرقابة القضائية حجز الزاوية لحماية هذه الحقوق والحريات ــ فهي الجهة المخولة اصلا بالفصل في المنازعات تبعا لأحكام القوانين والتشريعات.

2 ـ المواطنة

إن المساواة السياسية هدف أساس للديمقراطية، ودرجة المساواة السياسية هي بالتالي مؤشر مهم للنوعية الديمقراطية. ومن الصعب قياس المساواة السياسية بشكل مباشر، لكن المساواة الاقتصادية يمكن أن تشكل تمثيلاً صحيحاً بما أن الارجح أن المساواة السياسية تسود في غياب تباينات اقتصادية كبيرة «يمكن لكثير من الموارد التي تتدفق مباشرة أو غير مباشرة من موقع ما في النظام الاقتصادي أن تتحوّل إلى موارد سياسية».[13]

إن اقبال المصوّتين مؤشّر ممتاز للجودة الديمقراطية لسببين: أولاً إنه يظهر مدى اهتمام المواطنين بالفعل في أن يتمثّلوا. ثانياً، إن الاقبال مرتبط بقوة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي، ويمكن بالتالي أن يتخّذ منه مؤشراً غير مباشر للمساواة السياسية ؛ ويعني الإقبال المرتفع مزيداً من المشاركة المتساوية، وبالتالي مساواة سياسية أكبر ؛ ويشير الاقبال المتدني إلى مشاركة غير متساوية، وبالتالي مزيد من التفاوت.[14]

يتمثّل التحدي بالنسبة إلى الدول غير الديمقراطية، في ما إذا كان في مقدورها تحقيق التحوّل نحو الديمقراطية، وفي كيفية حصول ذلك، لكن الدول التي تبنّت الديمقراطية حديثاً فإن التحدي يتمثّل في ما إذا كان في الإمكان تعزيز الممارسات والثوابت الديمقراطية الجديدة فيها، وفي كيفية تحقيق ذلك. أو كما يقول بعض علماء السياسة في تعزيزها بحيث تستطيع الصمود أمام اختبارات الزمن، والصراع السياسي، وبحيث تتمكن من تعميق هذه الديمقراطية.[15]

يمكن أن يساعد الدستور على توفير الاستقرار للثوابت (المؤسسات) الديمقراطية الأساسية.[16]

(13) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: عثمان خليفة عبد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 336–337.

(14) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 338.

(15) روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2014، ص 8.

(16) المصدر نفسه، ص 158.

ومن الظروف الضرورية للديمقراطية: [17]

1 ـ سيطرة مسؤولين منتخّبين على قوات الجيش والشرطة (تتقلص فرص تطوير الثوابت «المؤسسات» السياسية الديمقراطية واستمرارها إلاّ إذا كان الجيش والشرطة تحت السيطرة الكاملة لمسؤولين منتخبين).

2 ـ انتشار المعتقدات والثقافة السياسية الديمقراطية (تحظى الثوابت «المؤسسات» السياسية الديمقراطية لفرصٍ أكبر للنشوء والاستمرار في بلدٍ يحظى بتماسك ثقافي مقبول، وتقل هذه الفرص في بلدٍ تكثر فيه الثقافات المختلفة والمتعارضة بشدة.

3 ـ غياب سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية.

3 ـ سلمية الحياة الحزبية.

ينبغي أن تكون القوى السياسية، وخاصة الأحزاب، في خدمة مصالح مجتمعية لا في خدمة أنفسها.[18] لا أحد يماري في أن الديمقراطية لا وجود لها بدون أحزاب، بدون قوى سياسية فاعلة بالمعنى الحقيقي. كما أن من المستحيل على المرء أن يتحدث بجدية عن ديمقراطية استفتائية. لكن الحزبقراطية (Partitocrazia كلمة ايطالية أي حكم الاحزاب) تقضي على الديمقراطية إذ تنزع عنها صفتها التمثيلية، وتُفضي إما إلى الفوضى والهباء، وإما إلى هيمنة جماعات اقتصادية حاكمة، بانتظار تدخل دكتاتور ما. ويتعاظم خطر الحزبقراطية عندما يكون البلد الواحد بصدد الخروج من طور المجتمع الصناعي، وتكون القوى المجتمعية الفاعلة في طور التفكّك والضعف. في هذه المدة العصيبة، هناك احتمال كبير بأن يصار إلى الاكتفاء بفهم الديمقراطية فهماً مؤسساتياً بحتاً، واختزالها إلى مجرّد سوق سياسية منفتحة، مما يؤدي إلى انحطاطها وتقهقرها، أما الاحتجاج والاعتراض على نظام الأحزاب فهو يمتاز، على العكس، بأنه يدعو إلى استعادة المؤسسات الحرة لقاعدتها التمثيلية التي تفتقد إليها أحياناً كثيرة، بل كثيرة جداً.[19] أن على المواطنين أن يُعاملوا بشكلٍ متساوٍ سياسياً عندما يشاركون في الحكم.[20]

إن ما تحتاجه المجتمعات ذات الانقسامات الداخلية هو نظام ديمقراطي يشدّد على التوافق بدلاً من المعارض، ويقوم على الاحتواء وليس

(17) المصدر نفسه، ص 183.

(18) ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، ط2، دار الساقي، بيروت، 2001، ص 79.

(19) المصدر نفسه، ص 80.

(20) روبرت أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص 81.

الاستبعاد، ويحاول توسيع حجم الأغلبية الحاكمة بدلاً من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة: أي ديمقراطية توافقية.[21]

(21) أرند ليبهارت، مصدر سبق ذكره، ص 57.

ثالثاً: محددات الإندماج ومعوقاته في العراق

1 ـ محددات تتعلق بسيادة النزعة القبلية، وتأزم العلاقات المجتمعية

في الأوضاع المتأزمة يشهد المجتمع قضاءاً على العلاقات المجتمعية، على النزاعات والحركات المجتمعية، ويستبدلها بالمصالح الخاصة البحتة وبعلاقة اجمالية مع الدولة التي يُنتظر منها أن تقوم بكل شيء وإلا رفضت، حتى إذا لم يعد بوسع الاطراف المتخاصمة أن تتجابه على ارضٍ صلبة، وخاصة عندما لا يعود بوسعها أن تتقاتل على توزيع المكاسب، تفككت القوى المجتمعية، وضعفت الأحزاب والنقابات، وأصيب قسم آخر منهم إلى تحويل كل ثقته على زعيم يُفترض به، بحسب تحليل فرويد الكلاسيكي، أن يُقيم صلة شخصية مباشرة مع كل عضو من أعضاء الجمع المفكّك، أو تتمرّد بعض الاقليات أو تنسحب من الحياة العمومية.[22]

(22) ألان تورين، مصدر سبق ذكره، ص 214.

وما يسمح بالاتصال بين الافراد والجماعات على اختلافها هو الاعتماد المشترك على العقلنية ـ إذ إن الأفراد يذوبون في هذه العقلنية بدلاً من التحاور ضمنها فيما بينهم ـ ولا هو احترام ثقافة الاخر الذي لا يعدو كونه مجرّد تسليم بوجود الاختلاف، بل هو الجهد المشترك لإيجاد الحرية داخل كل فرد من الأفراد وبينهم مجتمعون. إن ما هو مشترك بيننا، بمعزل عن تمسّكنا بأشكال معينة من الجامعية من جهة، وبممارسات ومعتقدات وأشكال مخصوصة من التنظيم المجتمعي من جهة أخرى، هو عزمنا على أن نعيش وجوداً لا يكون مجرّد وضع من الأوضاع، بل يكون عملاً ومقدرة على أن نتعرّف في الآخرين على الرغبة نفسها في أن يكونوا ذواتاً.[23]

(23) المصدر نفسه، ص 224.

تعترف الفلسفة الديمقراطية بالحقيقة الاساسية وهي أن سلطة الحكام من حق الشعب في أن يحكم نفسه وهو حق ثابت لديه لا ينتزع منه. وهذه الحقيقة الاساسية تلقى، في النظام الديمقراطي، تعبيراً خاصاً في قانون تكوين الكيان السياسي. فالسلطة المستمدة من الشعب ترتفع من قاعدة الكيان السياسي إلى قمته، ويمارس الأفراد السلطة لأنهم حصلوا عليها من الشعب، ضمن حدود معينة، وبالتناوب، لذلك فان ممارستهم للسلطة تخضع لأشراف الشعب.[24]

(24) جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص ص 151–152.

2 ـ محددات تتعلق بالإعتراف بالتعدد الثقافي

تأسست الدول ـ الأمم بإدماج مجموعات متمايزة ثقافياً. وقد عرف هذا الإدماج درجات متفاوتة تتراوح بين الإدماج الكلي والإدماج الجزئي. ومهما كان، فبغض النظر عن صيرورات التأسيسات هذه التي تعرف في اللغة الانكليزية باسم «بناء الدولة ـ الأمة. تبقى هناك خصوصيات جهوية يمكن أن يؤدي البعض منها إلى حد الاعتراف بهويتها بل المطالبة بالحكم الذاتي.

بالفعل، فإن عدد المجموعات الاثن ـ ثقافية يتجاوز بشكل واضح عدد الدول ـ الأمم، ونحصي اليوم ما يزيد عن 190 دولة ـ أمة ذات سيادة في مقابل 5000 مجموعة إثنية تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة تنتمي إلى 600 مجموعة لغوية. وتقر هذه الملاحظة البسيطة على الصعيد العالمي، بأهمية التنوع.[25]

(25) باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص 13.

أمام هذا التنوع نجد، في المقابل، اتجاهات عالمية تميل نحو الانسجام الثقافي الذي يتجسد من خلال تبني اللغة الانكليزية كلغة سائدة. ولكن دور العولمة لا يختزل في هذا الانسجام النسبي. فقد أدت في الوقت نفسه إلى وعي حاد باختلافاتنا الثقافية وساهمت بالتالي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا الاطار، يمكن إعادة موقعة الحاجة إلى ضرورة حماية التنوع الثقافي في العالم. وقد توصلت الأغلبية الساحقة، خلال الدورة (33) للمؤتمر العام لليونسكو بباريس في 20 تشرين الأول / اكتوبر 2005 إلى اتفاق حول حماية وتشجيع التنوع الثقافي. وقد كان من بين أهداف هذه الاتفاقية وضع الآليات القانونية للإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي. وقد تم تبني ذلك بالإجماع في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2005، وتهدف هذه الاتفاقية، في الأساس، إلى حماية التراث المرتبط بهذا التنوع الثقافي.[26]

(26) باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص 14.

يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية «الاعتراف» من جهة، بتعدد المجموعات الإثن ـ ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها؛ والبحث من جهة ثانية على ملائمة، في حدود الإمكانات المتوفرة، هذا التنوع الثقافي وذلك على أسسٍ منطقية وواضحة. ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر

التي تقر بالتذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع «الاعتراف» بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف.

وتأسس مذهب التعدد الثقافي ابتداءاً من الستينيات في إطار الامتداد الذي عرفته الدينامية الديمقراطية بالشكل الذي تمارس به في الدول التي تشكل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. ولم يكن صعود مد التعدد الثقافي وانتشاره دفاعياً فحسب، ولكنه يستلهم حضوره من خلال تقوية وتعميق الدينامية الليبرالية والديمقراطية.[27]

(27) المصدر نفسه، ص 15.

استخدمت الدمقرطة الأمريكية عبر الغزو اسلوب التعيّن والتوظيف على نطاق واسع من بين النخب العراقية المنفية التي كان تعاون أفرادها ضرورياً لتشريع الاحتلال. لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك بالرغم من علمها التام بأن الكثير منهم إنما كانت تحرّكه مصالحه الخاصة، أو مصالح أخرى إثنية، طائفية، أو قبلية. وعليه، كانت عملية الدمقرطة الأمريكية، بمعنى ما، الرابط الوحيد الذي جمع هذه الثقافات الانقسامية وشبه السياسية.[28] وكان بناء الديمقراطية في العراق في الواقع «عملية فوضوية».[29]

(28) العربي صدّيقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص277.

(29) المصدر نفسه، ص 272.

والمفارقة هنا هي أن العملية الانتخابية لم تكن قط خياراً أول لبريمر أو لفريق إدارة بوش، بمن فيهم رايس التي كانت وقتذاك مستشارة الأمن القومي. لقد كان آية الله العظمى السيستاني وفتواه هما اللذين جعلا الانتخابات إلزامية لتشريع الدستور وأن يكون آباؤه المؤسسون عراقيين. وفيما كانت إدارة بوش وبريمر مستغرقين كلياً في موضوع نقل السلطة، ولم يكن واضحاً بعدُ الشكل الذي ستتخذه الانتخابات، كان ديك تشيني وكولن باول مشغولين بمسألة الأمن.[30]

(30) العربي صدّيقي، مصدر سبق ذكره، ص 279.

3 ـ مشكلات تتعلق بسلطة القانون:

تُعد نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، وقد وردت الكثير من التعريفات لها فهناك من عرف النخبة من منطلق تقسيم المجتمع إلى حكام ومحكومين، أما الحكام فهم أقلية تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات المهمة التي تؤثر في حياة المجتمع، فهم يشكلون مجموعة متعددة متماسكة واعية تتفق لها السيطرة إما بفعل الانتماء العائلي أو التحكم في موارد الانتاج أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة أو ارتفاع

المستوى التعليمي أو حيازة مهارات معينة. . . إما المحكومون فيمثلون الغالبية التي لا تشارك ولا تؤثر في عملية صنع القرار وعليها السمع والطاعة.[31]

(31) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص45.

من ذلك يمكن الحديث عن ابتعاد النخبة عن المواطنين، وتكون تلك النخبة هي القانون ومكرسة له، وفي ذلك ابتعاد النخبة عن المجتمع اياً كان شكل النخبة وطبيعتها.

من مظاهر غياب سلطة القانون سوء التوزيع، ينصرف الاداء التوزيعي للنظام السياسي، إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الافراد والجماعات المكونة للمجتمع. وبهذا الصدد يمكن التمييز بين الاعتمادات الحكومية لتلبية الحاجات المادية للأفراد والاعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الاقتصادي كالقروض أو السلفيات التي تقدم للمشروعات الصغيرة والاعتمادات الموجهة إلى مرافق الصحة والأمن والدفاع والتعليم. ويقال بارتفاع مستوى الاداء التوزيعي لنظام الحكم إذا ازدادت كمية القيم الموزعة واتسع نطاق المستفيدين من التوزيع.[32]

ومن هنا، فإن الإصلاح يختلف عن التغيير في كونه يتعامل مع المؤسسة نفسها، ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملاً لا يحدث بشكل تلقائي أو طبيعي.

(32) كمال المنوفي، «السياسة العامة واداء النظام السياسي»، في: علي الدين هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص 32.

4 ـ مشكلات تتعلق بالتعايش بين مكونات المجتمع

منذ تحوّل مدلول التسامح من الصبر على المكاره إلى تحمل ومكابدة الاختلاف، فقد ارتبط التسامح بطريقة تتسم بالكفاءة والجدارة بالتعددية، وأيضاً بالنسبية. فحيثما تغيب التعددية المجتمعية أو تسود نسبية مطلقة، نجد أن التسامح الأخلاقي في المجتمع يفقد موضوعه ولا داع له. فإذا اعتنق جميع البشر على سبيل المثال ديانة بعينها أو انتموا إلى مذهب واحد، فليس هناك حاجة إلى تسامح ديني، وإذا اتخذ الجميع أسلوب حياة موحداً، فليست هناك ضرورة إلى تسامح اجتماعي.[33]

(33) أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد – مواطن الدولة – المواطن العالمي: الأخلاق السياسية في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 150.

ومن هنا، فإن الإصلاح يختلف عن التغيير في كونه يتعامل مع المؤسسة نفسها، ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملاً لا يحدث بشكل تلقائي أو طبيعي، وإنما يحدث في حال حدوث خلل ما يستوجب تصحيحه. وعلى ذلك، فإن إصلاح المؤسسات هو عمل المقصود

منه تصحيح وضع خاطئ أو شاذ داخل المؤسسة، والانتقال بالمؤسسة من حال سيئ إلى أفضل، وهي العملية التي تتم بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلتها، بحيث تحترم حقوق الانسان، وتحافظ على سيادة القانون، وتخضع لمحاسبة الناخبين. وآليات عملية الإصلاح المؤسسي هي[34]:

(34) أمل مختار، المنظور التكاملي: مناهج " الإصلاح المؤسسي " في مراحل التغيير السياسي، «اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (194)، تشرين الثاني/ اكتوبر 2013، ص ص 17–18.

1 ـ التطهير (العزل السياسي) وهو عملية منع أشخاص أو هيآت محسوبة على النظام السابق في الاندماج في العمل العام، في ظل النظام الجديد، ويكون هذا المنع إما دائماً أو محدداً بمدة زمنية، وهو أمر يختلف عن المنع بعد حكم قضائي، وبناءاً على إثبات ارتكاب جرائم، ولكنه يقوم على اساس الإنتماء الفكري لتنظيم أو حزب محدد، أو بسبب العمل في المناصب العليا في ظل النظام السابق.

2 ـ إعادة الهيكلة، والمقصود هنا ليس التعامل مع الاشخاص، كما هو الحال في الآلية الأولى، وإنما التعامل يكون مع بنية المؤسسة وهيكلها الوظيفي، والقوانين والإجراءات التي تحكم عملها. ويكون من شأن هذه الآلية الوقوف على مواضع الخلل التي أدت إلى سوء عمل وفساد المؤسسة وانحرافها، ومن ثم تصحيح هذه الأخطاء.

3 ـ إعادة التأهيل، وهي تتعامل مع العنصر البشري داخل المؤسسة، حيث يكون من الضروري تأهيل الكوادر البشرية للعمل وفقاً للقوانين الجديدة، وفي إطار مناخ ما بعد الإصلاح. وتضم تلك الآلية عمليات مثل رفع كفاءة الكوادر البشرية، وتغيير العقيدة، وهو الأمر الذي كثيراً ما يذكر فيما يخص جهاز الشرطة، وتغيير العقيدة الأمنية لدى الضباط، حتى تكون أكثر احتراماً لحقوق الإنسان.

إنضمّ العراق إلى قائمة طويلة من البلدان، حيث تصرّ الولايات المتحدة على نشر الديمقراطية فيها «بقوة السلاح». وتضم القائمة ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وهايتي وبنما في التسعينيات. والفرق بين العراق والدول تلك هو اختلاف درجة المأسسة التي كانت لهذه البلدان قبل التدخل الأمريكي المباشر والسيطرة على الدمقرطة فيها. لكن ممارسة السيطرة المباشرة يطيح تماماً بمطلب الاختيار الحر الذي هو جوهر الحكم الديمقراطي. إن فرض الديمقراطية بوساطة الغزو هو أمر متناقض في ذاته،

حيث تستخدم وسيلة غير شرعية (الغزو) في خدمة غاية شرعية مفترضة (الدمقرطة).[35]

(35) العربي صدّيقي، مصدر سبق ذكره، ص 270.

الخاتمة:

بدا واضحاً من خلال البحث ان مسألة معالجة مشكلة الاندماج تأتي من حيث التأثير في قمة أزمات التنمية السياسية، وأن معالجتها تؤدي إلى معالجة كثير من أزمات التنمية السياسية، ففي البلدان التي تمرُ بمرحلة انتقالية كالعراق تبرز مشكلة الاندماج معوقاً رئيساً من معوقات بناء الدولة. وان إدراك المشكلة يتطلب وضع الحلول لها، وتبدأ من الاحاطة بمظاهرها الأمثل أو الضرورية، ولقد حددناها من خلال البحث بمظاهر رئيسة ثلاثة هي سيادة القانون بما يؤدي إلى اللحمة الوطنية تلك اللحمة التي تسهل عملية الاندماج، والمواطنة وبما تؤديه من شيوع لمفهوم المواطنة وتكريسه من خلال الافراد، والتشريعات التي تساعد على تنميتها، غرسها لدى الأفراد، فضلاً عن سلمية الحياة الحزبية انطلاقاً من أن الظاهرة الحزبية تعد شرطاً ضرورياً لإحلال الديمقراطية، وبالتالي فان سلميتها تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، والأخير يؤدي إلى تعميق الشعور بالمواطنة ويترافق معها ويعمقها المظهر الاول (سيادة القانون)، وهذه المظاهر بمجملها تؤدي إلى الحد من مشكلة الاندماج الوطني وتمهد لبناء الدولة على أسس عصرية.

على العكس مما تمَّ ذكره من مظاهر، فان العراق يعاني من محددات تؤخر تحقيق الاندماج وبالتالي تعثر محاولات بناء الدولة، ولعل من أهمها محددات تتعلق بسيادة النزعة القبلية، فضلاً عن محددات تتعلق بالتعدد الثقافي، ومحددات أخرى تتعلق بسلطة القانون، وأخيراً محددات تتعلق بسيادة التعايش بين أبناء المجتمع.

وتعدّ هذه المحددات مظاهر رئيسة لمشكلة الاندماج في العراق وبالتالي أثرت سلباً في مسألة بناء الدولة. عليه فان أي حل لهذه المشكلة يجب أن يأخذ بعين الحسبان تلك المحددات ومعالجتها من أجل تحقيق الاندماج بين أفراد المجتمع، ذلك الاندماج الذي يعد أساساً في بناء الدولة في العراق.

دور القانون الدولي العام في ظل التحولات الدولية الراهنة

م. رشا ظافر محيي الدين*
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
* باحثة وآكاديمية من العراق

المقدمة

من المعلوم أنَّ النظام القانوني الدولي بات جامداً ولم يواكب التحولات الدولية بالرغم من الواقع الدولي الذي شهد خلال العقود الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات الجذرية، سواءاً على مستوى القضايا والإهتمامات أم المشاكل والأزمات.

لا يحتمل القانون القداسة والخلود، فهو مجموعة من القواعد المسايرة والمواكبة لتطور المجتمعات، غير أن القانون الدولي أضحى في العديد من مقتضياته الراهنة متجاوزاً، بل ويحول في كثير من الأحيان دون تأطير العديد من القضايا والأزمات الدولية الراهنة بصورة فعالة، بما يفتح باب التكييفات المنحرفة والخطيرة التي غالباً ما تخضع في مضمونها لموازين القوى.

إن التطورات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة واستفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية واقعياً، سمحت للكثير من الدول بإعمال تدخلات كثيرة تنوعت بين الضغوط السياسية والاقتصادية إلى العمل العسكري، سواء بشكل فردي أم من خلال استغلال الأمم المتحدة في هذا الشأن، إذ تبرر الدول التي تقدم على مثل هذه الممارسات مواقفها وسلوكها بالاستناد إلى القانون الدولي انطلاقاً من تكييف منحرف لبنوده، كالتوسع في تفسير حق الدفاع الشرعي، ومبدأي عدم التدخل أو منع استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية والاستثناءات الواردة عليهما.

والسؤال هو: كيف يستطيع المجتمع الدولي مواصلة إعادة صياغة مفهوم القانون الدولي بغرض مواجهة التحديات الجديدة في مجال أمن وحماية البشرية؟

المبحث الأول: القانون الدولي العام (المفهوم، المصادر)

يرتبط كل مجتمع بقواعد معينة تنظّم بقاءه واستمراريته وتحقق أهداف وجوده، والأمر نفسه بالنسبة للمجتمع الدولي الذي يضمن استقراره وادارة العلاقات بين وحداته وكياناته المختلفة، وهو مجموعة من القواعد القانونية، نشأت بالتدريج مزامنة لمراحل تطور المجتمع الدولي وتاريخ نشأته العريق، الممتد أساسا من مدة نشأة الدول الحديثة مروراً بعصر التنظيم الدولي حتى اقرار ميثاق الامم المتحدة وما لحقه من تغيرات في النظام الدولي إلى غاية عصرنا الحالي.

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي العام

ظهرت الحاجة إلى وجود قانون ينظّم حياة الناس منذ ظهور المجتمعات الانسانية، فبدأت يظهر العديد من التجمعات الإرادية لعدد من الدول التي تعبر من خلالها عن التعاون الاختياري فيما بينها في مجالات كثيرة سواءاً كانت سياسية، أم اقتصادية، أم أمنية، أم عسكرية فظهر ما يسمى بالقانون الدولي الذي يُعرف بأنّه مجموعة من المبادئ، والقواعد الملزمة، التي تحكم المجتمع الدولي من خلال تنظيم السلوك الخارجي للدول، ولكن مع بقاء السيادة الخاصة لكلّ دولة من الدول.

القانون الدولي العام هو مجموعة من القواعد القانونية، نشأت بالتدريج مزامنة لمراحل تطور المجتمع الدولي.

هو نوع من أنواع القوانين، تحكمه مجموعة من القواعد الخاصة، والتي يجب أن تلتزم بها الدول أثناء تعاملها معاً، ويعرف أيضاً، بأنه: القانون الذي ينظم العلاقات بين الشعوب المختلفة، وله تعريف آخر، وهو: قانون يحتوي على قواعد قانونية، تتحكم بطبيعة تعامل أفراد المجتمع الدولي، والعلاقات القائمة بينهم، ومهما اختلفت تعاريف القانون الدولي العام، تظل جميعها تتمركز حول وجود قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الدول، والشعوب.

يوجد العديد من التعريفات للقانون الدولي العام، ولقد أجمعت تقريبا كلها على عدّه ذلك القانون الذي يحكم العلاقات الدولية، بحيث هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي، وتحدد حقوق وواجبات أشخاصه في علاقاتهم المتبادلة.

إذ إن القانون الدولي لم يعد فقط يقتصر على الموضوعات التي يطرحها الفكر الكلاسيكي، بل تعدادها ليشمل فروعا جديدة لا يمكن حصرها فضلا عن أن القانون الدولي المعاصر لم يعد ينظم علاقات الدول فيما بينها فحسب بل امتد إلى المنظمات الدولية، الجماعات، الشعوب وحتى الأفراد العاديين أحيانا، بحيث نجد أن الفقيه الفرنسي "شتروب»، يرى بأن القانون الدولي هو (مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تحكم العلاقات بين الأشخاص القانونية الدولية (دولا ومنظمات دولية) فتبين ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، كما تحدد العلاقات التي قد تنشأ بين هؤلاء الأشخاص وبين الأفراد.

و: إنه «مجموعة القواعد القانونية التي تحدد حقوق الدول وغيرها من الهيآت الدولية، وتعيّن واجباتها، وتنظم علاقاتها المتبادلة، في أثناء الحرب والسلم والحياد.

وإن إختلفت وتعددت التعاريف بالقانون الدولي، إلاّ أنها جميعها إتفقت على العناصر الأساسية التي تدخل في تعريفه، ألَا وهي: مجموعة قواعد قانونية، تحكم أو تنظم، أشخاص القانون الدولي في علاقاتها المتبادلة.

المطلب الثاني: مصادر القانون الدولي العام

للقانون الدولي نوعان من المصادر: أصلية وثانوية، فأما المصادر الأصلية فهي التي يرجع إليها لإكتشاف القواعد القانونية الدولية وتحديد مضمونها على عكس المصادر الثانوية أو الإستدلالية التي لا تنشئ قواعد دولية بل يستعان بها للدلالة على وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي ولمعرفة مدى وطريقة تطبيقها.

المصادر الأصلية للقانون الدولي:

وهي بحسب ما عددتها المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ثلاثة:

اولاً: الإتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها من جانب الدول المتنازعة (المعاهدات).

ثانياً: العرف الدولي المعتبر بمثابة قانون دلَّ عليه تواتر الإستعمال.

ثالثاً: المبادئ العامة للقانون التي أقرّتها الأمم المتمدنة.

أولاً: المعاهدات:

تعدّ المعاهدات المصدر المباشر الأول لإنشاء قواعد قانونية دولية، والمعاهدة بالتعريف هي (كل إتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي من شأنه أن ينتج أثراً حقوقياً)، وهي في النظام الدولي بمثابة التشريع في الميدان الداخلي. ويميل معظم الفقهاء إلى التمييز بين المعاهدات الشارعة والمعاهدات العقدية، **فأما المعاهدات الشارعة** فهي التي تنشئ قواعد قانونية تصدر عن إتفاق إرادة مجموعة من الدول، مثال ذلك معاهدتا لاهاي 1899 و1907 وميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ومعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام 1968، **أما المعاهدات العقدية** فهي التي من شأنها تحقيق عمل قانوني خاص بين دولتين فأكثر دون أن يكون للدول الأخرى شأن بها، مثال ذلك المعاهدات التجارية ومعاهدات ترسيم الحدود بين دولتين أو أكثر. غير أن هناك شيئاً مشتركاً بين نوعي المعاهدات فالقوة الإلزامية في الحالين مقصورة من حيث المبدأ على الدول الأطراف فيها ولا تتعداهم إلى الغير إعمالاً للقاعدة الفقهية (العقد شريعة المتعاقدين)، وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب تسجيل المعاهدات لدى سكرتير الأمم المتحدة كشرط لقبولها حكماً في خلاف الدول الموقعة، وللمعاهدات حسنات القانون ومساوئه فهي من ناحية دقيقة وصريحة ومن ناحية أخرى صلبة وجامدة ومحدودة الأثر لذا كان لا بدَّ أن يرافقها مصادر أخرى تعدل من هذه المساوئ.

تعرف المعاهدة الدولية على (أنها إتفاق مكتوب يتمُّ بين أشخاص القانون الدولي بقصد ترتيب آثار قانونية معينة وفقاً لقواعد القانون الدولي العام وتُعرَّف المعاهدة: بأنها إتفاق تكون أطرافه الدول أو غيرها من أشخاص القانون الدولي ممن يملكون أهليَّة إبرام المعاهدات ويتضمن الإتفاق إنشاء حقوق وإلتزامات قانونية على عاتق أطرافه كما يجب أن يكون موضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها القانون الدولي).

ثانياً: العرف:

يعدّ العرف المصدر الأصلي الثاني لإنشاء قواعد قانونية دولية بل أن فريقاً من الفقهاء يذهب إلى أن العرف يُعدُّ أهم مصادر القانون الدولي وأكثرها إنشاءاً لقواعده لما له من صفة العموم التي يمتاز بها عن المعاهدات ذات

القوة الإلزامية المحصورة بعاقديها، كما يمتاز العرف بمرونته وقابليته للتطور الدائم تمشياً مع التعامل المتبدل للدول.

والعرف الدولي هو (مجموعة من القواعد الناشئة عن تواتر الإلتزام بها من الدول في تصرفاتها تجاه بعضها بعضاً). ويشترط الفقه لوجود العرف أن يجتمع فيه عنصران: أولهما عنصر مادي يتجلّى في صدور تصرف معين في حالة معينة سواءاً أكان هذا التصرف إيجابياً يتمثل في القيام بعمل أم سلبياً يتمثل في الإمتناع عن القيام بعمل، وثانيهما عنصر معنوي يتمثل في أن ممارسة هذا التصرف في الحالات المماثلة يفرضها الإعتقاد بضرورته من حيث القانون. ويقول البعض: إن العرف يستمد قوته الملزمة من رضا الدول بالخضوع له في تصرفاتها، شأنه في ذلك شأن المعاهدات وإن كان شكل الرضا مختلفاً بين الحالتين فهو صريح في المعاهدات وضمني في العرف.

تعرف المعاهدة الدولية على (أنها إتفاق مكتوب يتمُّ بين أشخاص القانون الدولي بقصد ترتيب آثار قانونية معينة وفقاً لقواعد القانون الدولي العام.

المقصود بالعرف بصفة عامة أن يتبع أفراد مجتمع ما أسلوباً معيناً في العمل أو التعامل وذلك بصفة مطردة ومتواترة، وتتناقل الأجيال المتعاقبة هذا الأسلوب حاملاً في طياته الإعتقاد لدى الأفراد بقوته الملزمة، شأنه في ذلك شأن القواعد القانونية المكتوبة تماماً، وينشأ لدى الجماعة مع مرور الزمن، نتيجة لإتباعهم أساليب معينة في عملهم أو تعاملهم عدة قواعد قانونية يطلق عليها إسم العرف.

ثالثاً: المبادئ العامة للقانون التي أقرَّتها الأمم المتمدنة:

الرأي السائد اليوم هو أن المقصود بهذه المبادئ هو المبادئ العامة للقانون الداخلي التي يمكن تطبيقها على النطاق الدولي عند عدم وجود مصدر قانوني دولي آخر معترف به كالمعاهدات أو العرف. إذ من المعروف أن القانون الداخلي هو الأقدم ومن ثم أكثر تفصيلاً من القانون الدولي فليس غريباً إذن أن يزوده بنتاج تطوره تمشية مع حاجات الأمم المتمدنة لكن عبارة غامضة مثل (الأمم المتمدنة) تجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق حاسم حول مدى فعالية مثل هذا المصدر في تكوين قاعدة قانونية مقبولة لدى جميع الأمم في عصر لم يعد فيه القانون الدولي مقصوراً على مجموعة إقليمية أو طائفية أطلقت على نفسها يوماً ما لقب (الأمم المتمدنة).

ويقصد بالمعاهدة الدولية أو الاتفاق الدولي بالمعنى الواسع توافق إرادة

شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث آثار قانونية معينة طبقا لقواعد القانون الدولي. وتعني المعاهدة والاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي سواءاً تضمنته وثيقة واحدة أم وثيقتان ام أكثر.

المبحث الثاني: مبررات التدخل الدولي في ظل خرق القانون الدولي العام

إن مفهوم التدخل الدولي وإن كان له مدلول عام فهو يأخذ أشكالا عدة للتعرض لسيادة واستقلال الدول لتحقيق أهداف مختلفة. ويمكن التفرقة بين مظهرين للتدخل غير المشروع لإعاقة حق الدولة في ممارسة اختصاصاتها الإقليمية أو حرمانها منه كلية: المظهر الأول هو الإنتهاك المباشر للسلامة الإقليمية للدولة أو استقلالها السياسي، أما المظهر الثاني فهو التدخل في شؤون الدولة الداخلية بصفة عامة. ويأخذ كل مظهر منهما صور عدة، كما أنه قد يتضمن عنصر استخدام القوة العسكرية أو لا يتضمنه، ومن أهم صوره التدخل لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والتدخل «لاعتبارات إنسانية» والتدخل «لنصرة الديمقراطية».

المقصود بالعرف بصفة عامة أن يتبع أفراد مجتمع ما أسلوباً معيناً في العمل أو التعامل وذلك بصفة مطردة ومتواترة، وتتناقل الأجيال المتعاقبة هذا الأسلوب حاملاً في طياته الإعتقاد لدى الأفراد بقوته الملزمة.

المطلب الأول: العولمة

إن مراحل تطور القانون الدولي كما يسردها الكتّاب والمختصون تتقاطع مع مراحل تطور الإقتصاد العالمي، وهو أمر بديهي ومفهوم لأن المراحل المختلفة للإقتصاد العالمي إستدعت هياكل وتنظيمات دولية تتناسب معها. قد دأب المختصون في القانون الدولي على تحقيب القانون الدولي تاريخيا كالآتي: من 1600 ـ 1760: الانتقال من قانون دولي إقطاعي إلى قانون دولي برجوازي وهي اقتصادياً مرحلة الكولونيالية القديمة، من 1760 ـ 1875: ظهور قانون دولي برجوازي (كولونيالي) وهو يتزامن اقتصادياً مع الكولونيالية الجديدة، من 1875 ـ 1945 حيث نشأ قانون إمبريالي في ظل حقبة الإمبريالية الإقتصادية، وأخيراً من 1945 إلى الآن وهي حقبة نشوء قانون دولي برجوازي ديمقراطي (القانون الدولي المعاصر) تزامن اقتصادياً مع مرحلة النيوكولونيالية.

ولا يجوز أن يفهم من قولنا: إن تطور القانون الدولي استجاب لتطور الاقتصاد العالي يعني حصريا وجود تفسير أحادي لنمو ذلك القانون، خاصةً أن أكثر اللاعبين الدوليين قوة وتأثيراً ينبغي عليه أن يبرر سلوكه على أساس القانون الدولي.فأياً كان حجم اللاعب الدولي، فإنه سيكون حريصاً على إضفاء المشروعية على سلوكه وسيكون حريصاً على أن لا يظهر بمظهر من يخرق القانون الدولي أو بمن يسلك سلوكاً من شأنه أن يخلَّ بالمشروعية الدولية. لهذا السبب، يحرص الكتب والمختصون البرجوازيون على الإشارة إلى وحدة النظام القانون الدولي والى عدم انقسام ذلك النظام إلى قانون للأقوياء وآخر للضعفاء. وهو موقف تحرص عليه الدول المسيطرة على النظام القانوني الدولي، وذلك منعاً لتمييع سلطة القانون الدولي أو لتسييلها. وهذه الثنائية (ثنائية قانون للأقوياء وآخر للضعفاء) طبعت القانون الدولي الكولونيالي والإمبريالي بطابعها إلاّ أنه يقال أنها لم تعد موجودة اليوم.

القانون الداخلي هو الأقدم ومن ثم أكثر تفصيلاً من القانون الدولي فليس غريباً إذن أن يزوده بنتاج تطوره تمشية مع حاجات الأمم المتمدنة.

لا شك أن فكرة سيادة القانون في النظام القانوني الدولي المعاصر ليست مجرد أداة أيديولوجية شكلتها الدول القوية لتوظيفها لصالحها فحسب ولكن كذلك لها دور حقيقي ودلالة فعلية، خاصة أنها جاءت ثمرة نضال تاريخي للشعوب المستعمرة لنيل استقلالها وتحررها. ومن الخطأ نسيان تلك الحقيقة عند تحليل بنية النظام القانوني الدولي المعاصر. ومن الخطأ كذلك التعامي عن حقيقة أن القانون الدولي ساهم في خدمة مصالح الطبقات الاجتماعية المسيطرة والدول داخل النظام القانوني الدولي. فالمساواة الشكلية تسير جنباً إلى جنب مع عدم المساواة الفعلية، والمبادئ الديمقراطية مع القواعد النيوكولونيالية.

ان العولمة كظاهرة عالمية واقع لا مجال لتجاوزها، ولا مناص من التعاطي معها حتى مع صورتها السلبية فضلا عن صورتها الإيجابية، فآثارها وتداعياتها لم تعد مقتصرة على المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي فحسب، بل تجاوزته إلى المجال القانوني، خصوصا ما تُنتجه من آثار سلبية في صناعة أحد أحدث مصادر القاعدة القانونية الدولية (القانون الدولي العام) وهي القرارات الدولية التي تُصادم في كثير من الأحيان الشرعية الدولية ولا تستند إليها أبدا، وتخدم بذلك ـ إن صحَّ التعبير

ـ مُديري وأرباب العولمة السياسية، الذين يتحكمون في مصائر المجتمع الدولي وشؤونه.

إن العولمة القانونية تُترجم شرعية القوة التي تحتكم إليها الدول العظمى ـ وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية ـ في صناعة حزمة من القرارات الدولية التي تتناسب مع طموحها الإستراتيجي بعيداً عن شرعية نصوص وأحكام القانون الدولي، وهذا يعكس بوضوح أن العولمة القانونية في إطارها الدولي تُجسّد إرادة الدول العظمى في بسط سياستها الراديكالية التي لا تؤمن بالعدالة الدولية بقدر ما تُؤمن برسم خارطة جديدة للعالم من خلال الإبقاء على خضوعه وخنوعه لإرادتها القانونية.

كثير من الملفات الدولية لا تزال عالقة، كانت تستوجب من صناع القرار الدولي الوقوف في صف الشرعية الدولية، وتعزيز مضامين القانون الدولي الرامية إلى تحقيق السلم والأمن العالمي، لكنها ذهبت أدراج الرياح وصارت أثرا بعد أمل عين وليس أثرا بعد عين، غرقت العدالة الدولية في دحض الحسابات الإستراتيجية في بُعديها السياسي والإقتصادي لهذه الدول.

إن هذه الدول تستغلّ مركزها القانوني الدولي لتجسيد أجنداتها على المدى البعيد، من خلال تجسيد مشاريع مرحلية في (فبركة) العديد من الأحداث، وصناعة مشاهد من مخيّلتها الهوليوودية، وتفخيخ العالم ببالونات أحداث للإبقاء على مشروع أمركة العالم، والإبقاء على دوله تحت السيطرة.

القدس تتجرّع آلام تخلي المجتمع الدولي عن تجسيد قراراته الدولية لحسم قضيتها العادلة. العراق ضحية مشروع أمريكي صهيوني أصولي مقيت. عالمنا العربي يعيش ويلات ثورات لا تزال في أغلبها تصنع مآسي ورّثت نعرات وصدامات داخلية تتهدّد بعض دوله بالإنقسام والتشرذم. يتدخّل الغرب عسكريا في العراق وليبيا بمُقتضى قرارات لا تصنع حقيقة الشرعية التي تأسّست لأجلها منظمة الأمم المتحدة، والسؤال: أ هي شرعية الأمم المتحدة أم شرعية الولايات المتحدة؟.

إن العولمة القانونية الدولية تهدف باختصار (لأمركة) العالم، وتسييره في نفق مُظلم لا يرى إلاّ على ضوء ما ترتضيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من قرارات تُشرعنها على مقاس طموحها ومشاريعها ومصالحها ومراميها الإستراتيجية.

إن العولمة في شقّها القانوني الدولي باختصار هي شرعية القوة، فمن يملك القوة يملك ليُشرّع قوانين ويضع قرارات دولية يستعرض من خلالها عضلاته، ويُمرّر أجنداته، ويُجسّد مشاريعه في الإبقاء على مركزه كقوة قانونية وسياسية واقتصادية تُزيح أيّة قوة أخرى منافسة لها.

المطلب الثاني: التدخل الإنساني

باشر الغرب بقيادة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة باستثمار انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة تكريس وتعميم وفرض قواعد سلوك النموذج الغربي على مستوى العالم. استند المشروع إلى دعامتين هما الرأسمالية متمثلة باقتصاد السوق الحر والليبرالية المتمثلة بوصفة الديمقراطية الغربية ومنظومة حقوق الإنسان من وجهة نظر الغرب ويؤسس من خلالها نظام وحيد لحقوق الإنسان يتجاوز الخواص القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة لبقية الوحدات الدولية.

إن العولمة القانونية تُترجم شرعية القوة التي تحتكم إليها الدول العظمى ـ وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية ـ في صناعة حزمة من القرارات الدولية التي تتناسب مع طموحها الإستراتيجي بعيداً عن شرعية نصوص وأحكام القانون الدولي.

لقد حددت الولايات المتحدة بكل وضوح المسارات التي يجب على العالم أن يتبعها بعد الحرب الباردة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الخطاب السنوي للرئيس الأميركي جورج بوش الذي ألقاه عن حالة الاتحاد في يناير/كانون الثاني 1990 في الكونغرس، حيث قال (إن الولايات المتحدة الأميركية تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بدَّ أن يكون هذا القرن الجديد أميركيا بقدر ما كان القرن الذي سبقه قرنا أميركيا).

يمكن بعد التحليل للمفهوم الجديد الذي يجري ترسيخه قانونيا للتدخل الإنساني ومقارنته بمفهوم آخر قد تحددت ملامحه، وهو تعريف العدوان Aggression الذي حدده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 3314 عام 1974 في دورتها 29 (استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة دولة أخرى ووحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي أسلوب آخر يتناقض وميثاق الأمم المتحدة).

يمكن وصف ثلاثة نماذج من التدخلات في الشؤون الداخلية جرت بعد الحرب الباردة:

أولاً: ظهر توجه لدى الأمم المتحدة مدعوم من الولايات المتحدة للتدخل في أمور كانت تعد في السابق من صميم الاختصاص الداخلي للدول، سواءاً أ كان ذلك لاستعادة الديمقراطية وفقا للمنظور الغربي في دولة ما، أم للإشراف على تحول ديمقراطي أم كان ذلك لحسم صراعات داخلية وتحقيق مصالحة وطنية داخل الدولة، أم لحل نزاعات ذات أبعاد إقليمية ودولية في آن واحد. وفيه ترتدي القوات العاملة تحت إمرة المنظمة الدولية القبعات الزرق وتستخدم المصفحات البيضاء.

ثانياً: تدخل الولايات المتحدة الأميركية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية أو أن الوضع الإنساني في هذه الدولة يهدد السلم والأمن الدوليين. ويتم ذلك بقوات ترتدي قبعات حرب ومصفحات مخصصة للقتال.

ثالثاً: تدخل الولايات المتحدة ضمن حلف شمال الأطلسي بقرار من الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان، فحسب المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي يتم التدخل، حسب تقدير دول الحلف، أي أنه لكل دولة من دول الحلف الحق في تقدير الأوضاع التي تراها تستوجب من الناحية الإنسانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى دون الحاجة إلى أن يستند هذا التدخل إلى شرعية الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الدولي. وتكمن الخطورة في جعل حقوق الإنسان وحماية الأقليات مسوغا للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية لدولة ما، هي في استخدامه منفذ من منافذ المساس بالسيادة الوطنية واستغلال الجوانب السلبية لحقوق الإنسان في الدولة المستهدفة لمصالح سياسية لدولة مهيمنة أخرى.

والآلية المستخدمة في هذا الجانب تتم من خلال القيام بالتشهير ببعض الدول في ميدان حقوق الإنسان ونشر معلومات مركزة عن أوضاع حقوق الإنسان لفئات سكانية محددة في دولة ما بصورة مبالغ فيها، ويدار هذا النوع من الصراعات في ساحة المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعتمد تقاريرها وتقدم كمشاريع قرارات ضد الدولة المستهدفة ويتم التركيز على هذا الهدف بغية إثارة اهتمام الرأي العام العالمي وجذب اهتمامه مما يخلق جوا من التوتر في علاقة هذه الدولة ببقية الدول هذا من جانب وفي علاقة الدولة

نفسها بالأقليات ذات الصلة بالموضوع، مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات بل الحروب الأهلية، الأمر الذي يفسح المجال أمام الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى للتدخل تحت مسوغ حقوق الإنسان وحماية الأقليات مستخدمين الشرعية الدولية التي توفرها قرارات الأمم المتحدة التي تحث على ضرورة ممارسة الأقليات لحقها في تقرير المصير بإنشاء كيان خاص يقتطع من السيادة الوطنية للدول، وهذه أخطر آلية تستخدم بها حقوق الإنسان وحماية الأقليات. إنها بصورة أخرى إعادة هيمنة الدول الكبرى على مجالها الحيوي القديم من خلال استخدام وسائل جديدة.

تدخل الولايات المتحدة الأميركية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية ويتم ذلك بقوات ترتدي قبعات حرب ومصفحات مخصصة للقتال.

ما سبق يقود إلى أن الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية تحاول استخدام آلية حقوق الإنسان وحماية الأقليات تحت واجهة التدخل الإنساني من حيث كونها آلية لسحب خيوط النسيج الوطني لكل دولة لا تنتهج طريقها ومشروعها، وذلك تكاملا وانسجاما مع الآليات الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية واتخاذ الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية من أجل إيجاد التبريرات المقنعة والمقننة داخليا وخارجيا لتمرير حق التدخل الإنساني.

المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب

إعتقد العالم أن أمريكا جادة في مسعاها وعازمة على اجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه انتقاما لكبريائها، لكن أثبتت الأحداث عكس هذا وكشفت الحروب التي أعلنتها أمريكا أن هناك إستراتيجيات مرسومة بعناية ثاوية خلف الحرب على الإرهاب. 16 سنة من الحرب على الإرهاب ولم تزده إلاّ قوة وانتشارا. كان الإرهابيون محدودي المال والعتاد في أفغانستان، فمكّنتهم الحرب الأمريكية / الغربية من منافذ شتى للتمويل والتجنيد والانتشار. الأمر الذي يضعنا أمام سؤال مباشر: ما هدف الولايات المتحدة الامريكية من محاربة الإرهاب؟ فأمريكا ومعها القوى الغربية والحلف الأطلسي بعدته وعتاده يفشل في دحر فلول الإرهابيين، بل يعجز عن تقليص مناطق نفوذهم وأنشطتهم. إنها مفارقة لا تستقيم إلاّ مع المنطق الداخلي للإستراتيجية التي رسمتها أمريكا وتوجه حربها على الإرهاب، والتي تقوم على العناصر التالية:

1. تكريس أحادية القطب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية. لأجل هذا تتعمد أمريكا السماح للإرهاب بالتغول حتى يصير خطره يشغل العالم كله، مما يسهّل بناء تحالف دولي خلف القيادة الأمريكية، وكلما زاد خطر الإرهاب اشتدت حاجة الحكومات الغربية أساسا إلى الدعم الأمريكي بكل أشكاله ومستوياته، في هذا الإطار نفهم انتشار القواعد الأمريكية البرية والبحرية في المناطق التي تشتد فيها التهديدات الإرهابية وتتزايد وتيرة الاعتداءات أو العمليات الانتحارية.

2. تفكيك الدول بتأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية، وهذه الإستراتيجية أعلنتها أمريكا عبر مسؤوليها أو مؤسسات بحثية ومعاهد الدراسات وخبراء مقربين من دوائر القرار. لقد أعدّت أمريكا خططا لإعادة رسم خريطة كثير من الدول معظمها عربية/ إسلامية. فمن مفهوم الشرق الأوسط الكبير إلى الفوضى الخلاقة إلى «الربيع العربي» ظل سعي أمريكا حثيثا إلى إثارة الفتنة الطائفية واستغلال الأقليات العرقية لإيجاد بؤر توتر جديدة تكون نقاط جدب قوية للعناصر المتطرفة التي يتم إعدادها. هكذا تم غزو العراق وفتح حدوده أمام تنظيم القاعدة ليصير البيئة الحاضنة للإرهاب في قلب المنطقة العربية وليجعل من العراق الدولة الأولى التي تخضع للتقسيم وفق الإستراتيجية الأمريكية على أساس طائفي. وها هم أكراد كردستان يسعون للحصول على دولة خاصة بهم. فبعد نجاح الفوضى الهدامة في تدمير العراق وتقسيمه على أساس طائفي ومذهبي، تحركت الآلة الأمريكية ومعها القوى الدولية والإقليمية لتطبيق ذات الإستراتيجية على سوريا وليبيا واليمن في انتظار أن يأتي دور بقية البلدان العربية والإسلامية وفق ما كشف عنه خبراء أمريكيون وعلى رأسهم برنارد لويس منظر لسياسة التدخل الأمريكية في المنطقة العربية أثناء إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش وحربه المزعومة ضد الإرهاب. مخطط برنارد لويس الذي يلعب على إشعال النعرات الإثنية والعرقية والدينية الموجودة في دول العالم العربي الإسلامي نشرته لأول مرة مجلة وزارة الدفاع الأمريكية مرفقا بمجموعة من الخرائط التي توضح تقسيم كل دولة إلى 4 دويلات ودول أخرى قسمت إلى أكثر من 4 دويلات. نقل عن برنارد لويس في مقابلة أجرتها

معه وكالة الإعلام ما يلي: إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مـُفسدون فوضويون لا يمكن تحضيرهم، وإذا تـُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات.. ولذلك فان الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم. . . ويضيف: ولذلك فإنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية.. ولا داعي لمـراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود أفعالهم. . . . ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك: (إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو ندعهم ليدمروا حضارتنا).

داعش، إذن، هو الأداة الفعالة لتطبيق استراتيجية التقسيم، ولهذا أوجدته أمريكا ودعمته وكانت طائراتها تلقي على فلوله الأسلحة والمؤونة في العراق وسوريا. بل تدخلت الطائرات الأميركية وأنقذت عشرات القيادات الميدانية لداعش في مناطق عدة لتعيد توظيفها في مناطق أخرى من العالم وفق ما تقتضيه المصلحة الأمريكية.

3. تأديب ومعاقبة الدول التي لا تجاري السياسات الأمريكية أو تعارضها. في محاربة الإرهاب مآرب كثيرة لأمريكا، لهذا ليس من مصلحتها القضاء على الإرهاب رغم كونها تتحكم في كل مخرجاته وعلى رأسها المواقع الإكترونية والاجتماعية التي تطالب الدول الغربية بتزويدها بالشيفرات حتى تتمكن من فتحها والاطلاع على محتواها والرسائل المتبادلة بين العناصر الإرهابية. لكن الرفض الأمريكي يبقى ثابتا. الآن، وبعد أن أنجز داعش الأهداف المرسومة له في العراق وسوريا، ها هي أمريكا تفتح له بؤرة جديدة على الحدود الجنوبية الشرقية للصين، وبالتحديد في بورما وتحويلها إلى منطقة جدب جديدة للمتطرفين والمقاتلين الذين سيفرون من العراق وسوريا أو تنقلهم أمريكا هناك.

إنطلقت الحرب على الإرهاب بقيادة أمريكا لما كان محصورا في ثلاث دول، وبعد 16 سنة من الحرب صار الإرهاب منتشرا في عشرات الدول واتخذ له أساليب تعجز الآلة العسكرية والأجهزة الأمنية من اكتشافه فأحرى القضاء عليه (الذئاب المنفردة، الانغماسيون، عمليات الدهس، الطعن، تسميم المواد الغذائية..)، ان الحرب على الإرهاب عملت على عولمته.

المبحث الثالث: نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي العام في ظل التحولات الدولية الراهنة

المطلب الأول: إسرائيل

لا شكَّ ان إسرائيل تعتمد على مجموعة من المبررات المختلفة كأسانيد لسيادتها على فلسطين، ويأتي في مقدمتها قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، أما الأراضي خارج ما أعطاها قرار التقسيم فهي تبرره بمجموعة من النظريات القانونية كحق الدفاع الشرعي وفراغ السيادة وغيرها، هذا فضلا عن المبررات الدينية والتاريخية التي تضفيها على وجودها في فلسطين، غير أن مناقشة كل هذه المبررات وفقا لقواعد القانون الدولي المعاصر يظهر أنّ هذه المبررات غير معتبرة ولا قيمة قانونية لها كونها تخالف قواعده المستقرة، فضلا عن مخالفتها للواقع والحقائق التاريخية والدينية.

بالرغم من اعتماد إسرائيل في قيامها كدولة على جزء من أرض فلسطين، ثم في احتلالها بقية الأراضي الفلسطينية بالقوة، إلّا أنّ سندها الكاشف بحسب ما ورد في إعلان استقلالها ليوم 15 أيار 1948 هو قرار التقسيم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 تشرين الثاني 1947، هذا القرار الذي اخذ به اليهود آنذاك بعدّه يكرّس وجودهم في فلسطين، ويحقق جهودهم في إنشاء دولة خاصة بهم، وعلى مساحة أكبر مما كانوا يملكون ويعطيهم وصفا قانونيا يعترف به المجتمع الدولي، ولكنّهم لم يلتزموا بمضمونه الذي يخالف طموحهم في السيطرة على كامل فلسطين، ومن ثم اجتهد فقهاؤها والموالون لها في الترويج لمجموعة من المبررات والحجج والادعاءات المتنوعة لنفي صفة الاحتلال عنها، وللظهور أمام العالم بمظهر الممارس لأعمال شرعية، ولتبرير الانتهاكات الخطيرة والجرائم البشعة التي ترتكبها في حق فلسطين أرضا وشعبا وتاريخا، وتهربا من مختلف الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على القائم بالاحتلال.

نقل عن برنارد لويس في مقابلة أجرتها معه وكالة الإعلام: إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون لا يمكن تحضيرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات.

هناك عدة نظريات قانونية التي تبرر بها اسرائيل سيادتها على الاراضي

الفلسطينية خارج الحدورد المرسومة لها في قرار التقسيم، وهذه النظريات كثيرة ومتشابهة في غاياتها واهدافها، وان أهمها هي:

أولاً: نظرية الغزو الدفاعي

ثانياً: نظرية ملء الفراغ

أولاً: نظرية الغزو الدفاعي

لم تكن إسرائيل في حالة دفاع عن النفس في عام 1967، بل يجمع الكثير من الفقهاء على أنّها هي من بادرت بهجوم مدبر وعدوان مسلّح على الشعب الفلسطيني والدول العربية بالمخالفة للمادة 51 من الميثاق الأممي، التي تجيز حق استخدام القوة للدفاع عن النفس عند الوقوع الفعلي لهجوم مسلّح، ونقضت بذلك اتفاقيات الهدنة. كما أنّها لم توقف القتال، إلّا بعد احتلالها مواقع إستراتيجية خططت لها، ورفضت الانسحاب منها رغم القرارات الأممية الكثيرة التي طلبت منها ذلك.

إنطلقت الحرب على الإرهاب بقيادة أمريكا لما كان محصورا في ثلاث دول، وبعد 16 سنة من الحرب صار الإرهاب منتشرا في عشرات الدول.

أما تذرعها بغلق مصر «مضيق تيران» وطلبها من القوات الدولية الانسحاب من شبه جزيرة سيناء، فهي عديمة الوزن، لأنّ ما فعلته مصر كان ردّا على تهديدات إسرائيل لسوريا، ممّا يعدّ بمثابة تصرف دفاعي في هدفه وجوهره، لأنّه يتوافق مع القانون الدولي، ومضيق تيران يقع ضمن الإقليم المصري المائي، وهي مارست حقها في السيادة على المياه الإقليمية، ولم يكن ذلك يشكّل خطرا حالّا وجديا على إسرائيل، فضلا عن أنّ هذه الإجراءات المصرية ما كان لها أن تكون لولا سياسة التصعيد الإسرائيلي ضد سوريا بشأن المنطقة المجردة من السلاح التي أنشأتها اتفاقية الهدنة بين الدولتين لعام 1949.

وحتى لو عددنا إسرائيل كانت في حالة دفاع شرعي، فهي لم تلتزم بشروطه وإجراءاته المنصوص عليها في المادة 51 من الميثاق، إذ أنّها لم تلجأ إلى الوسائل السلمية لردّ العدوان أولا، وثانيا لم تراعِ الضرورة الحقيقية لاستخدام القوة، وشرط التناسب، وإبلاغ مجلس الأمن بالتدابير المتخذة، والتوقف بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للتدابير اللازمة.

كما أنّ الاستناد إلى حق الدفاع الشرعي لضمّ الإقليم غير قانوني، لأنّ حق

الدفاع عن النفس يعطي للدولة التي تكون في حالة الدفاع عن النفس استخدام القوة لردّ العدوان، لكن لا يسمح باحتلال الإقليم، كما أنّه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يشرّع لاكتساب الأراضي من الحرب، حتى ولو كانت الدولة في حالة الدفاع الشرعي.

ومن هنا يتضح أنّ الاستيلاء على الأقاليم وضمّها عن طريق القوة سواءاً كانت هذه القوة مشروعة أم غير مشروعة يعدّ مخالفا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر، لاسيما أنّ الجمعية العامة أكّدت في توصيات كثيرة حق الشعوب في الكفاح واستخدام القوة بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحصول على حقها في تقرير مصيرها، كما أكّدت في العديد من التوصيات بشكل واضح لا لبس فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. هنا

وبالتالي فإستمرار إحتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلّة سواء عام 48 أم عام 67 لا يمكن تبريره بناءاً على حق الدفاع الشرعي، وأنّ وضعها بموجب القانون الدولي هو وضع محتلّ يمارس سلطة فعلية فقط، وأنّ إعتراف دول بالمعتدي أو مرور الزمن على الإحتلال لا يقلل من عدم شرعية الإحتلال والضمّ.

ثانياً: نظرية ملء فراغ السيادة

هذه النظرية تكمل النظرية السابقة، ومن أهمّ القائلين بها اليهودي "لوثرباخت، إذ يرى بأنّ فلسطين بعد إنتهاء الإنتداب أصبحت في حالة فراغ في السيادة، وأنّ من حق إسرائيل نتيجة ذلك أن تعلن سيادتها على هذه الأراضي لتملأ هذا الفراغ، لا سيما وأنّها كانت في حالة الدفاع الشرعي الذي لا يقتصر على الحدود المبينة في قرار التقسيم، ولكن يتجاوزه خارج مناطق حدود التقسيم.

وردّا على هذه النظرية فإنّه لا يوجد في القانون الدولي ما يجعل الإخلال باتفاقيات الهدنة طريقا لإكتساب سيادة جديدة عن طريق السيطرة والإستيلاء، وأنّ المادة 2(4) من الميثاق الأممي حتى عند إنطباقها على غير الأعضاء كونها من مبادئ القانون الدولي العرفي المستقر الذي يجب على الجميع إحترامه، فإنّنا لا نستطيع أن نعدّ أعمال الدول العربية عام 1948

إنتهاكاً لهذه المادة؛ إذ إنّ هذه الدول تدخلت بناءاً على طلب من الهيأة العربية العليا لفلسطين، ولم تكن الدولة الإسرائيلية قد إستوفت شروط وجودها القانوني، فضلاً عن أنّ هذا التدخل من طرف الدول العربية لم يتمّ إدانته من الهيأة الأممية لا بعدّه ينتهك قرار التقسيم ولا بعدّه ينتهك المادة 2(4) من الميثاق.

ومع أنّ فلسطين لم تكن يوما بلا سيادة، ولم تكن يوما إقليماً غير مأهول، فإنّ نظرية فراغ السيادة لا يعتدّ بها في القانون الدولي الحديث، لأنّه لم يعد يعترف بعمليات إكتساب الأقاليم عن طريق الإستيلاء على الأقاليم غير المأهولة والأقاليم التي لا تخضع لسيادة ما. كما أنّ الإقرار بها يؤدي إلى نسف قانون الإحتلال من أساسه، لأنّها تجعل تطبيق قواعده متوقفاً على مدى إعتراف القائم بالإحتلال بمدى مشروعية الدولة المهزومة في ذلك الإقليم، بالإضافة إلى أنّ هذه النظرية لا تقيم أيّ وزن لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أمّا بالنسبة لمسألة السيادة، فهناك إجماع عام بين فقهاء القانون الدولي على أنّ السيادة الإقليمية على فلسطين كانت قبل سريان معاهدة "لوزان" عام 1924 عائدة إلى الدولة العثمانية، ولم تُفسر هذه المعاهدة بأيّ حال من الأحوال على نقل السيادة إلى دول الحلفاء ولا إلى عصبة الأمم، وحتى نظام الإنتداب لم يتضمن ذلك. بل إنّه تضمن إلتزاماً دولياً تجاه كامل أراضي فلسطين بأنّ تقوم الدولة المنتدبة بتأمين عدم التنازل عن الأراضي الفلسطينية أو تأجيرها أو وضعها تحت سيطرة أيّ حكومة أجنبية، وهو ما يعني إنتقال السيادة من الدولة العثمانية إلى الشعب الفلسطيني الذي إعترفت له المادة 22 من عهد العصبة بوجوده كشعب مستقل يحتاج للمساعدة فقط والتوجيه، وبقاء السيادة له أثناء مدة الإنتداب، حتى وإن كانت الممارسة الفعلية للدولة المنتدبة.

وحتّى لو سلّمنا جدلاً بصحة الإدعاء الإسرائيلي، فإنّه لا يعطيها شرعية الحيازة لهذه الأراضي، ذلك أن كون الحيازة السابقة غير مشروعة لا يضفي أيّة مشروعية على أيّ إحتلال جديد، وليس من المنطق أن يُقال أن حيازة الشعب الفلسطيني لهذا الإقليم لا يستند إلى أساس قانوني؛ الأمر الذي يبرر السيطرة الإسرائيلية عليه ويجعل إحتلالها له أولى بالاعتبار.

و زيادة على ذلك فإنّ القرارات الأممية أدانت الإجراءات الإسرائيلية في هذه الأراضي وعدّتها باطلة، ولا ترتّب أيّة آثار قانونية، وما زالت تطالب إسرائيل بالخروج من هذه الأراضي منذ إحتلالها، كما تدعوها في كل مرة للإلتزام بتطبيق قانون الإحتلال خاصة إتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين بعدّ وجودها في هذه المناطق وجود محتلّ.

وبناءاً على ما سبق، فإنّ هذه النظرية تفتقد الأساس القانوني والواقعي الذي بُنيت عليه، ولا يُعتدّ بها لتبرير سيادة إسرائيل على المناطق التي إحتلتها خارج حدود قرار التقسيم بغض النظر عن أيّ تكييف قانوني للسيادة الأردنية أو المصرية على تلك المناطق.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط هيمنتها على العالم مستفيدة من تفوقها العسكري والإقتصادي، مما جعلها تنهج سياسة التدخل في سيادة الدول، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإحدى مصالحها الإقتصادية والعسكرية والإستراتيجية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة التدخل في سياسات الدول، سواء كان ذلك مباشرا أم غير مباشر وذلك بتدعيم قوى معارضة لنظام الدولة المستهدفة، أو بممارسة ضغوط سياسية واقتصادية عليها، أو باستعمال أسلحة منح الامتيازات والمساعدات المالية لتلك الدولة، وليس بالضرورة أن يكون هذا التدخل عسكريا، فقد يتعدى ذلك ويصل إلى التدخل حتى في السياسة الداخلية للدولة المعنية من خلال توجيه سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية، وقد يصل الأمر إلى التدخل في المناهج التعليمية والتربوية للدولة.

ومع أنّ فلسطين لم تكن يوما بلا سيادة، ولم تكن يوما إقليماً غير مأهول، فإنّ نظرية فراغ السيادة لا يعتدّ بها في القانون الدولي الحديث.

وتتفاوت ردود فعل الدول، فمنها من يعارض ويناهض بشكل قاطع هذه التدخلات ولا يتماشى وتوجهاتها وسياستها، وهذه الدول تعدّ مارقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتضعها هذه الأخيرة على رأس أجندتها للتخلص من معارضيها وتطويعها، وهناك من الدول من يبارك سياستها ويتماشى والسياسة التي تنهجها فتكون مكافأتها الحصول على مساعدات مالية وعسكرية وإمتيازات اقتصادية... .إلخ.

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط هيمنتها على العالم مستفيدة من تفوقها العسكري والإقتصادي، مما جعلها تنهج سياسة التدخل في سيادة الدول، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإحدى مصالحها الإقتصادية والعسكرية والإستراتيجية.

لقد تمَّ تدشين هذه الزعامة مع اندلاع أزمة الخليج الثانية، قبل أن تتأكد في منازعات وقضايا دولية أخرى، وهو الأمر الذي أتاح لهذه الدولة التدخل في المناطق النائية وضبط بؤر التوتر وإحتواء الأنظمة والجماعات المعادية لمصالحها، وهو ما تبين خلال مناسبات دولية متعددة كمشكلة الشرق الأوسط وأزمة البوسنة والهرسك والمشكلة الصومالية وقضية «لوكربي» وأزمة هاييتي والتدخل العسكري في أفغانستان والعدوان على العراق، سواء من خلال السبل الترهيبية أم الترغيبة، الانفرادية أم الجماعية عبر استثمار إمكانياتها داخل المؤسسات الدولية السياسية كمجلس الأمن والاقتصادية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

هذا بالإضافة إلى تفعيل دور حلف شمال الأطلسي رغم إنقضاء الحرب الباردة ليتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة، حيث انتقل من الدفاع ضد تهديدات معروفة تركزت أساسا في مواجهة «الخطر الشيوعي» إلى تهديدات مرتقبة وواسعة، تجاوزت الفضاء الأوربي وشمال الأطلنطي إلى كل المناطق التي قد تهدد فيها سلامة أعضائه، وبخاصة بعد أن حاولت الولايات المتحدة إضفاء طابع من الخلط بين أمنها القومي والدولي.

وإذا كان زوال الإتحاد السوفييتي وانقضاء الحرب الباردة، قد ساهم بشكل كبير في سيادة إرتسام قوي في الأوساط الدولية بإمكانية نفض الغبار عن العديد من مقتضيات القانون الدولي التي عطلت لمدة زمنية تناهز نصف قرن جراء الصراع الإيديولوجي، فإن الوضع الدولي المشحون بالتناقضات والأزمات الذي أعقب ذلك، بدا معدّا بشروط تنذر بتراجع العديد من المبادئ التقليدية مثلما هو الشأن بمبدأ عدم التدخل.

تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لتحقيق مصالحها ومصالح «إسرائيل» الحليف الاستراتيجي لها، وتشن الحروب وتشترك مع (إسرائيل) في حروبها العدوانية على العرب والمسلمين، وتقف إلى جانب عسكرة المعارضة في سورية.

وتسخّر الحروب والفتن الطائفية والمذهبية والعرقية والسياسة والإعلام وأجهزة المخابرات والأموال لتحقيق أهدافها المعادية لأهداف ومصالح

الشعب السوري، ومصالح بقية الشعوب العربية والإسلامية، وهي غير راغبة في دعم الحل السياسي. وتُعدّ واشنطن وأتباعها في الخليج الطرف الأساس الذي يمدّ المعارضة المسلحة بأسباب الإستمرار، فالدول الغربية تدعم الأعمال الإرهابية التي تقوم بها أمريكا و(إسرائيل) وتمتنع عن إدانتها إذا كانت تتوافق مع إعتباراتها السياسية ومصالحها الإقتصادية، ولا تريد الولايات المتحدة للأزمة السورية أن تنتهي، لأن استمرارها يقود إلى تدمير الدولة السورية والجيش العربي السوري، كما حصل في العراق وليبيا، وهذه مصلحة إستراتيجية أمريكية ـ إسرائيلية مشتركة.

ويقوم الموقف الأمريكي حالياً على إستخدام بعض مجموعات الإسلام السياسي ومنها مجموعات من تنظيم القاعدة لخدمة مصالحها ومخططاتها وإعادة إنتاج هيمنتها ومكانتها المتزعزعة والآيلة إلى السقوط والإنهيار.

المطلب الثالث: الأمم المتحدة

من المؤكد أن التصرفات الدولية الحالية للدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة ما هي إلاّ إنعكاس للتطورات الدولية الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي في الوقت الراهن والتي تدل دلالة واضحة على انفراط العقد الدولي وجنوح الأعضاء في التنظيم الدولي الحالي إلى التحلل من القيم والمبادئ الدولية الراسخة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والأخلاق الدولية والتي حضّت على السلام بدلا من الحرب وعملت جاهدة على إنماء العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولا إلى تحقيق غايتين أولهما حماية الأمن القومي الدولي وثانيهما تحقيق الرفاهية لجميع شعوب في العالم.

وتجلّى المسلك الدولي الخاطئ والرافض للقيم والمبادئ الدولية في إنتشار جرائم الإرهاب الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الدول بالمخالفة لنص المادة 712 من الميثاق والتي حرمت التدخل حتى على المنظمة الدولية في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك جرائم العدوان والإحتلال الحربي غير المشروع والمخالف لقواعد القانون الدولي وللمواثيق والأعراف الدولية مما كان له أكبر الأثر في أداء المنظمة الدولية على المستوى الدولي في عرقلتها وإعاقتها عن أداء مهامها وتحقيق أهدافها

ومبادئها التي قامت من أجل تحقيقها، مما كان له عظيم الأثر في إلغاء الأمم المتحدة وذلك لعدم فاعليتها على المستوى الدولي ولعجزها عن حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق رفاهية الشعوب، وسوف نعمل على تبيين أثر التطورات الراهنة على الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم الدولي، ثم مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق السلم والأمن الدولي.

كما أصبح تعديل النظام الدولي الذي أنشأ الأمم المتحدة مطلباً ملحا من الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك عبر قواعد قانونية دولية جديدة للتغلب على حالة الجمود والشلل في أجهزة منظمة الأمم المتحدة، وهذا لن يتم إلاّ عبر تفعيل بنود الميثاق التأسيسي للمنظمة التي ظلت معطلة لأكثر من نصف قرن مما انعكس على دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين نتيجة تحكم القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي في قرارات وأجهزة المنظمة لاسيما مجلس الأمن بالاستخدام المفرط لحق الاعتراض (veto).

تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لتحقيق مصالحها ومصالح «إسرائيل» الحليف الاستراتيجي لها، وتشن الحروب وتشترك مع (إسرائيل) في حروبها العدوانية على العرب والمسلمين.

وعن أداء المنظمة في استتباب الأمن الجماعي لم تتمكن الأمم المتحدة من التحرك وفق قواعد الشرعية والعدالة الدولية لتهدئة بؤر التوتر وحل الأزمات الدولية وإحلال السلام المنشود، و رغم أن المنظمة الأممية تحركت في بداية التسعينات من القرن الماضي في بعض القضايا التي هددت السلم الدولي فان ذلك تمّ بأجندة سياسية أمريكية محضة خدمة لمصالحها القومية الإستراتيجية، ولم تكن الأمم المتحدة فعالة وصارمة في تطبيق قراراتها الدولية ضد إسرائيل وممارساتها القمعية مع الشعب الفلسطيني والإعتراف بحقوقه المشروعة دوليا، وبالتالي تنكرت الأمم المتحدة لإلتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وأصبحت أداة ضغط أمريكية لحماية إسرائيل من أية قيود قانونية أو قرارات تمس بأمنها القومي وسياساتها التعسفية، ونتيجة لذلك ألغت الجمعية العامة في بداية التسعينات قرارها القاضي بعدّ الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تهميشا وانتهاكا خطيرا غير مسبوق لميثاقها، إذ تحول مجلس الأمن من جهاز لحفظ السلم الدولي إلى جهاز يشرعن التدخلات العسكرية الأمريكية في العالم

لمحاربة الإرهاب وهو ما حصل في حربي أفغانستان والعراق، وبالتالي فوّض مجلس الأمن للولايات المتحدة الأمريكية سلطة استتباب الأمن الدولي بإسم المجتمع الدولي.

اولا: الأمم المتحدة ونظام دولي جديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي ضربت رموز القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ستتغير مفاهيم السياسة الدولية في التعامل مع منظمة الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة الأمريكية استغلت هذه المنظمة بشكل خرق القوانين الدولية ومبادئ العلاقات الدولية السبعة المتفق عليها دوليا في إطار حماية الأمن القومي الأمريكي من التهديدات الخارجية، ورغم الإعتراض الدولي على هذا الإنحراف الخطير عن ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن الدولي، تجاهلت الولايات المتحدة بكل غطرسة وتعنت ضوابط الشرعية الدولية وفرضت الواقعية السياسية في تعاملاتها الدولية، وإتّضح هذا الخرق السافل للشرعية والقانون الدوليين في تدخلها العسكري في أفغانستان، إذ تحول من حق الدفاع الشرعي بموجب المادة 51 من الميثاق إلى إحتلال عسكري، وتوسعت في إستغلال القرار 1368 للتدخل عسكريا في أي جهة في العالم، وهنا يتّضح لنا أن الولايات المتحدة حلّت محل الأمم المتحدة في حماية الأمن الدولي، بعبارة أخرى شرعية جديدة بديلة للشرعية التي إستحدثها ميثاق الأمم المتحدة.

وفي إدارتها للأزمة العراقية عجزت الأمم المتحدة عن منع والتصدي للولايات المتحدة لإستخدام القوة العسكرية ضد العراق بدعوى إمتلاكه أسلحة الدمار الشامل، واستمرت السياسة الأمريكية في تكريس السياسة الواقعية والإصرار على الاستهانة بالشرعية والقوانين الدولية،ولم تستطع الأمم المتحدة وقف العمليات العسكرية أو حتى التنديد بها،و لم تتمكن من إستخدام الصلاحيات التي يمنحها الميثاق الاممي لحفظ الأمن والسلم الدوليين خارج مجلس الأمن، وذلك عبر تحريك قرار الإتحاد من اجل السلم الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار تحت رقم 377/ 5 بتاريخ 4 تشرين الثاني 1950 هذا القرار الذي يسمح للجمعية العامة تحمل إلتزاماتها بالتدخل لحفظ السلم الدولي في حالة عجز مجلس الأمن الدولي جراء حق الإعتراض.

ثانياً: فشل الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين

أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، حيث لم تستند هذه المنظمة إلى أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلى أنها قد فشلت في حفظ الأمن الدولي وبذلك برزت طلبات عديدة في أورقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيرا حقيقيا عن حال العالم اليوم.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تهميشا وانتهاكا خطيرا غير مسبوق لميثاقها.

اثر إنعقاد قمة العالم بنيويورك للإحتفال بالذكرى الستين على تأسيس الأمم المتحدة من 14 إلى16 أيلول/ 2005 أجمع المشاركون في هذه القمة أن أمام الأمم المتحدة تحديات كبرى جديدة ستكون بمثابة الإمتحان الحقيقي لمصيرها في ظل التغيرات التي يعرفها العالم على الأصعدة كافة، وهذه التحديات والقضايا الكبرى جاءت في تقرير الأمين العام الأسبق كوفي عنان حول ضرورة إصلاح المنظمة لكي تكون في مستوى تطلعات البشرية وتجلت هذه القضايا في المجالات التالية:

1. المجال الأمني والسلمي

من الضروري تبني مفهوم جديد وواسع للأمن الجماعي عبر مقاربة وإستراتيجية جديدة لمواجهة التهديدات المحدقة بالبشرية وعلى رأسها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتحول الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر تحركاً وفعالية متحررة من ضغوط الدول الكبرى في مجلس الأمن لإحتواء الأزمات والصراعات، حتى لا يتكرر ما وقع خلال الأزمة العراقية عندما شنّت الولايات المتحدة الحرب دون غطاء شرعي وذلك من خلال المقترحات التالية:

أ . وضع إستراتيجية دولية متفق عليها لمحاربة الإرهاب وتعريفه وتحديد أطرافه.

ب . تشديد المراقبة الدولية على التسلح النووي وإعطاء صلاحيات واسعة للوكالة الذرية الدولية للطاقة الذرية.

ت . تأسيس لجنة دولية من أجل السلام للحد من خطر الحروب ومساعدة الدول على الإنتقال من الحرب إلى السلام العادل.

2. المجال الإنساني

في المجال الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان تضمن تقرير الأمين العام السابق مجموعة من الاقتراحات لإصلاح النظام الدولي وكان عنوانه: حرية أكثر، من اجل التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع، وعدّ أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تحقق دون تعزيز للكرامة والتنمية والسلام وإزالة كل الممارسات الإستبدادية التي تحدّ من العيش في كرامة، فالتضييق على الحقوق الإنسانية يدفع إلى العنف وإستعمال أساليب غير سلمية في التعبير عن الطموح للعيش في سلام، ورغم ان تقرير كوفي عنان أغفل ضرورة إحترام القانون الدولي الإنساني لما تشكله من آلية لحماية حقوق الإنسان، إلّا ان الدول الكبرى في مجلس الأمن لا زلت تعطل الإتفاقات الداعية إلى معاقبة مرتكبي جرائم الحرب وإجراء تحقيقات في الإنتهاكات المرتكبة ضد الإنسانية في بعض المناطق (نقصد هنا انتهاكات والممارسا تغير الإنسانية للقوات الروسية ضد الشعب الشيشاني المسلم والقمع الذي تمارسه السلطات الصينية ضد المسلمين في تركستان الشرقية والى الآن لم يصد قرار واحد عن الأمم المتحدة يدين هذه الانتهاكات). ومن التحديات الأخرى أمام الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلزام إسرائيل باحترام قرار المحكمة الدولية للعدل بخصوص جدار الفصل العنصري الذي تقيمه في الأراضي الفلسطينية وفرض الرقابة على ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والأسرى في سجونها وكل ذلك ينبغي ان يتمَّ عبر دور مجلس حقوق الإنسان الذي أُنشئ في آذار 2006.

الخاتمة

إن القانون الدولي أداة لا غنى عنها لتنظيم العلاقات بين الشعوب، ولإشاعة العدل بينها ولإيجاد قواسم مشتركة تضمن تكاملها معاً لصالح الإنسانية جمعاء. ولهذا السبب ينبغي تحريره من كولونياليته. والأدق أن نقول يتعين إنقاذه من براثن المشروع النيو كولونيالي ومن أن يكون وسيلة لإستغلال الرأسمال العالمي من خلال العولمة وتفكيك الهياكل والدول الوطنية وتحويل الإنسان إلى وسيلة لمراكمة رأس المال واستعباده معيشياً بحرمانه

من حقوقه الصحية، والعمالية ومن حقه في المسكن وبحد لائق من العيش كي يكون نهباً لرأسمالية متوحشة لا تعرف سوى الربح.

ومن الواضح أن هذه الوضعية المرتبطة بأزمة القانون الدولي دشنت لواقع دولي جديد طرح فيه بإلحاح مسألة آلية عمل القانون الدولي. إن المشكلة الكبرى أو المعضلة التي يواجهها القانون الدولي متمثلة في الهوة الصارخة بين الأهداف التي يفترض من القانون الدولي تحقيقها والأزمة التي يعيشها في ظل التحولات العالمية. هذا الوضع يطرح بشدة إشكالية مصادر خلق القاعدة القانونية الدولية في ظل واقع دولي يتصف بالأحادية انعكس على مجمل القضايا والمنازعات العالمية المعاصرة مما جعل المبادئ القانونية الدولية والمرجعيات الأساسية التي قام عليها محل تساؤل، لقد أضحت المقاربات السياسية هي المهيمنة على مثيلاتها القانونية. كما أن النظام الدولي السياسي قد شهد مجموعة تبدلات جذرية سواء على صعيد الأزمات أم الاهتمامات ولكن النظام القانون الذي يعدّ الضابط المفترض في العلاقات الدولية ظل ثابتاً ولم يواكب هذه التحولات. فالتحولات الجديدة أظهرت أن هناك فراغاً قانونياً على مستوى التأطير.

مكانة القوات المسلحة في الإستراتيجية الإيرانية الشاملة بعد 2003

م. م. محمد نجاح محمد الجزائري*
باحث وآكاديمي من العراق

* تدريسي في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة

المقدمة

لكل دولة في العالم إستراتيجتها الخاصة بها والتي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها، وتسمى هذه الإستراتيجية بالإستراتيجية العليا أو الاستراتيجية الشاملة، ومن الاستراتيجية العليا تتفرع الاستراتيجيات الاخرى كالاستراتيجية الاقتصادية، والعسكرية والعلمية والاجتماعية وغيرها .وفيما يخص موضوع البحث فان الاستراتيجية العسكرية الايرانية هي في صلب البحث وقبل ان نتناول الاستراتيجية العسكرية يجب اولا ان نفهم ونعي دور العقيدة العسكرية الايرانية والتي ترسم بوضوح الاستراتيجية العسكرية الايرانية لان العقيدة هي المحرك الاساس لهذه الاستراتيجية، ليحدد الباحث في نهاية المبحث الاستراتيجية الايرانية العليا والاستراتيجية العسكرية الإيرانية.

المحور الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المقاربة

الإستراتيجية العسكرية هي جزء من الإستراتيجية الشاملة أو الاستراتيجية العليا للدولة وتشتق من العقيدة العسكرية ولأجل فهم أكثرَ وضوحاً ونضجاً عن الإستراتيجية العسكرية الإيرانية نتناول في هذا المطلب الاستراتيجية العليا الإيرانية اولاً ثم ندرس الإستراتيجية العسكرية الإيرانية، وقبل الولوج في ذلك سنوضّح بعض المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة

1 ـ الإستراتيجية

فالإستراتيجية (Strategy) مصطلح يوناني ويعني فنون الحرب وادارة

المعارك[1]، وقد كثر استخدام كلمة استراتيجية في المعاهدات العسكرية ابتداءاً من القرن التاسع عشر، وقد تطور مضمونها وزادت أهميتها بعد أن كانت حتى نهاية القرن الثامن عشر مجموع وسائل الخداع والتضليل التي يعتمدها القائد العسكري في مواجهة خصمه، فقد توسع في إستخدام مصطلح الإستراتيجية في القرن العشرين وتعدّى نطاق العمليات العسكرية في الحرب، ليصبح التعريف فيما بعد بأنها (علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لإستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى)[2]

وقد أُلحقت كلمة الاستراتيجية بالعربية كما هي بدون أن يتم تعريبها لسعة معانيها ومقاصدها وغموضها في بعض الأحيان كما كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها حتى أطلق مَن حاول تعريفها برحلة صيد الإستراتيجية.[3] كما جاء تعريف الإستراتيجية في الموسوعة السياسية للكيالي بأنها: علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لإستخدام الموارد المختلفة (مختلف اشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى.[4]

وقد مرّ مفهوم الاستراتيجية بتطورات واكبت دور الدولة، وتطور فكر القائمين عليها والباحثين الآكاديميين.

لذلك تعرف الإستراتيجية بأنها(علم وفن إستخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتمُّ إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صُنّاع القرار على تحقيق أهداف سياساتهم العليا في أوقات السلم والحرب)[5].

2 ـ الثقافة الإستراتيجية للدولة

الثقافة الإستراتيجية لدولة ما، تُعدُّ منطلقاً حيوياً لفهم الأعمال والقرارات الممكنة لتلك الدولة، لأن الثقافة الإستراتيجية هي (الإطار المنطقي الذي تناقش الدولة ضمنه الأفكار الإستراتيجية، وتكمل صوغ قراراتها الدفاعية)[6]. ان الثقافة الاستراتيجية بعبارة عامة لبلد ما، هي (منظومة عقائده المشتركة، وفرضياته، وأنماط سلوكه، المستمدة من تجارب مشتركة وروايات مقبولة، تساهم في صوغ هُوِيَّة جماعية وعلاقات بالجماعات الأخرى، وتحدّد الغايات والوسائل المناسبة لإنجاز الأغراض الأمنية)[7].

(1) د. محمد حسين ابوصالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، ط2، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2009، ص49

(2) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص ص 98 ـ 99

(3) د. جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، ط2، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، 2010، ص15

(4) د. عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج1، ط4، الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص169

(5) علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي، ط1، مركز لاؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص16

(6) جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، ط1، دراسات عالمية(88)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص ص 7ـ 8.

(7))المصدر نفسه، ص8.

3 ـ الإستراتيجية العليا

درج إستعمال تعبير (الإستراتيجية العليا) حديثاً بوصفه مجمل الخطط الخاصة بالدولة، أو بإئتلاف عدد من الدول. وقد راج إستعمال مفهوم (الإستراتيجية العليا) أو (الإستراتيجية القومية) أو (الإستراتيجية الشاملة)، منذ منتصف القرن العشرين في مَعْرِض الإستعمال المنسق للمصادر كافة لأمة من الأمم، من أجل تحقيق أهدافها القومية[8].

ويتلخص دور الإستراتيجية العليا في تحديد المهمة الخاصة بمختلف الإستراتيجيات السياسية والإقتصادية والدبلوماسية، وتأمين توافقها، وتُعدُّ هذه الإستراتيجية من عمل رؤساء الحكومات المتعاونين مع رؤساء أركان الدفاع الوطني والمستشارين أو مجلس الدفاع الأعلى[9].

لذلك **فالإستراتيجية العليا** هي إستراتيجية شاملة، تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية بقصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى، وتشمل: حماية الأمن القومي، وتعزيز الإزدهار الوطني، ونشر قيم الوطنية. وقد تكون الإستراتيجية العليا معلنة، وقد تظل مستترة ضمن الدوائر المعنية[10].

وتعرف أيضاً بأنها ضمانة الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية. . . . وتتحدّد وفقاً لعوامل مختلفة، مثل أهدافها وغايتها، وأهداف وغايات شعوب أخرى من جهة، وقوتها النسبية من جهة أخرى[11].

لذلك فإن الأهداف السياسية هي التي تفرض الأهداف العسكرية. وتحمل السلطة السياسية مسؤولية إدارة الحرب، في حين تتحمل السلطة العسكرية مسؤولية بناء القوة العسكرية، وتأهيلها، وتشغيلها في الحرب، وكذلك إدارة العمليات الحربية. وتدل التجربة التاريخية على أن التطبيق الناجح لإستراتيجية ما، يستدعي إخضاع كل الوسائل المختلفة للأهداف السياسية، على ان تكون الوسائل العسكرية والاقتصادية المستخدمة كافية لتحقيق أهداف الأمة السياسية ومنسجمة معها. وهناك أمثلة كثيرة في تاريخ الحروب تدل على الفشل في تحقيق التوازن بين الوسائل والأهداف، ومن أبرز هذه الأمثلة خسارة ألمانية النازية الحرب العالمية للأسباب سابقة الذكر[12].

وبعد توضيح المصطلحات ذات العلاقة بشكل فلا بدِّ من توضيح

(8) امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، ط1، دراسات استراتيجية العدد (19)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص11.

(9) المصدر نفسه.

(10) هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ط1، ترجمة :راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011، ص46.

(11) امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص12.

(12) المصدر نفسه، ص14.

الإستراتيجية الإيرانية العليا، والاستراتيجية العسكرية الإيرانية ولبيان طبيعة العلاقة التكاملية بينهما. ولأن الاستراتيجية الشاملة عموماً هي أوسع مدى من الاستراتيجية العسكرية لإيران. سنتناول أولاً الاستراتيجية الشاملة ثم الاستراتيجية العسكرية لإيران.

المحور الثاني: الإستراتيجية الإيرانية العليا (الإستراتيجية الشاملة)

تُعدُّ إيران احدى اهم الدول التي تحتلُّ موقعا جيو إستراتيجيا متميزا ومؤثراً في المنطقة، فهي تمتدُّ بين خطي عرض 25ـ40 شمالاً، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتشغل مساحة قدرها(1,648,195) كيلو متراً مربعاً، وتشكل بموقها الجغرافي جسراً يربط وسط آسيا ومشرقها اولا، وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط ثانيا، اذ يحدّها من الشرق باكتسان وأفغانستان، ومن الشمال تركمانستان وأذربيجان وارمينيا وتركيا وبحر قزوين ومن الغرب العراق، ومن الجنوب الغربي الخليج ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن الجنوب المحيط الهندي[13].

(13) د. علي البغدادي، ايران تاريخ وحضارة، ط3، المركز الثقافي للدراسات الاسلامية، بغداد، 2011، ص ص10ـ11

لقد مرت الإستراتيجية الإيرانية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتمتدّ من قيام الثورة الإسلامية وحتى نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية وقد تمحورت الاستراتيجية الإيرانية حينها في تصدير الثورة وتحريض شعوب المنطقة على الثورات الإسلامية. ولكنَّ تجربة الحرب العراقية ـ الإيرانية والخسائر البشرية والإقتصادية وتجميد خطط التنمية جعل إيران تعيد النظر بإستراتيجتها بشكل كبير في المرحلة التي تلت وفاة السيد الخميني[14].

(14) د. عمار حميد ياسين، البرنامج النووي الايراني وانعكاسته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة السياسية والدولية، العدد 19، كلية العلوم السياسية، جامعة لمستنصرية، شتاء/2011، ص80

المرحلة الثانية: من نهاية الحرب العراقية وحتى نهاية عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي وتتميزت بنشوء علاقات إيرانية جيدة مع الكثير من الدول نتيجة انتهاج الحكومة الإيرانية إستراتيجية اكثر واقعية[15]. فمنذ وفاة السيد الخميني، أدركت إيران عجزها الكامل في تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغييرا جذريا، وعن تصدير ثورتها إلى الخارج، بالإضافة إلى ان الحكومة الإيرانية بدأت في إعادة بناء الاقتصاد المدمر، وقد تَطلّب لتحقيق هذا الهدف ان ساهمت إيران بفعالية في تثبيت دعائم الإستقرار في المنطقة، وتحسين العلاقات، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العرب[16]، أمَّا

(15) المصدر نفسه.

(16) محسن ميلاني، سياسية ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، عن كتاب:جمال سند السويدي في ايران والخليج البحث عن الاستقلرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1996، ص120.

بالنسبة لسياسة إيران وخططها الإستراتيجية مع الدول غير العربية المجاورة لها فقد فتح الإنهيار والتفكك اللاحق للإتحاد السوفيتي السابق فرصاً وآفاقاً جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع تلك الدول (الدول التي إنشقت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي السابق) التي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، وعرقية، دينية، خاصة في ضوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل جيوـ إستراتيجي[17]. ومما ساعد على تعزيز أسس هذه الإستراتيجية هو نجاح تيار الإصلاحيين بقيادة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في تولي السلطة، إذ ساعد ذلك على تحقيق نجاحات ملحوظة في دائرة محيطة الإقليمية.[18] ولهذا فقد تميّز أُسلوب إيران في التعامل مع جيرانها القدامى والجدد في عهد ما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبعد أزمة الخليج الثانية بثلاث سمات بارزة هي: الحذر والتركيز على المصالحة، والمصالح الاقتصادية والأمنية بدلاً من التطلعات الايديولوجية، وتوسعة التعاون الإقتصادي الإقليمي. وقد كان لهذا الاسلوب الإيراني بعض النتائج الإيجابية في العلاقات، سواء مع جيرانها العرب ام الدول الأخرى[19].

وفي ضوء ما تقدم فإن الإستراتيجية الإيرانية في تلك المرحلة، قد إتّسمت بالعقلانية وهي كما يصفها وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي:

«بأن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقاداً راسخاً، في مبدأ التعاون الإقليمي، بعدّه دليلا على الجدية والريادة في تنمية العلاقات الثنائية، والثلاثية، والمتعددة الأطراف، وسبيلا وحيدا لضمان السلام والإستقرار والأمن في المنطقة، وان جهود إيران في إقرار الامن، سواء في منطقة الخليج ام مجموعة دول الجوار، أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، من إجل اقرار السلام والإستقرار، انما يتمُّ في إطار هذه الإستراتيجية حيث ان الامن القومي لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والامن في المنطقة»[20].

المرحلة الثالثة: وتبدأ من 2005 والى المدة الحالية، وتتميز هذه الإستراتيجية بالغموض نظراً لتطور الأحداث وحجم التحديات التي تواجه الحكومة الإيرانية. و يمكن تحديد هذه الإستراتيجية من خلال النظر في السلوك الايراني في الاقليم، ويتضمن هذا السلوك من خلال التخطيط لإستراتيجيات متعددة وتنفيذها جميعاً بالتوازي والتزامن على وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من اجل تعزيز قدراتها كدولة اقليمية، لها ثقلها

(17) د. وليد محمود عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية للسياسة الخارجية الايرانية، كراسات استراتيجية العدد 38، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 1996، ص2.

(18) د. عمار حميد ياسين، البرنامج النووي الايراني وانعكاسته على معادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص80.

(19) شيرين هنتر، ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين:الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، ط1، دراسات عالمية العدد 38، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص37.

(20) نقلاً عن:سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، ط1، سلسلة الدراسات الايرانية –العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، لبنان، 2010، ص261.

وإتباع سياسة الأطراف المتعددة التي تتعامل إيران من خلالها مع أطراف متناقضة، فإيران ومن خلال إستراتيجتها الجديدة تمزج بين المواقف السياسية والإعلامية والإستعدادات العسكرية من خلال الإستعراضات المكثفة لعناصر قوتها الرادعة والهجومية. اي اننا أمام (إستراتيجية إيرانية عامة) تنتظم فيها إستراتيجيات متعددة في مناطق ذات ظروف وصراعات متنوعة، ووفق أهداف تصبُّ في المصلحة الاستراتيجية لإيران، وهو ما يشير إلى وجود عقول مخططة على مستوى من الكفاءة للتخطيط والإدارة الإستراتيجية للأزمات لتحقيق أهداف إيران العليا. لذلك تبدو ـ مهمةً ـ الإشارة إلى تصريح أطلقه الرئيس الإيراني في عام 2011 إذ قال» **إن إيران مستعدة للمساهمة في حل مشكلات العالم**»، وهي بذلك أي إيران تفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة[21].

(21) نقلاً عن:د. منشد الوادي الشمري، الاعتبارات الجيواستراتيجية ودورها في تحديد السياسة الايرانية، مجلة اراء حول الخليج، العدد82، مركز الخليج للابحاث، جدة، يوليو 2011. ص ص34–35

المحور الثالث: الإستراتيجية العسكرية الإيرانية

عموماً إن هدف الإستراتيجية العسكرية المركزي أو المحوري هو الإنتصار بالحرب، أما الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الانتصار هو القوات المسلحة، وأن تحقيق الأهداف الإستراتيجية العسكرية يتضمن تحركات وخطط وبرامج عمل، مختلفة ومتنوعة، وفيها يكمن مفهوم التكتيك أو التعبئة[22].

(22) د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 39 ـ40

ويُعرّف السوق العسكري أو الإستراتيجية العسكرية حسب تعريفات قاموس المصطلحات العسكرية للفريق الركن محمد فتحي أمين بأنه: (**فن أو علم تطور واستخدام الموارد السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية حسب الضرورة واثناء السلم والحرب لتقديم اقصى إسناد للسياسات لزيادة إحتمالات النصر المتعاقب والتقليل من فرص الفشل**). او(**الفن والعلم الذي يستخدم القوات المسلحة لمسك أهداف للأغراض السياسية والقومية والتقليل من فرص الفشل**). أيضاً يمكن تعريفها بأنها (**فن وعلم إستخدام القوة الوطنية في الظروف كافة أثناء السلم والحرب لبلوغ الأهداف القومية**).[23]

(23) محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص ص 280ـ281

بمعنى ان كل من الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية ينطوي كل منهما على خطة شاملة ترمي إلى تحقيق هدف كبير، وهذه الخطة غالبا ما تكون طويلة الأمد[24].

(24) د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص39ـ 40

وتأسيسا على ما تقدم فإن العلاقة بين الاستراتيجية الشاملة والاستراتيجية العسكرية هي[25]:

أن تكون المهمة الأساسية للإستراتيجية العامة أو الشاملة هي تكييف وتطويع مختلف الوسائل ضمن حدود إتجاهات السياسة العامة للدولة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة وتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية والداخلية والعسكرية.

ب. أما بالنسبة للإستراتيجية العسكرية فهي تُعنى بتفاصيل أساليب تحقيق بعض الأهداف من خلال إستخدام القوة وهي مسؤولة عن وضع الخطط العسكرية الاختصاصية وهي ليست مثل الخطط الإستراتيجية العامة[26].

اما **التكتيك** فهي مفردة تستخدم في السياسة تماثلها مفردة التعئبة في المفردات العسكرية ومن حيث المفهوم يمكن التمييز بين التكتيك والتعئبة فيعرف التكتيك السياسي بانه (إجراء عملي يهدف إلى تحقيق العمليات الجزئية لوضعها في خدمة الهدف الإستراتيجي العام، ويحدد التكتيك أفضل المناهج والوسائل لتحقيق مهام معينة في ظروف مادية محددة).[27]

كما يقصد بالتعئبة (التكتيك العسكري): التهيئة والتجهيز وفي لغة العسكريين: حشد القوى الجيش ومصادر البلاد المادية وطاقتها البشرية بقصد إعدادها للحرب[28]، ولا تقتصر التعئبة عند الجوانب العسكرية بل يشمل ايضا: تهيئة وتعئبة جميع قوى الدولة ومواردها البشرية والمادية والفكرية والمعنوية وإعدادها إعداداً صحيحاً لتحويلها من حالتها السلمية إلى حالة الحرب بالنسبة لمقتضيات الظروف.[29]

إن التعئبة الإقتصادية والتي يقصد بها إتخاذ تدابير معينة بغية تنظيم الموارد الإنتاجية في البلاد وتوجيهها نحو خدمة المجهود الحربي، وللتعئبة الإقتصادية علاقة بالتعبئة العسكرية، كما ان مفهوم التعئبة أصبح مفهوماً أوسعَ يشمل ايضا، مفهوم التعئبة القومية والتي تشمل السياسة والاقتصاد والصناعة والدبلوماسية وتهدف إلى إعداد قوى الشعب وحشد طاقاته من أجل الدفاع عن الوطن وخوض معركته أياً كانت.[30]

و على ضوء ما تقدم فإن التكتيك السياسي والتعئبة (التكتيك العسكري) ينطويان على خطة، إلاّ انها خطة تفصيلية تتكامل مع الخطة الإستراتيجية الشاملة[31].

(25) عباس محمد الفتلاوي، الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية ـ مقاربة نظرية، مجلة قضايا سياسية، العددان:23ـ 24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص6

(26) عباس محمد الفتلاوي، الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية ـ مقاربة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص6

(27) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، مصدر سبق ذكرة، ص780

(28) المصدر نفسه، ص766

(29) الفريق الركن محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص112

(30) د. عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص766

(31) د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص40

وعلى صعيد موضوع البحث، فقد اوضح الرئيس الإيراني السابق السيد محمد خاتمي الاستراتيجية العسكرية الإيرانية وبوضوح بقوله «**إن الوضع الاستراتيجي لجمهورية ايران الإسلامية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلب ان تكون لنا امكانات عسكرية قوية، ولن نطلب الاذن من أية جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وإمكاناتنا العسكرية. إن حماية النفس ومنع الآخرين من إرتكاب العدوان هما من أهم حقوق بلدنا**»[32]، في حين حدّد وزير الدفاع الإيراني العميد احمد وحيدي في 27 ايلول 2011 وأمام الملحقيين العسكريين للدول الأجنبية المعتمدين في طهران، ملامح الاستراتيجية العسكرية الإيرانية الجديدة بقوله "**إن الاستراتيجية الدفاعية للجمهورية الإسلامية قائمة على توسيع نطاق الامن وتعزيز التعاون الدفاعي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وان السيطرة على التهديدات والوقاية من إشعال الحروب تشكلان جانبا من المبادرات الخاصة بالدبلوماسية الدفاعية، كما ان الجمهورية الإسلامية في إيران تعتقد بان الدفاع القائم على انشطة الدبلوماسية الدفاعية من شأنه اداء دور أساس في إيجاد الثقة المتبادلة بين الدول**»[33].

(32) نقلاً عن د. عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الايرانية، مجلة دراسات دولية، العدد:19، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الثاني 2003، ص34

(33) وزير الدفاع: ستراتيجيتنا قائمة على توسيع نطاق الامن وتعزيز التعاون الدفاعي الإقليمي والدولي، جريدة كيهان العربي(جريدة ايرانية رسمية يومية)، العدد 7989، بتاريخ 28/9/ 2011، للموقع الالكتروني: www. kayhanalarabi. ir

ويحدّد القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية وقائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامئني، أولويات الاستراتيجية الإيرانية بـ «**يجب أن تكونوا دائما في حالة تقدم، لأن العدو ينتظر الأرضية الملائمة للنفوذ، وهو ينتظر تأخركم ليشن هجومه**. وأفضل طريقة لصد هجومه هو الهجوم عليه. وأن تقدمكم وتطوركم هو هجوم على العدو. . . ثم يضيف البعض يتصور أن الهجوم على الأعداء معناه حمل المدفع والأسلحة إلى مكان ما أو التصدي السياسي من خلال الخطابات، لا شك بأن هذا لازم في محله، ولكن الهجوم لا يكون بهذه الأمور فحسب، إن بناء الإنسان لنفسه ولأبنائه ولمن أمر عليهم ولبقية أفراد هذه الأمة الإسلامية هو من أعظم الأعمال». [34]

(34))نقلاً عن:مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، جيش الاسلام، ط1، مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 9

وتقوم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية على الاستعداد العالي للقوات الايرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات واستراتيجية حرب غير تقليدية وعلى جبهات قتال رئيسة مختلفة. وهذه الجبهات المتوقعة هي[35]:

(35))رياض قهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية ـ الايرانية، مجلة السياسية الدولية، العدد 168، القاهرة، ابريل 2007، ص120

(1) الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي

(2) جبهة الفضاء عبر الصواريخ البالستية

(3) جبهة الحدود البرية مع افغانستان فقط (بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011)

(4) الجبهة الإسرائيلية بوساطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا[36].

(36) رياض قهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية ـ الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص ص 120ـ122

ويلاحظ المتتبع تاكيد المسؤولين الايرانيين جاهزية القوات المسلحة الايرانية لمهامها اذ اكد اللواء رحيم صفوي مستشار قائد الثورة الاسلامية للشؤون العسكرية «**ان القوات المسلحة الايرانية هي في افضل حالاتها، مضيفا بأن إستراتيجية إيران هي صيانة الامن والاستقرار في منطقة الخليج الفارسي... مضيفا ان القوات المسلحة الايرانية بمختلف اقسامها الآن اضحت بعد 30 عاما في احسن حالاتها الدفاعية والعسكرية، اذ وصلت إلى الإكتفاء الذاتي في العلوم العسكرية وكذلك في التصنيع بمختلف المجالات البرية والجوية والبحرية**»[37].

(37) صفوي: ستراتيجيتنا. . صيانة الأمن والإستقرار في الخليج الفارسي، وكالة انباء فارس، 19/4/ 2009، انظر الرابط الالكتروني للموقع: http://arabic. farsnews. com/ newstext. aspx?nn = 8801300213

وبهذا الإتجاه ايضا صرّح رئيس قيادة الأركان المسلحة اللواء حسن فيروزآبادي «**ان القوات المسلحة الايرانية باستراتيجيتها الجديدة والتجهيزات العسكرية التي تمتلكها، قادرة على الدفاع عن المنطقة وتوفير أمنها**»، مؤكدا ان الاستراتيجية الإيرانية في المجال العسكري هي سياسة دفاعية[38].

(38) نقلاً عن:اللواء فيروزابادي: ايران مستعدة لتوفير امن المنطقة بأفضل ما يمكن، وكالة مهر للانباء، 18/4/2009، انظر الرابط الالكتروني للموقع: http://www. mehrnews. com/ar/ newsdetail. aspx?NewsID = 862528

و كان رئيس الجمهورية محمود احمدي نجاد اكد في كلمة له خلال مراسم الاحتفال بيوم الجيش في 18 نيسان 2009 «**أن اقتدار الشعب الإيراني وقواته المسلحة تعدّ الضمانة للأمن في المنطقة وتصب في خدمة شعوبها**».

ومع هذه الجاهزية التي يؤكدها المسؤلون الايرانيون يذهب المرشد الاعلى للثورة الاسلامية إلى زيادة الامكانات وادامة الجاهزية اذ يخاطب العسكريين بقوله «**أيها الأعزاء، يا أبناء القوات المسلحة، يجب عليكم تنمية قدراتكم العسكرية، والمحافظة على أجواء النظم والتعلم بأفضل صورة، كذلك يجب عليكم أن تحافظوا على القيم المعنوية والأخلاقية لأنها تعدّ من الأمور المهمة والضرورية لأية مجموعة عسكرية... ويضيف إن من الأمور المهمة في أية مؤسسة عسكرية العمل لأجل الإستفادة القصوى من القابليات والطاقات المادية والإنسانية الموجودة فيها**.. يجب عليكم أن تبحثوا عن هذه القابليات وتنموها وتخرجوها إلى حيز التحقق. يجب عليكم أن

تستفيدوا من الأيادي الماهرة والعقول الفذة والخلاقة لأجل تطوير العمل وتحمل هذه المسؤولية الكبرى»[39]

(39) مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، جيش الاسلام، ط1، مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص11

كما ويؤكد المرشد الأعلى للثورة ايضا على الروح المعنوية والقدرة الذاتية اذ يقول: «**على القوات المسلحة كافة في البلد أن تقوي ما أمكن نظم بنائها ومعداتها وإمكاناتها القتالية، ومعنوياتها، وكل أسباب الإقتدار، وتعميق التجربة والمراس**. إن بعض السذج يتصورون أن القوة العسكرية تكمن في إنفاق الأموال و شراء المعدات. ولكن أكبر مصيبة هي أن تكون المؤسسة العسكرية بحاجة للآخرين. لتأمين معداتها، والعزة الحقيقية لمن يعتمد على نفسه»[40].

(40) المصدر نفسه.

الخاتمة والإستنتاجات

إن الإستراتيجية الإيرانية العليا قد جعلت من خطة تطوير ورفع مستوى القوات المسلحة الإيرانية وبكامل أقسامها وصنوفها، هدفها الأساس لما يمثل تطور وتصاعد هذه الإمكانات العسكرية من وضع اقليمي مهيمن. ومن خلال هذه المهمة الأساسية للإستراتيجية العسكرية ومن خلال الحديث عن جاهزية القوات الإيرانية وتأكيد المعنيين من المسؤولين الايرانيين لإدامة روح المعنويات والجاهزية وتطوير القدرات. من خلال ذلك كله يمكننا ان نتلمس الادراك الاستراتيجي لإيران بأن حرباً على إيران واقعة لا محالة، وهذا ما يؤكده المرشد الأعلى اذ يقول «**من يظن أن الحرب قد انتهت فهو برأيي لم يدقق في القضية، لأن الحرب أمر إمكان وقوعه ثابت**. لأن نظامنا نظام ثوري، والإستكبار في لحظة يتربص بنا، وما دام موجوداً فالخطر يتهددنا»[41].

(41) المصدر نفسه.

وبذلك يمكن القول ان الاستراتيجية العسكرية الإيرانية تقوم على جاهزية القوات ورفع معنويات الإيرانيين، واذ كانت الهواجس الأمنية من نيات الأطراف الآخرين تجاه إيران، تظهر حرصاً من إيران على الامن الإقليمي ورغبة في المشاركة فيه، وتؤكد أن سلاحها للردع وليس للتخويف، وأنها حريصة كذلك على الأمن الإقليمي وبالأخصّ أمن الخليج الذي هو مسؤولية الدول المطلّة عليه، وتكرر دعوتها بإستبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة الإقليمية[42].

(42) حيدر رضوي، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة تقارير، انظر الرابط الإلكتروني للموقع: http://www. aljazeera. net/NR/exeres/51C46189-813B-4269-ABBB-58CE3A4F3016. htm

الصورة الذهنية التي تشكّلها الفضائيات العراقية عن الحكومة لدى الجمهور العراقي

مثنى محمد فيحان*
باحث وآكاديمي من العراق

* كلية الإعلام/ جامعة بغداد

المقدمة

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في تحديد مسارات الإهتمام نحو الموضوعات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والشؤون الداخلية والخارجية للدول، لا سيما بعد ظهور التقنية الرقمية والبث الفضائي وازدياد عدد وسائل الإعلام ومنها القنوات الفضائية، وإتساع الجغرافية التي تغطيها القنوات تلك.
ويرتبط الدور الذي تقوم به القنوات الفضائية في المجتمع ارتباطاً وثيقاً بمحددات ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، وتختلف هذه المتغيرات من مجتمع لآخر ومن مدة زمنية لأخرى، لذا تُعدُّ وسائل الإعلام بشكل عام والفضائيات بشكل خاص إحدى الأدوات المهمة في إيصال الأخبار والمعلومات وإعطائها تفسيرات في قوالب محددة من أجل رسم ملامح الصورة التي أُريد لها أن تتكون في ذهنية الجمهور والتي قد تكون صورة سلبية أو ايجابية، لا سيما في الأحداث السياسية والأزمات، لذلك تضطلع القنوات الفضائية العراقية بدور كبير في عملية خلق التصورات والقناعات بين أوساط الجمهور عبر أساليب تعتمدها في تناول الشؤون العامة ومن ثمَّ تقوم بعملية تشكيل الصور في أذهان جمهورها عن طريق المواد والنشرات الإخبارية والبرامج السياسية الرامية إلى عرض قضية ما.

اولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في اهتمام الفضائيات العراقية بالشأن السياسي في العراق، إذ وفي ظل ذلك الاهتمام تسعى القنوات إلى تشكيل صور ذهنية عن

الحكومة العراقية في أوساط الجمهور العراقي، منطلقة من أجندات مختلفة بإختلاف الأهداف التي تنطلق منها، لذا فإن النظرة إلى الدور الذي تلعبه القنوات العراقية في رسم صورة الحكومة ما تزال يشوبها الغموض لا سيما في ظل غياب البراهين الإجرائية، وبناءاً على ذلك وضع الباحث تساؤلات عدة ضمن إطار مشكلة بحثه وهي:

1. ما أبرز الموضوعات السياسية التي تركز عليها الفضائيات العراقية في سياق السعي لتشكيل الصورة عن الحكومة العراقية؟

2. ما القنوات الفضائية العراقية التي يتابع عن طريقها الجمهور العراقي أخبار الحكومة العراقية؟

3. ما أسباب إختيار الجمهور العراقي الفضائيات العراقية لإستقاء أخبار الحكومة العراقية منها؟

4. ما مظاهر مصداقية القنوات الفضائية العراقية التي يتابعها الجمهور العراقي لإستقاء أخبار الحكومة العراقية منها؟

5. ما القنوات الفضائية العراقية التي تتصف معالجتها لأخبار الحكومة العراقية بالانتقائية والتحيز (من وجهة نظر الجمهور)؟

6. ما مظاهر الانتقائية في التناول الإخباري للفضائيات العراقية لشؤون الحكومة؟

7. ما الصورة التي تسعى الفضائيات العراقية لرسمها عن الحكومة العراقية لدى الجمهور؟

8. ما أسباب تشكيل الصورة السلبية عبر تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة؟

9. ما أسباب تشكيل الصورة الايجابية عبر تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة

10. ما حدود الإتفاق والإختلاف بين المبحوثين بشأن الصورة المرسومة للحكومة العراقية عبر تغطيات الفضائيات العراقية؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من دراسته للجمهور وقياس مدى تأثيره بما تقدمه القنوات من مضامين إعلامية خاصة بشؤون الحكومة، كما وتكمن أهميته بما يقدمه للحكومة من مؤشرات علمية تشير إلى سلبية أو ايجابية صورتها من خلال تصورات واعتقادات الجمهور التي تشكلت لديه بوساطة الدور الذي تمارسه الفضائيات العراقية.

ثالثاً: أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث بالآتي: ـ

1. تحديد الفضائيات العراقية التي تحتل اولوية في إهتمام الجمهور بالمتابعة وإستقاء الأخبار والمواقف السياسية وأسباب إعتمادها من الجمهور.
2. كشف ملامح وأبعاد صورة الحكومة العراقية من وجهة نظر الجمهور وفق ما رسمته الفضائيات العراقية.
3. كشف التغيير الذي طرأ على صورة الحكومة العراقية لدى الجمهور العراقي بفعل تغطية القنوات الفضائية العراقية لشؤونها.
4. كشف حدود الاتفاق والاختلاف بين المبحوثين بشأن الصورة المرسومة للحكومة العراقية على وفق الدور الذي تقوم به الفضائيات العراقية.

رابعاً: منهج البحث ونوعه:

يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية من حيث النوع، وهي بحوث تقوم على دراسة ظاهرة المشكلة كما هي في الواقع ووصف وضعها الراهن[1].

وفي إطار منهج البحث فقد إستخدام الباحث المنهج المسحي، بهدف التعرف على اتجاهات الجمهور العراقي عن طريق مسح جمهور وسائل الإعلام لكشف ملامح وأبعاد صورة الحكومة العراقية لديه.

خامسا: أداة البحث وإختبارها:

أ ـ الإستبانة: تُعرَّف الاستبانة بأنها «أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع

(1) محمد عوض العايدي. أعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2005، ص69–70.

بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من المستجيب»[2]. وتم استخدامها كأداة مناسبة ووحيدة في هذا البحث.

ب ـ إختبار الاستبانة: بعد إتمام استمارة البحث بصورتها الأولية، أجرى الباحث تجربة استرشادية بقصد اختبار كفاية أسئلة الاستبانة من حيث البيانات التي توافرها وملاءمتها للمبحوثين بمستوياتهم المختلفة وتحديد مدى استجابتهم لها[3].

وعلى هذا الأساس أُجري الاختبار التجريبي على جزء من العينة بلغت نسبته (10%) من عينة البحث اختيروا بطريقة عشوائية روعي أن تكون فيها جميع مواصفات العينة[4].

سادساً: مجتمع البحث وعينته:

يُعرف المجتمع بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث[5]، ويتمثل مجتمع هذا البحث في الجمهور العراقي في مدينة بغداد (المركز) الذين تتجاوز أعمارهم سن الثامنة عشرة عاماً، من الذكور والإناث والذين بلغ عددهم (2,426,333)[6] مليونين وأربعمئة وستة وعشرين ألفاً وثلاثمئة وثلاثاً وثلاثين نسمة.

ولضخامة مجتمع البحث وانتشار أفراده على مناطق مدينة بغداد، تم اعتماد نسبة (1/ 10000) وبناءاً على ذلك بلغ عدد العينة(242) مبحوثا.

وتنتمي عينة البحث إلى العينات الاحتمالية وتدعى (العينة العشوائية متعددة المراحل)[7].

تم اختيار افراد العينة من قضاءي الكرخ والرصافة، إذ كان في الكرخ هناك ناحية (المأمون والمنصور ومركز قضاء الكرخ)، وفي قضاء الرصافة ناحية (بغداد الجديدة والكرادة الشرقية ومركز قضاء الرصافة)، وبعد استخدام طريقة القرعة (العشوائية البسيطة) من أجل اختيار ناحيتين بواقع ناحية واحدة لكل قضاء، وقع الاختيار عشوائياً على ناحية المأمون بالنسبة لقضاء الكرخ، وناحية بغداد الجديدة بالنسبة لقضاء الرصافة.

وبعدها تمّت كتابة مناطق الناحيتين بأوراق صغيرة وخلطها بشكل منفصل فظهرت عشوائياً منطقة السيدية من الكرخ ومنطقة بغداد الجديدة من

(2) فوزي غرايبة ونعيم دهمش وآخرون. أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط5. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص71.

(3) محمد منير حجاب. أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص150.

(4) فوزي غرايبة ونعيم دهمش. وآخرون. مصدر سابق، ص78–79.

(5) ذوقان عبيدات وآخرون. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. مصدر سابق، ص113.

(6) (2,426,333) نسمة حجم مجتمع البحث الكلي بحسب وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة تقديرات سكان مدينة بغداد (المركز) لسنة 2009 وللبالغين فقط.

(7) العينة العشوائية متعددة المراحل) وهي العينة التي يكون فيها المجتمع كبيراً جداً أو تكون متوزعة ومتباعدة جغرافيا وقد يصعب على الباحث الاتصال فيها مباشرة فيرسل الباحث استماراته للمبحوثين. وفي كثير من الأحوال يلجأ الباحث إلى اختيار أكثر من نوع من أنواع العينات، حيث يكون الاختيار في هذه الحالة لصالح العينة العشوائية متعددة المراحل هذا من جانب، ويمكن النظر إلى العينة متعددة المراحل على أساس أنها تعديل لعينة المجموعات من جانب أخر، وبالتالي يتم اختيار هذا النوع من العينات بأتباع عدة خطوات (مرحل)، أما من ميزات هذا النوع من العينات أنها تختلف عن عينة المجموعات، حيث تختلف المفردات التي يتم اختيارها في كل مرحلة من مراحل العينة (متعددة المراحل) وفي نفس الوقت الوصول إلى المفردات.

الرصافة، واستمرت الطريقة وصولا إلى اختيار محلة واحدة من منطقتي السيدية وبغداد الجديدة، فظهرت محلة (831) في منطقة السيدية، ومنطقة الامين الثانية (733) في منطقة بغداد الجديدة، وبعد ذلك شطبت (6) استمارات استبانة بواقع استمارتين في الكرخ واربع في الرصافة، وبذلك تقلص حجم العينة إلى (236) مبحوثاً من أصل (242) مبحوثاً.

سابعاً: حدود ومجالات البحث:

يتخذ البحث ثلاثة مجالات رئيسة هي:

1. المجال الزماني: ويمتد من 1 ـ 31/ 1/ 2010، وهي المدة التي شهدت تصعيدا سياسيا بشأن تأجيل الانتخابات البرلمانية المقررة في (18 كانون الثاني من عام 2010 إلى السابع من آذار من العام نفسه) بسبب تنازع الكتل السياسية بعد أن حكمت المحكمة العليا على قانون الانتخابات الحالي بانه غير دستوري وبحاجة إلى تعديلات.
2. المجال المكاني: ويتمثل هذا المجال بحدود مدينة بغداد (المركز) بجانبي الكرخ والرصافة واقضيتهما.
3. المجال البشري: ويتمثل هذا المجال بالمبحوثين الذين تجاوزت أعمارهم سن الثامنة عشرة عاماً، والذين تم تحديدهم بـ(242) مبحوثا وفق الأسس العلمية وكعينة للبحث ممثلة نسبياً لمجتمع البحث الكلي.

ثامناً: صدق الإستبانة:

من بين الإجراءات الواجب توافرها في تصميم الاستمارة، هي تهيئة الثقة في بياناتها المستخرجة من المبحوثين للتأكد من مدى توافر الصدق فيها، وتحقيقاً لذلك فقد عُرضت الاستبانة على عدد من المختصين والمحكمين[8] وكانت نسبة اتفاقهم على الاستبانة بنسبة (88,6%)، إذ اصبحت الاداة (الاستمارة) تقيس ما صممت لقياسه.

تاسعاً: ثبات الإستبانة:

أجرى الباحث قياساً للثبات بطريقتين وهما:

أ. التجزئة النصفية: تقوم الطريقة تلك على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين بعد استخدام جميع استبانات أفراد العينة، إذ تم تقسيم

(8) المحكمون وحسب اللقب العلمي:
1. أ. د. علي جبار الشمري/قسم العلاقات العامة- كلية الأعلام- جامعة بغداد.
2. أ. د. سعيد مجيد الخفاجي/كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.
3. أ. م. د. عبد السلام أحمد السامر/ قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية-كلية الإعلام - جامعة بغداد.
4. أ. م. د. رعد جاسم الكعبي/قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية-كلية الإعلام-جامعة بغداد
5. أ. م. د. طالب عبد المجيد/قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية-كلية الإعلام-جامعة بغداد.
6. أ. م. د. كريم محمد حمزة/ قسم علم الاجتماع-كلية الآداب-جامعة بغداد.
7. أ. م. د. لاهاي عبد الحسين/قسم علم الاجتماع -كلية الآداب - جامعة بغداد.

فقرات المقياس البالغ عددها (33) فقرة، إلى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية، فبلغ معامل الثبات (0,76) وباستخدام معادلة سبيرمان بروان التصحيحية بلغ معامل الثبات (0,84) 0,84 _ + 100 = 84% وهو معامل ثبات كافٍ لتأكيد ثبات الاستبانة.

أشار(إبن سينا) في تفسير مصطلح الصورة (أن الأشياء لها وجودان، الأول: وجود خارج الذهن وأسماها الأعيان، والثاني: وجود داخل الذهن وأسماها التصور فهو يسمي صور الأشياء الموجودة في عقل الإنسان التصور).

ب. **الفا كرونباخ**: تعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى (الاتساق الداخلي) وبعد استخدام معادلة ألفا كرونباخ بلغ ثبات المقياس (0,82) ويعد المقياس متسقاً داخلياً.

أولاً: الإطار النظري للبحث

- **مفهوم الصورة:**

لعلَّ تاريخ البحث في العلوم الإجتماعية لم يشهد موضوعا بحثيا إختلف الباحثون حول أبعاده وجوانبه مثل موضوع الصورة، فقد إختلف الباحثون حول بنية المصطلح ومدى ملاءمتها للموضوع، وإختلفوا حول المفهوم وقدموا تعريفات متباينة ومتناقضة له، وهذا الأمر إن دلَّ على شيء فانما يدل على ان موضوع الصورة هو موضوع يتمتع بأهمية متجددة، إذ ان الإختلاف بشأنه لا يشير إلى تعدد أشكال الصور وتجسيداتها للموضوعات التي تعبر عنها فحسب، بل يؤكد شيئاً مهما أيضاً وهو أننا لا يمكن أن نستغني عن الصور، فعندما نفكر فنحن نستعمل صورا ذهنية ولا يمكن القيام بعملية التفكير بدون هذه الصورة لأنها تدفعنا للتعبير بما هو غير موجود بشكل عيني، أذن فالصورة هي العالم المتوسط بين الواقع والفكر وبين الحس والعقل[9].

فبالنسبة لتاريخ المصطلح للصورة، فقد أشار(إبن سينا) في تفسير مصطلح الصورة (أن الأشياء لها وجودان، الأول: وجود خارج الذهن وأسماها الأعيان، والثاني: وجود داخل الذهن وأسماها التصور فهو يسمي صور الأشياء الموجودة في عقل الإنسان التصور)[10].

وعند (إبن منظور) في لسان العرب فقد جاء مصطلح الصورة متمثلا بثلاثة معانٍ هي (الشكل والهيأة، حقيقة الشيء، وصفته) ويدل المعنى الأول بقوله (في أسماء الله تعالى المصورة وهو الذي صَوَّرَ جميع الموجودات وزيّنها

(9) أيمن منصور. الصورة الذهنية والإعلامية. عوامل تشكيل واستراتيجيات التغيير. القاهرة. برس، 2004 ص11

(10) أرثو سعديف. ابن سينا. ترجمة د. توفيق سلوم. بيروت: دار الفارابي، 1987، ص231.

وأعطى كل شيء منها صورة معينة وهيأة مفردة يتميز بها على تباينها وإختلافها)[11]

أمَّا في الجانب اللغوي فقد ورد في مختار الصحاح للرازي (الصِور بكسر الصاد لغة، جمع صورة صور، تصويرا فتصور، وتصورت الشيء توهمت صورته فتصور لي، والتصاوير التماثيل)[12]

كما وردت تعريفات الصورة الإصطلاحية، متعددة ومتباينة ومنها، (أن الصورة شيء ساكن وكيان جامد)[13]

(11) ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، المجلد الرابع، 1944، ص 473.

(12) الرازي. معجم المصطلحات الإعلامية. ط5. القاهرة: عالم الكتاب، 1989، ص756.

(13) أيمن منصور. الصورة الذهنية والإعلامية. مصدر سابق، ص20.

- **أنماط الصورة:**

مع تقدم علوم الإتصال دخل مصطلح الصورة في مختلف مجالات البحوث المتصلة بالرأي العام، ومن ثم تعاظم الاهتمام بها مع التقدم الكبير في مجال الإتصالات والمعلومات الذي حَوَّلَ العالم إلى قرية صغيرة تضخ فيها المعلومات والأخبار والقصص الإخبارية، لذا باتت الصورة تتلون وتتخذ ممارسات متنوعة بتنوع طبيعة المعلومات المتناولة والمتناقلة عبر وسائل الإعلام، لذا تتعدد وتتنوع أنماط وأنواع الصور وكالآتي:

أولاً: الصورة الذهنية:

شهدت الصورة الذهنية حضوراً واضحاً في النصف الثاني من القرن العشرين كمصطلح له علاقة بالمنشآت التجارية، وأُستخدم في المجالات السياسية والإعلامية والمهنية وامتدَّ ذلك الاستخدام إلى أبحاث علم النفس الاجتماعي والرأي العام والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والسلوك الدولي[14].

وتعددت تعريفات الصورة الذهنية وتداخلت مع بعض المصطلحات القريبة منه، وتعرف الصورة الذهنية بأنها (النتاج النهائي للإنطباعات الذاتية التي تكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين أو نظام أو شعب أو جنس بعينه أو منشأة أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية أو أي شيء آخر يمكن أن يكون له تأثير في حياة الإنسان وتكون الانطباعات عن طريق التجارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم بغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تنظمها خلاصة هذه التجارب فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعاً صادقاً

(14) صفاء صنكور جبارة. صورة بريطانيا في الصحافة العراقية 1945–1958. أطروحة دكتوراه، قسم الأعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001، ص103.

ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها)[15].

وتتألف الصورة الذهنية لدى الإنسان تجاه شخص أو شيء معين من ثلاثة عناصر أساسية هي[16].

1. مجموعة الصفات المعرفية التي يستطيع أن يدرك بها ذلك الشيء بطريقة عقلية.
2. العنصر العاطفي المنطلق بالميل لذلك الشيء أو النفور منه.
3. العنصر السلوكي المتمثل بمجموعة الاستجابات العملية تجاه ذلك الشيء التي يرى الفرد ملاءمتها له.

ثانياً: الصورة النمطية:

إهتم علماء الاتصال بدور وسائل الإعلام في تشكيل الصور النمطية، متأثرين بالدراسات الاجتماعية من خلال تركيزهم على دراسة الصور النمطية للجماعات الاثنية في وسائل الإعلام، فضلا عن تركيزهم واهتمامهم بدراسة تحليل المضمون للرسائل الإعلامية بقصد التعرف على سمات الصور النمطية التي تقدمها وسائل الإعلام لتلك الجماعات.[17]، فجاءت مفردة (stereotype) ويقصد بها الصورة النمطية، وقد كان ولتر يبمان أول من استخدم مصطلح (stereotype) في كتابه الرأي العام في سنة 1922م[18].

وتعددت تعريفات الصورة النمطية ومنها (الأحكام والصفات والتقديرات العامة الايجابية أو السلبية النابعة من الانطباعات الذاتية المستندة إلى خلفيات الإرث الثقافي والبعد الأيديولوجي والتراكم المعرفي، والتي تطلقها جماعة أخرى نتيجة الأحكام المسبقة التي تحملها عنها وذلك فان للصورة النمطية المقولبة علاقة مباشرة بالذات وبالآخر من جهة وبالمشاعر المتناقضة كالعنف والتسامح، والاتصال والقطيعة، والحب والبغض، والتمويه والحقيقة من جهة أخرى)[19].

ثالثاً: الصورة القومية:

شهدت العقود الأخيرة حضوراً ملحوظاً لخطاب العولمة وتنوعاً في مظاهرها، فترددت مفردات مثل عولمة الإعلام والاتصال وعصر تكنولوجيا المعلومات وعصر القطب الدولي الواحد، وغيرها من المفردات التي

(15) علي عجوة. العلاقات العامة والصورة الذهنية. ط3. القاهرة: عالم الكتب، 2001، ص10.

(16) محمد منير حجاب. الاتصال الفعال للعلاقات العامة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص172.

(17) إرادة زيدان. الصورة النمطية. صورة العرب في مجلة التايم. رسالة ماجستير، قسم الأعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص144.

(18) إرادة زيدان. الصورة النمطية. مصدر سابق، ص11.

(19) إبراهيم الداقوقي. صورة الأتراك لدى العرب. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص21.

حاولت وصف خصائص وسمات هذا العصر، فبدأت وسائل الدعاية الغربية والأمريكية بالترويج لمفاهيم قديمة وحديثة بطريقة تتفق مع توجهات العولمة وعلى وفق خطط إستراتيجية أعدت بعناية فائقة، فقدمت تلك الوسائل الكثير من القضايا منها حقوق الإنسان والديمقراطية وإضفاء الشرعية على أمور وقضايا تتماشى وسياسة الدولة المروجة لهذه المسائل، لذا برزت حاجة الدول إلى بناء صورة قومية مرغوب بها في المجتمع الدولي، وإقناع الآخرين بصحة هذه الصورة سواءاً أكانت حقيقة أم زائفة[20].

عرفت الصورة القومية بـ (السمات الشائعة الثابتة التي تسري على شعب ما من جانب شعب آخر والتي تأخذ شكل العقيدة العامة الجماعية والتي تصاغ على غير اساس علمي أو موضوعي وتأثر بأفكار متعصبة تتسم بالتبسيط في تصورها للآخر)[21].

رابعا: الصورة الإعلامية للدولة:

الصورة الإعلامية للدولة هي صورة مصطنعة يختلف فيها الواقع بقدر معين من الخيال، وهذا الخلط يؤدي إلى التشويه، والابتعاد عن الحقيقة والاختلاف عن الواقع، كما أن سمات وأبعاد الصورة الإعلامية لدولة أجنبية أنما يتحدد في ضوء من المتغيرات والعلاقات والتي تؤدي بها وسائل الأعلام تأثيراً في تشكيل هذه الصورة[22].

وتعرف الصورة الإعلامية للدولة بأنها (الانطباع والتصور العقلي المقصود لدى القائمين على الوسيلة الإعلامية حيال دولة معينة في ظل جملة من المرتكزات أهمها السياسة الإعلامية المنبثقة أساساً من سياسة الممول لهذه الوسيلة سواءاً أكانت الدولة أم جهات أم مؤسسات وذلك بهدف تشكيل جملة من الأفكار عنْ تلك الدولة تريد الوسيلة تقديمها للجمهور)[23].

اي ان الصورة الإعلامية للدولة هي أساسُ صورة في فكر صانع القرار الإعلامي المسيطر على وسيلة الإعلام والذي يرسم الملامح بخطوط عريضة تتناسب طردياً مع مدى سيطرة صانع القرار على الوسيلة، وبهذا تتحدد هوامش الحرية التي تتركها السلطات سواءاً أكانت سلطة الدولة أم النظام الإعلامي أو الممول الاقتصادي، لذا تقدم الصورة بطرائق وأشكال متعددة ومختلفة لكنها في النهاية تصبُّ في الاتجاه الذي يحدده صانع القرار الإعلامي[24].

(20) علي جبار الشمري. العلاقات العامة رؤية سرنديبية. بغداد: دار النهرين، 2009، ص47.

(21) سحر محمد وهبي؛ الصورة النمطية للصعيدي في المسلسلات وأفلام التلفزيون؛ القاهرة، مجلة كلية الآداب، العدد 17، 1995، ص319.

(22) احمد عثمان وسامي سعيد النجار. اتجاهات الصفوة المصرية. نحو صورة الإنسان العربي في الصحف والقنوات التلفزيونية الغربية. المؤتمر العلمي السنوي الثامن، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، ص459.

(23) احمد علي الشعراوي. صورة الولايات المتحدة الأمريكية في التغطية الصحفية العربية. دراسة تحليلية مقارنة. رسالة ماجستير. كلية الاعلام جامعة القاهرة، 2005، ص65.

(24) احمد علي الشعراوي. صورة الولايات المتحدة الأمريكية. مصدر سابق، ص66.

خامسا: الصورة السياسية:

ازداد الاهتمام بالصورة السياسية من الدول والشعوب كمبرر يعكس حرص الدول على أن تقوم صورتها لدى الآخرين بخدمة مصالحها مهما كان الجهد والثمن لإزالة أي معالم سلبية تشوه صورتها.

ويربط بعضهم بين الصورة وصنع القرار السياسي على المستوى الدولي، حيث أن الصورة تمثل البيئة السايكولوجية التي يتمُّ من خلالها عملية صنع القرار لذلك كان من الصعب تفسير وفهم القرارات الحاسمة والسياسات بدون الرجوع إلى ما لدى صانعي القرار من صور عن ذواتهم وعن الآخرين والتعرف عليها وفهمها، ما يساعد بعد ذلك ليس فقط في تفهم صانع القرار وقراره الذي اتخذه بل وتتيح أيضاً معرفة رد فعله المتوقع في المستقبل إزاء الأحداث والقضايا والمواقف القادمة. فالطريقة التي تعرض بها الموضوعات السياسية والتصورات التي من شأنها التأثير في الرأي العام من خلال وسائل الإعلام تحدّد انطباعات صانعي السياسات ومتخذي القرارات[25] وعرفت الصورة السياسية بانها (تلك الأحداث والأزمات الدولية القادرة على تشكيل الصورة السياسية للدولة ولأهميتها وغرابتها ولكونها غير عادية وغير معتادة)[26].

وهناك بُعْدٌ جديد للصورة السياسية يستمد حضوره من خلال علاقة وسائل الإعلام وارتباطها المباشر أو غير المباشر بالسلطة الحاكمة لتكون طريقة بناء وإنتاج الصورة السياسية مؤشراً يعتمد لقياس موقف السلطة من الموضوع (الصورة) من خلال إنتاج تلك الوسائل التي قد تكون مرتبطة بالسلطة ومن ثَمَّ مدى ملاءمة موضوع الصورة للسياسة المتبعة بالدولة[27]. لذلك تُعدُّ وسائل الإعلام هي جزء لا يتجزأ من السياسة أو كما يرى آخرون أن الإعلام هو فرع من السياسة.

ويتطلب بناء الصورة عبر وسائل الإعلام بناءاً خاصاً للرسالة الإعلامية الإخبارية فضلا عن توفر بعض العناصر الأسلوبية، التي يمكن إجمالها بالآتي:[28]

1. بناء الرسالة وتأليفها: فمضمون الرسالة السياسية لا بدَّ أن يكون بسيطاً مألوفاً مثالياً.
2. إبراز الرسالة السياسية: إذ يتمُّ إغراق وسائل الإعلام في الرسالة السياسية لتكون أكثر بروزاً وظهوراً من الرسائل المنافسة لها.

(25) ميرفت الطرابيشي. علم النفس الإعلامي الأسس والمبادئ. القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص168.

(26) عزة مصطفى. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دور وسائل الأعلام في تشكيل صورة أمريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري. المؤتمر العلمي السنوي. القاهرة، الجزء الأول، 2002، ص334.

(27) وائل ماهر قنديل. صورة مصر في الخطاب الصحفي. لمراسلي الصحف ووكالات الأنباء العربية العاملة في مصر خلال الفترة من 1990–1996. اطروحة دكتوراه. كلية الاعلا. جامعة القاهرة، ص79.

(28) أيمن منصور. الصورة الذهنية والإعلامية. مصدر سابق، ص123–124.

3. إحاطة الرسالة السياسية بسياج من المصداقية: وذلك عن طريق استخدام الحجج المنطقية أو الاستمالات العاطفية أو كلا الاستخدامين.

سادسا: الصورة الإعلامية:

ظهر مصطلح الصورة الإعلامية أحد المفاهيم الحديثة التي أوجدها تطور آلية تعامل وسائل الإعلام مع الموضوعات المختلفة، إذ تسعى تلك الوسائل إلى تشكيل فكرة عامة عن هذه الموضوعات خدمة لتوجهاتها وسياساتها العامة، وهذه الموضوعات قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فضلاً عن ذلك فقد ساهم اختلاف بعض الصور التي تقدمها وسائل الإعلام عن الواقع بإنتاج ما بات يعرف بالصورة الإعلامية[29].

وقد وردت تعريفات للصور الإعلامية ومنها (بأنها صورة تتضمن عمليات معقدة تكنولوجية تعتمد في تأثيرها في نظام ثقافي معقد لصياغة رموز الرسالة الإعلامية، والمتضمنة الرؤية الخاصة للواقع التي تقدمها وسائل الإعلام في إطار مجتمع معين بكل ما يتضمنه من أنظمة ومؤسسات تؤثر في عمل وسائل الإعلام)[30].

وهناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا كبيراً في عملية تأثير وسائل الإعلام لتشكيل الصورة الإعلامية من خلال مضامين إعلامية مؤثرة وهذه العوامل هي[31].

1. تراكم رسائل وسائل الإعلام بتكرارها.
2. شمولية وسائل الإعلام، فهي تسيطر على الإنسان وتحاصره حيث يوجد، لذا شموليتها واتساعها لا تُمكّن الإنسان من الهروب من رسائلها المؤثرة والمتلونة بحسب طبيعة السياسة الإعلامية للوسيلة.
3. الإنسجام (التوافق): وهو يعني أن بين القائمين بالاتصال إتفاقاً وانسجاماً مع مؤسساتهم ويتمثل ذلك في توجهاتهم.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

1. توصيف عام لبيانات المبحوثين:

أ. المبحوثون وفق متغير الجنس.

توزع المبحوثون على وفق متغير الجنس (النوع) إلى «ذكور» وبلغ عددهم (153) مبحوثاً ونسبتهم (64,8%)، «والإناث» بلغن (83) مبحوثة، ونسبتهن (35,2%)، أنظر الجدول رقم (1).

(29) احمد علي الشعراوي. صورة الولايات المتحدة الأمريكية في التغطية الصحفية العربية. مصدر سابق، ص64.

(30) اشرف احمد عبد المغيث. دور الأعلام في تكوين الصورة الذهنية للعالم الثالث لدى الشباب المصري. دراسة تحليلية ميدانية رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الأعلام، 1993، ص61، نقلاً عن فريد صالح. الصورة السياسية للعراق. مصدر سابق، ص31.

(31) صالح خليل أبو أصبع. الاتصال والأعلام في المجتمعات الحديثة. القاهرة. آرام للدراسات والنشر والتوزيع1995،، ص84.

جدول (1)

المبحوثون وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
الذكور	153	%64,8
الإناث	83	%35,2
المجموع	236	%100

ب . المبحوثون وفق متغير التعليم:

توزع المبحوثون على وفق متغير المستوى التعليمي لهم إلى حملة «شهادة البكالوريوس» بنسبة (41,9%)، بينما جاء حملة «شهادة الإعدادية» بنسبة (36,9%)، فيما «جاء حملة شهادة المتوسطة بنسبة (12,3%) وشكل أصحاب «شهادة الدبلوم (معهد) نسبة بلغت (4,2%)، أما حملة «الشهادة العليا» فشكلوا نسبة من بين عينة البحث وبلغت (2,5%)، بينما جاء حملة «شهادة الإبتدائية» بأدنى نسبة وبلغت (2,1%)، أنظر الجدول رقم (2).

جدول (2)

المبحوثون على وفق متغير المستوى التعليمي

المبحوثون بحسب مستواهم التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
بكالوريوس	99	%41,9
إعدادية	87	%36,9
متوسطة	29	%12,3
دبلوم (معهد)	10	%4,2
شهادة عليا	6	%2,5
إبتدائية	5	%2,1
المجموع	236	%100

ج. المبحوثون وفق متغير السن

توزع المبحوثون على وفق متغير السن، فكانت نسبة المبحوثين ذوي الفئة العمرية من (18 ـ 30سنة) (33,5%)، فيما جاء مبحوثو الفئة العمرية من

(41 ـ 50سنة) بنسبة (25,8%)، بينما تراوحت أعمارهم ضمن الفئة العمرية من (31 ـ 40سنة) جاءوا بنسبة(20,3%)، وجاء مبحوثو الفئة العمرية من (51 ـ 60سنة) بنسبة (14,4%)، وبالنسبة لمبحوثي الفئة العمرية (من 61سنة فأكثر) فجاءوا بنسبة بلغت (5,9%)، أنظر الجدول رقم (3).

جدول (3)

المبحوثون حسب الفئات العمرية

المبحوثون حسب متغير السن	التكرار	النسبة المئوية%
من 18 ـ 30	79	%33,5
من 41 ـ 50	61	%25,8
من 31 ـ 40	48	%20,3
من 51 ـ 60	34	%14,4
من 61 فأكثر	14	%5,9
المجموع	236	%100

2. ما أبرز الموضوعات السياسية التي تركز عليها الفضائيات العراقية في سياق السعي لتشكيل الصورة عن الحكومة العراقية؟

تنوعت الاهتمامات بين المبحوثين بشأن موضوعات الحكومة العراقية التي يتابعونها عبر الفضائيات العراقية والتي تسعى من خلال طرحها عبر شاشاتها إلى تشكيل صورة محددة عن الحكومة، لذا وفي سياق التساؤل عن أهم الموضوعات التي يهتم المبحوثون بمتابعتها عبر الفضائيات العراقية والخاصة بشأن الحكومة، أظهرت نتائج التحليل أن الاهتمام تركز وبشكل كبير عن «الانتقادات الموجهة للأداء الحكومي» فجاء الاتفاق على هذا الرأي بواقع نسبة (76,69%) من خلال إشارتهم «دائماً» ما يتابعون الانتقادات تلك، فيما تراوحت اجاباتهم عبر درجات المقياس بين (أحيانا، نادرا، لا أهتم) بنسب متفاوتة على ذات الفقرة، إذ اشار ما نسبتهم بـ (17,76%) بـ(احيانا) ما يتابعون الانتقادات الموجهة للحكومة، وما نسبتهم (2,96%) اشاروا إلى أنهم «نادراً» ما يتابعون، أما من «لا يتابع» فجاءت نسبتهم (2,54%)، أما بخصوص فقرة «متابعة أخبار رئاسة

الوزراء» فقد أشاروا ما نسبتهم (60,59%) أن الأخبار تلك هي ما تستحوذ على اهتمـامهم من بين أخبار الحكومة الأخرى ومن ثم يتابعون «دائماً» أخبار رئاسة الوزراء عبر الفضائيات العراقية، في وقت تتراجع النسبة تلك إلى (28,81%)، باشارتهم أنهم «أحياناً» ما يتابعون الأخبار تلك، فيما أشاروا ما نسبتهم (93,14%) أنهم «نادراً» ما يتابعون، أما من «لا يتابع» فقد تمثل بالنسبة (4,66%)، اما فقرة «متابعة المبحوثين لتصريحات القادة الأمنيين» فقد أشاروا ما نسبتهم (60,17%) بانهم يتابعون «دائماً» الاخبار تلك، وجاء بعدها من أشار بـ«أحياناً» ما يتابع التصريحات الأمنية وبنسبة (29,66%)، فيما أشاروا ما نسبتهم (5,5%) أنهم «نادراً» ما يتابعون، وجاء بنسبة (4,66%) انهم لا يتابعون، أما فيما يخص «متابعة المبحوثين تصريحات القادة السياسيين العراقيين» فقد أشاروا ما نسبتهم (55,5%) أنهم «دائماً» ما يتابعون التصريحات تلك عبر الفضائيات العراقية وما تشكله من أهمية ضمن سلم اهتماماتهم، أما من أشاروا بـ«أحياناً» ما يتابع فجاءت نسبتهم (29,66%)، بينما أشارا «نادراً» ما يتابع التصريحات تلك بنسبة (7,63%)، ومن «لا يهتم» بتلك الأخبار والتصريحات فجاءت نسبتهم (7,20%)، أما فقرة «متابعة المبحوثين للمشاكل السياسية» فقد أشاروا ما نسبتهم (47,88%) عبر الفضائيات العراقية، وجاء بعدها من أشاروا بـ«أحياناً» ما يتابع بنسبة (37,71%)، ومن ثم مثلت نسبة(8,47%) أنهم «نادراً» ما يتابعون التصريحات تلك، بينما أشاروا ما نسبتهم (5,93%) بعدم متابعتهم المشاكل السياسية، وفي اطار فقرة «متابعة نشاط الوزارات العراقية» اشار ما نسبتهم (24,15%) يتفقون على المتابعة «دائماً» للنشاطات تلك لاسيما عبر نقل الفضائيات أعمال الوزارات العراقية، فيما اشار ما نسبتهم (50,85%) أنهم «أحياناً» ما يتابعون، في وقت جاء تأشير من يتابعون نادرا بنسبة (13,98%)، ومن «لا يتابع» جاءت نسبتهم (11,06%)، أما بشأن فقرة «متابعة النشاط الدبلوماسي (خارجياً)" وعبر الفضائيات العراقية فقد أشاروا ما نسبتهم (7,62%) أنهم «دائماً» ما يتابعون، بينما أشاروا ما نسبتهم (35,17%) أنهم «أحياناً» يتابعون النشاط الدبلوماسي، كما أشاروا ما نسبتهم (33,90%) أنهم «نادراً» ما يتابعون، أما من «لا يهتم» بذلك فجاءوا بنسبة (23,30%)، أنظر الجدول رقم (4).

جدول (4)

الموضوعات التي يهتم الجمهور العراقي بمتابعتها عبر تغطيات الفضائيات العراقية

الموضوعات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
إنتقادات للأداء الحكومي	181	76,69	42	17,79	7	2,96	6	2,54	236
أخبار رئاسة الوزراء	143	60,59	68	28,81	14	5,93	11	4,66	236
تصريحات القادة الأمنيين	142	60,17	70	29,66	13	5,5	11	4,66	236
تصريحات القادة السياسيين	131	55,5	70	29,66	18	7,62	17	7,20	236
المشاكل السياسية	113	47,88	89	37,71	20	8,47	14	5,93	236
نشاط الوزارات	57	24,15	120	50,85	33	13,98	26	11,06	236
النشاطات الدبلوماسية (خارجياً)	18	7,63	83	35,17	80	33,90	55	23,30	236

3. ما القنوات الفضائية العراقية التي يتابعها الجمهور العراقي لإستقاء أخبار الحكومة العراقية منها؟

أظهرت نتائج تحليل إجابات المبحوثين ضمن عينة البحث بشأن التساؤل عن أهم القنوات الفضائية العراقية التي يفضلونها في متابعتهم للموضوعات السياسية الخاصة بالحكومة ولاسيما في ظل الدور الذي تلعبه في عملية تشكيل الصورة من خلال مضامين نشراتها وبرامجها وتغطياتها للموضوعات ذات العلاقة بشأن الحكومي أظهرت النتائج الاعتمادية على الفضائيات تلك من الجمهور هي بحلول «قناة العراقية» الفضائية بالمرتبة الأولى وبواقع (74) مبحوثاً ونسبتهم (31,36%)، وحلت «قناة البغدادية» بالمرتبة الثانية بواقع (54) مبحوثاً ونسبتهم (22,88%)، بينما جاءت «قناة الشرقية» بالمرتبة الثالثة وبواقع (48) مبحوثاً ونسبتهم (20,34%)، وحلت «قناة السومرية» بالمرتبة الرابعة بواقع (45) مبحوثاً ونسبتهم (19,06%)، وجاءت «قناة الحرية» بالمرتبة الخامسة بواقع (42) مبحوثاً ونسبتهم (17,80%) وحلت بالمرتبة السادسة «قناة الاتجاه» الفضائية بواقع (35) مبحوثاً ونسبتهم (14,83%)، أما بالنسبة لباقي القنوات فقد حلت بمراتب أدنى وكما موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5)

الفضائيات العراقية التي يعتمدها الجمهور العراقي بمتابعة موضوعات الحكومة

القنوات	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة	المرتبة السادسة
قناة العراقية الفضائية	**74**	22	16	15	10	19
قناة أفاق الفضائية	33	**54**	32	24	20	17
قناة الشرقية الفضائية	70	29	**48**	20	10	05
قناة العهد الفضائية	10	37	17	**45**	18	16
قناة السومرية الفضائية	03	14	15	14	**42**	13
قناة الرشيد الفضائية	08	0	17	21	13	**35**
قناة الفرات الفضائية	13	16	27	19	22	11
قناة الإتجاه الفضائية	0	11	18	20	21	14
قناة بلادي الفضائية	07	05	07	09	09	12
قناة الغدير الفضائية	09	04	11	10	11	06
قناة المسار الفضائية	07	05	09	09	10	09
قناة المسار الأولى	2	0	08	07	0	07
قناة الديار الفضائية	0	09	06	06	03	05
قناة بغداد الفضائية	0	07	04	08	08	04
المجموع	236	213	235	227	205	172

4. ما أسباب إختيار الجمهور العراقي الفضائيات العراقية لإستقاء أخبار الحكومة العراقية منها؟

أشارت نتائج إجابات المبحوثين بشأن التساؤل عن أسباب اختيارهم الفضائيات العراقية واعتمادهم إياها في المشاهدة واحتلال قنوات عراقية دون أخرى مراتب متقدمة في سلم أولوياتهم بمتابعة الشؤون الحكومية، أن الاتفاق على فكرة «الخبرة السابقة لمصداقية القنوات المُشاهدة» والتي قال المبحوثون إنهم يعتمدونها لمصداقيتها وبنسبة (91,53%) أما بالنسبة لعدم متابعة الفضائيات تلك نتيجة عدم اعتقادهم بمصداقيتها فجاء بنسبة (8,47%)، فيما جاء «التوافق السياسي» بين المبحوثين والقنوات تلك هو ما يدفعهم لإختيارها بنسبة (74,15%)، أما عدم الاتفاق مع هذا الرأي فجاء

بنسبة (25,85%)، فيما أشاروا ما نسبتهم (36,86%)، إلى «حيادية الفضائيات العراقية» في نقلها أخبار الحكومة، أما عدم الاتفاق مع هذا الرأي فجاء بنسبة (63,14%)، وبخصوص فقرة «التوافق الحزبي» بين المبحوثين والفضائيات العراقية وما يماثله ذلك التوافق من حافز لاختيار قنواتهم فجاء بنسبة (16,92%)، وعدم الاتفاق على التوافق الحزبي جاء بنسبة (80,08%) وبالنسبة لفكرة «التوافق الديني» بين الفضائيات العراقية والمبحوثين هو ما يدفعهم لمتابعتها لتناولها الشؤون الخاصة بالحكومة ونسبتهم (19,6%) وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (80,94%) في وقت أشاروا ما نسبتهم (11,44%) إلى وجود فكرة «التوافق الطائفي» بين المبحوثين وبين الفضائيات العراقية هو ما يدفعهم لمتابعة القنوات تلك فيما أشار بعدم الاتفاق مانسبتهم (88,56%) أنظر الجدول رقم (6).

جدول (6)

دواعي إختيار الفضائيات العراقية لإستقاء الأخبار منها

دواعي إختيار القناة	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	
خبرتك السابقة لمصداقيتها	216	%91,53	20	%8,47	236
توافقك سياسياً	175	74,15	61	25,85	236
حيادية	87	36,86	149	63,14	236
توافقك إيديولوجيا (حزبياً)	47	19,92	189	80,08	236
توافقك دينياً	45	19,06	191	80,94	236
توافقك طائفياً	27	11,44	209	88,56	236

5. ما مظاهر المصداقية في تغطيات القنوات العراقية التي يتابعها الجمهور العراقي لإستقاء أخبار الحكومة العراقية منها؟

في سياق التساؤل فيما إذا كانت معالجة الفضائيات العراقية لأخبار الحكومة تتسم بالمصداقية، أشارت نتائج إجابات المبحوثين وعبر ما تسعى إلى تشكيله الفضائيات تلك عبر تناولها «أعمال الحكومة بشفافية» حيث أشار إلى ذلك بنسبة (58,90%) من افراد العينة، أما عدم الاتفاق مع هذا الرأي جاء بنسبة (41,10%)، فيما أشار ما نسبتهم (47,46%) إلى «الواقعية في عمل الفضائيات العراقية بنقلها أخبار الحكومة» في حين جاء عدم الاتفاق على

هذا الرأي بنسبة (52,54%)، بينما أشار عدد من المبحوثين وبنسبة (45,34%) وعبر متابعتهم الفضائيات المعتمدة لديهم إلى «نقل الفضائيات العراقية أخبار الحكومة يتم دون إثارة» وعبر القنوات العراقية، أما عدم الاتفاق فجاء بنسبة (54,66%)، في وقت جاء الاتفاق بين المبحوثين على معالجة الفضائيات العراقية لأخبار الحكومة يتم «دون تسيسها» لجهة دون أخرى بنسبة (19,92%) وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (80,08%)، فيما أشار المبحوثون بالاتفاق مع الرأي أن القنوات العراقية تعمل على «نقل أخبار الحكومة دون إضافة وشطب» بنسبة (11,86%) وعدم اتفاق على ذلك جاء بنسبة (88,14%)، اما الاتفاق بخصوص ما تمارسه الفضائيات العراقية من دور بنقل وتغطية أخبار الحكومة، أن «نقلها لأخبار الحكومة يتسم بعدم التحيز» بنسبة (11,44%) وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (88,56%) أنظر الجدول رقم (7).

جدول (7)

مظاهر المصداقية في تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة

مظاهر المصداقية في تناول أخبار الحكومة	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
نقل الواقع السياسي للحكومة بشفافية	139	58,90	97	41,10	236
نقل أخبار الحكومة العراقية بواقعية	112	47,46	124	52,54	236
نقل أخبار الحكومة دون إثارة	107	45,34	129	54,66	236
نقل الأخبار الحكومية دون تسيسها	47	19,92	189	80,08	236
نقل الأخبار الحكومية دون إضافة وشطب	28	11,86	208	88,14	236
نقل شؤون الحكومة العراقية العامة دون تحيز	27	11,44	209	88,56	236

6. ما القنوات الفضائية العراقية التي تتسم معالجتها لأخبار وموضوعات الحكومة العراقية بالإنتقائية والتحيز (من وجهة نظر الجمهور)؟

ضمن إطار التساؤل فيما إذا كانت الفضائيات العراقية تعمل بمبدأ الانتقائية عند تغطيتها ومعالجتها لأخبار الحكومة وضمن نشاطاتها الإخبارية، وتشخيص ذلك من جمهور الفضائيات تلك عبر متابعته البرامج والتغطيات

والنشرات الهادفة إلى توجيه الوعي وتشكيله انتقائياً نحو جهة معينة وبناء تصورات وانطباعات محددة تقف والجهة التي تقف خلف الفضائيات المروجة والداعمة للتصورات المراد تشكيله وترسيخها عند الجمهور، بينت النتائج أن هناك فضائيات عراقية تمارس الانتقائية بطرحها ومعالجتها للشأن الحكومي، حيث حلت «بالمرتبة الأولى» «قناة الشرقية» الفضائية وبواقع (61) مبحوثاً ومن ثم جاءت «قناة الفرات» الفضائية «بالمرتبة الثانية» بواقع (33) مبحوثاً، وجاءت «قناة العراقية» الفضائية «بالمرتبة الثالثة» بعدد (30) مبحوثاً، وحلت «بالمرتبة الرابعة» «قناة المسار» بواقع (25) مبحوثاً، وأما «خامساً» فحلت «قناة الرافدين» وبواقع (17) مبحوثاً، وحلت «سادساً» «قناة بغداد» وبواقع (13) مبحوثاً، من ثم جاءت القنوات العراقية الأخرى التي حصلت على أقل الأعداد وحلت بمراتب متأخرة، أنظر الجدول رقم (8).

جدول (8)

الفضائيات العراقية التي تمارس الإنتقائية بتناولها

القناة	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة	المرتبة السادسة
قناة الشرقية الفضائية	**61**	24	13	14	12	08
قناة الفرات الفضائية	55	**33**	17	24	15	08
قناة العراقية الفضائية	47	27	**30**	12	16	09
قناة المسار الفضائية	07	13	25	**25**	15	11
قناة البغدادية الفضائية	05	12	11	09	**17**	08
قناة الرافدين الفضائية	04	09	17	13	07	**13**
قناة بلادي الفضائية	08	10	16	20	13	07
قناة السومرية الفضائية	03	06	03	04	05	02
قناة الحرية الفضائية	13	10	04	17	12	10
قناة الإتجاه الفضائية	10	11	12	15	10	09
قناة العهد الفضائية	0	04	07	09	04	09
قناة بلادي الفضائية	07	22	23	15	14	10
قناة أفاق الفضائية	14	20	16	18	15	12
قناة الغدير الفضائية	0	03	09	02	09	06
المجموع	234	204	209	193	162	122

7. ما مظاهر الإنتقائية في التغطيات الاخبارية للفضائيات العراقية لموضوعات الحكومة؟

في ظل التساؤل عن الأساليب التي تتخذها الفضائيات العراقية بممارستها للانتقائية في سياسة عملها وتناولها الإخباري لموضوعات الشأن الحكومي بهدف تشكيل صورة معينة عن الحكومة، أوضحت نتائج تحليل إجابات المبحوثين بهذا المجال، أن ما نسبتهم (97,86%) يتفقون على ممارسة الانتقائية في عمل الفضائيات العراقية من خلال «تناول أخبار الحكومة وما يتناسب وسياسة القناة الفضائية»، بينما جاء عدم الاتفاق على ذلك بنسبة (2,14%)، فيما أشاروا ما نسبتهم (94,02%) إلى ممارسة الانتقائية في التناول الإخباري للفضائيات العراقية فيما يخص الشأن الحكومي «عبر الاملاءات الحزبية التي تمول القناة» وما تشكله الاملاءات تلك من دافع نحو ممارسة الانتقائية وبهدف تشكيل صورة سياسية محددة الأبعاد عن الحكومة لدى الجمهور، فيما جاء عدم الاتفاق مع ذلك الرأي بنسبة (5,98%)، وأشار بالاتفاق ما نسبته (91,03%) على سعي الفضائيات العراقية إلى تشكيل الصورة عند الجمهور لاسيما إذا ما كان «التناول يأتي لارتباط القناة مع جهات خارجية لها مصالح مع الحكومة» أما عدم الاتفاق على ذلك فجاء بنسبة (8,97%)، كما أشار ما نسبته (90,60%) بالاتفاق على «تناول أخبار الحكومة على حساب أخبار أخرى»، وما تسعى إليه الفضائيات من ترتيب لأولويات اهتمام الجمهور وتركيزها على الأخبار الحكومية وما ينتج عن ذلك التركيز من تشكيل للصور، بينما جاء عدم الإتفاق على هذه الفقرة بنسبة (9,40%)، فيما جاء الإتفاق بنسبة (76,50%) على سعي الفضائيات عبر ممارستها الانتقائية إلى «تناول أخبار الأحزاب الكبيرة في التشكيلة الحكومية»، أما بالنسبة لعدم الاتفاق على ذلك فجاء بنسبة (23,50%)، في وقت اشار مبحوثون بالاتفاق وبنسبة (74,79%) على أن «تناول أخبار الحكومة عبر الفضائيات العراقية يأتي خوفا وخشية من الحكومة أو الجهات التابعة لها»، أما عدم الاتفاق على ذلك فجاء بنسبة (25,21%)، أنظر الجدول رقم (9).

جدول (9)

مظاهر الإنتقائية في تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة

مظاهر الإنتقائية في تناول أخبار الحكومة العراقية	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
تناول أخبار الحكومة مع ما يتناسب وسياسة القناة	229	97,86	5	2,14	234
تناول أخبار الحكومة بإملاءات حزبية تمول القناة	220	94,02	14	5,98	234
تناول الأخبار بتحيز لإرتباط القناة بجهات خارجية لها مصالح مع الحكومة	213	91,03	21	8,97	234
تناول أخبار الحكومة على حساب أخبار أخرى	212	90,60	22	9,40	234
تناول أخبار الأحزاب الكبيرة في التشكيلة الحكومية دون غيرها	179	76,50	55	23,50	234
تناول أخبار الحكومة خوفا وخشية من الحكومة أو الجهات التابعة لها.	175	74,79	59	25,21	234

8. ما الصورة التي تسعى الفضائيات العراقية لتشكيلها عن الحكومة العراقية لدى الجمهور؟

تمارس القنوات الفضائية العراقية من خلال تناولها الدائم للشأن الحكومي العراقي دوراً مهماً في تشكيل الصور ذات اتجاهات محددة، وبالنتيجة قد تكون صورة ذات اتجاه سلبي أو ايجابي أو ربما تكون صورة غير واضحة المعالم عند الجمهور، لذلك أشارت نتائج التحليل أن ما نسبته (60,17%) يتفقون مع الرأي بأن الفضائيات العراقية تسعى إلى تشكيل «صورة سلبية عن الحكومة لدى الجمهور»، بينما جاء عدم الاتفاق على تشكيل الصورة سلبية بنسبة (39,83%)، فيما أشار بالاتفاق على سعي الفضائيات العراقية من اجل بناء «صورة ايجابية» بنسبة (24,58%)، وعدم الاتفاق على إيجابية الصورة بنسبة (75,42%)، في وقت اتفق ما نسبته مع الرأي بتشكيل «صورة غير واضحة» من خلال الفضائيات العراقية وتغطياتها وبرامجها بـ(20,34%)، «وعدم الاتفاق» جاء بنسبة (79,66%)، وهذه النتيجة تؤكد تشخيص الجمهور العراقي لصورة الحكومة عبر التعرض والمتابعة للفضائيات العراقية ومضامين برامجها الخاصة بالحكومة، سعي الفضائيات من اجل تشكيل صورة سلبية عن الحكومة، أنظر الجدول رقم (10).

جدول (10)

الصورة التي تسعى الفضائيات العراقية إلى تشكيلها

إتجاهات الصورة	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
سلبية	142	60,17	94	39,83	236
إيجابية	58	24,58	178	75,42	236
لا صورة واضحة	48	20,34	188	79,66	236

9. ما أسباب تشكيل الصورة السلبية عبر تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة؟

في ظل التساؤل حول ما دواعي تشكيل الفضائيات العراقية صورة سلبية عن الحكومة عبر تناولها الإخباري لموضوعاتها، تبرز احتمالات عديدة يعتقد المبحوثون وعبر ما تقدمه القنوات العراقية بتناولها لإبراز الصورة السلبية عن الحكومة العراقية، إذ تأتي إجابات المبحوثين عبر التصورات التي سعت القنوات لبنائها وترسيخها فأظهرت النتائج أن ما نسبته (95,77%) يتفقون مع الرأي بأن الفضائيات العراقية سعت إلى تصوير الحكومة بأنها «ضعيفة وعاجزة عن توفير الأمن والخدمات» أما عدم الاتفاق مع هذا الرأي فجاء بنسبة (4,23%)، بينما جاء الاتفاق على أن «الحكومة مبنية على أسس طائفية وعرقية» بنسبة (92,96%) وعدم الاتفاق تمثل بنسبة بلغت (7,04%)، في وقت جاء من يتفق مع تناول الفضائيات العراقية بإظهار الحكومة على أنها «تمارس الاستئثار بالسلطة وتهميش الآخرين» بنسبة (91,55%)، وعدم الاتفاق جاء بنسبة (8,45%)، كما أشاروا ما نسبتهم(90,14%) على سعي الفضائيات تصوير الحكومة أنها «حكومة تواجه تحديات داخلية وخارجية»، وعدم الاتفاق جاء بنسبة (9,86%)، فيما أشار إلى سعي القنوات العراقية تشكيل «صورة لحكومة غير وطنية» بنسبة بلغت (88,73%) وعبر متابعة الجمهور أخبار الحكومة عبر الفضائيات العراقية، أما عدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (11,27%)، أما بالنسبة لتصوير القنوات الحكومة بأنها «حكومة جاءت مع احتلال» فقد أشار إلى ذلك بنسبة (64,08%)، وعدم الاتفاق جاء بنسبة (35,91%) إذ تأتي هذه النتائج في اطار الاهتمام الإعلامي من القنوات العراقية عبر نافذة برامجها الاخبارية ونشراتها الهادفة إلى تشكيل

صورة ذهنية محددة المعالم وذات طابع معين في اوساط الجمهور. أنظر الجدول رقم (11).

جدول (11)

أسباب تشكيل الصورة السلبية

أسباب الصورة السلبية	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
حكومة ضعيفة وعاجزة عن توفير الأمن والخدمات	136	95,77	6	4,23	142
حكومة مبنية على أسس طائفية وعرقية	132	92,96	10	7,04	142
حكومة تمارس الإستئثار بالسلطة وإقصاء وتهميش الآخرين	130	91,55	12	8,45	142
حكومة تواجه تحديات داخلية وخارجية	128	90,14	14	9,86	142
تشكيل صورة لحكومة غير وطنية	126	88,73	16	11,27	142
حكومة جاءت مع الإحتلال	91	64,08	51	35,91	142

10. ما أسباب تشكيل الصورة الإيجابية عبر تغطيات القنوات العراقية لموضوعات الحكومة؟

تسعى الفضائيات العراقية وضمن عملها الإعلامي المتمثل بالبرامج السياسية الحوارية والإخبارية إلى تشكيل صورة ذات ملامح ايجابية عبر أجندة تسوق للجمهور عبر رسائل إعلامية منبثقة من هذه الفضائية أو تلك وسط تركيزها على موضوع محدد يقع ضمن دائرة مسؤولية الحكومة لتشكيل الصورة عنها، لذا جاءت نتائج إجابات المبحوثين بهذا الصدد، وبنسبة بلغت (94,83%) يتفقون مع الرأي بان الفضائيات العراقية سعت من أجل تصوير الحكومة بأنها «حكومة وطنية ومنتخبة من الشعب»، وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (5,17%)، بينما حل الاتفاق على أن «الحكومة تعمل من أجل تحسين

صورة العراق في محيطه العربي والإقليمي» بنسبة (81,03%) وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (18,97%)، فيما أشاروا ما نسبتهم (77,59%) بالاتفاق على سعي الفضائيات إظهار الحكومة على أنها «حكومة تراعي وتدعم المصالحة الوطنية» أما عدم الاتفاق فجاء بنسبة (22,41%)، في وقت حل الاتفاق على أن «الحكومة تعمل بمبدأ الشراكة الوطنية» بنسبة (75,86%)، وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (24,14%)، فيما أشار بالاتفاق على أن «الحكومة هي قوية ولا تسمح بالتدخلات الخارجية» وعبر برامج الفضائيات العراقية وتناولها شؤون الحكومة بنسبة (74,143%) وعدم الاتفاق على ذلك جاء بنسبة (25,86%)، فيما اتفق ما نسبتهم (68,97%) على أن «الحكومة تراعي المصالح العامة دون الخاصة»، بينما من لا يتفق مع ذلك جاء بنسبة (31,03%)، وذلك عبر عمل الفضائيات العراقية تصوير الحكومة بأنها تعمل بهذا المبدأ، أنظر الجدول رقم (12).

جدول (12)

أسباب تشكيل الصورة الإيجابية

أسباب الصورة الايجابية	أتفق		لا أتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
حكومة وطنية منتخبة من الشعب	55	94,83	3	5,17	58
حكومة تعمل لتحسين صورة العراق في محيطه العربي والإقليمي	47	81,03	11	18,97	58
حكومة تراعي وتدعم المصلحة الوطنية	45	77,59	13	22,41	58
حكومة تعمل بمبدأ الشراكة الوطنية باتخاذ القرارات	44	75,86	14	24,14	58
حكومة قوية لا تسمح بالتدخلات الخارجية بشؤون البلاد الخارجية	43	74,14	15	25,86	58
حكومة تراعي المصالح العامة للشعب دون الخاصة	40	68,97	18	31,03	58

11. ما حدود الإتفاق والإختلاف بين المبحوثين بشأن الصورة المرسومة للحكومة العراقية على وفق تغطيات الفضائيات العراقية؟

في سياق التساؤل إذا ما كان هناك تغيير في صورة الحكومة لدى الجمهور العراقي وعبر الفضائيات العراقية وتناولها المستمر لشؤون وموضوعات الحكومة وسعيها من خلال مضامين موادها الإعلامية تشكيل الصورة والإنطباعات لدى الجمهور جاءت نتائج تحليل إجابات المبحوثين باتفاق على أن التغيير الذي طرأ على صورة الحكومة وعبر تناول الفضائيات تلك كان تغييراً «نحو الأسوأ» وما يؤثر ذلك في تبني التصورات تلك من الجمهور وبنسبة (52,12%) فيما أشاروا ما نسبتهم (47,88%)، إلى عدم الإتفاق مع هذا الرأي، وبذلك دليل واضح على تأشير المبحوثين في تغيير صورة الحكومة المتشكلة لدى المواطن عبر القنوات العراقية، فيما إتفق ما نسبتهم (32,20%)، على التغيير في صورة الحكومة هو تغيير «نحو الأفضل» عبر برامج وتغطيات الفضائيات العراقية لشؤون الحكومة بهدف تشكيل ذلك الإنطباع فيما أشاروا ما نسبتهم (67,80%) عدم الإتفاق على ذلك، أما بالنسبة للإتفاق بشأن «عدم تغيير صورة الحكومة العراقية» فجاء بنسبة (17,80%) عند الجمهور العراقي عبر الفضائيات العراقية، وعدم الإتفاق على ذلك جاء بنسبة (82,20%)، أنظر الجدول رقم (13).

جدول (13)

وجهات التغيير على صورة الحكومة عند الجمهور

صورة الحكومة عند الجهور عبر الفضائيات	اتفق		لا اتفق		مجموع إجابات المبحوثين
	ت	%	ت	%	ت
نحو الأسوأ	123	52,12	113	47,88	236
نحو الأفضل	76	32,20	160	67,80	236
لم تغيّر شيئاً	42	17,80	194	82,20	236

الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي

* ـ باحثة ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

هبة علي حسين*
باحثة من العراق

مقدمة :

إذا نظرنا إلى موضوع الوعي من وجهة نظر شمولية، فإننا نرى أن دراسة الوعي تشمل الصعد الإجتماعية،و الاقتصادية،و السياسية كافة، وهو يشير إلى أن الوعي هو حصاد إدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم، بما يشتمل عليه من علاقات بالطبيعة الإنسانية وبالأفكار، وهو إدراك وتصور يتحدّد بحالة بنائية تاريخية لمجتمع معين، بمعنى أن الوعي طابعه تاريخي بنائي،ويتيح الوعي عامة والوعي السياسي خاصة للأفراد إدراك ومعرفة الأوضاع الاجتماعية، والسياسية في البلاد والمشاكل التي تعيشها فتكون حينها له القدرة على تحليلها والحكم عليها وتحديد موقف منها، فيندفع ويتحرك من أجل تغييرها وتطويرها. من الوسائل الكفيلة باكتساب منظومة وعي سياسي عقلاني قادرة على تحليل الأحداث تحليل موضوعي وآكاديمي هي وسائل التنشئة السياسية، فعن طريق هذه الوسائل يتمُّ غرس القيم السياسية لدى الأفراد وتوجيه سلوكهم بما يخدم المصلحة العليا للمجتمع وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل الواقع السياسي بالطرق العلمية المدروسة.

المبحث الأول: مفهوم الوعي السياسي وأهميته

أولاً: مفهوم الوعي السياسي

تختلف التعاريف التي وردت بخصوص هذا المفهوم على حسب الإختلاف الايديولوجي والبيئي للمجتمعات البشرية حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً

خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع، فمثلاً يركز الفكر الاشتراكي على ماهية الوعي السياسي وتعريفه، فقد عرف ((لينين)) السياسة بأنها (أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد) وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيس في الفكرة الاشتراكية، وهنا يتبين ان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الانسانية، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحلّلها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجهة لأفرادها الا ان هذه النظرة قد تغيّرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الإتجاهات الاشتراكية[1].

(1) نقلاً عن: صلاح محمد عبد الحميد، الإعلام السياسي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص14.

ويرى ((لينين)) أن وعي الطبقة العاملة لا يمكن أن يكون وعياً سياسياً حقيقياً حتى يكون العمال قادرين على الرد على كل اشكال الاستبداد، الظلم، العنف وسوء المعاملة دون النظر إلى الطبقة المتضررة الا اذا تدربوا، إضافة إلى ذلك ان يردوا من وجهة نظر اشتراكية وليس غيرها. كما ان وعي الجماهير العاملة لا يمكن أن يكون وعياً طبقياً حقيقياً الا اذا تعلم العمال من حقائق وأحداث وموضوعات سياسية ملموسة أن يضعوا نصب أعينهم كل طبقة اجتماعية بكل مظاهر حياتها الفكرية والأخلاقية والسياسية، إلاّ اذا تعلموا تطبيق التحليل المادي بكل نواحي حياة ونشاط كل الطبقات ولذلك،فإن الوعي السياسي الطبقي لا يمكن ان يقدم للعمال الا من الخارج، أي من خارج الصراع الاقتصادي من خارج محيط العلاقات بين العمال والمستخدمين[2].

(2) جون ميلنو، الماركسية والحرب، مركز الدراسات الاشتراكية، ص33، على الرابط : Revsoc. me/people/jwn-mwlynw/

والوعي في الادراك الاشتراكي يقوم على وعي الطبقات الاجتماعية العديدة التي تقوم على أساسات اقتصادية وان وعيها الطبقي ليس مؤهلاً من حيث طبيعته ذاتها، لا بأن يأخذ صيغة تامة الوضوح ولا ان يؤثر بوعي في الأحداث التاريخية[3].

(3) جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة: حنا الشاعر، ط2، دار الاندلس، بيروت، 1982، ص56.

و يشير (كارل ماركس) وفقاً للعلاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن المصلحة، وحمل الاختيار لصحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعلي الذي يخاض وفقها)[4].

(4) نقلاً عن: صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص14.

أما الاتجاه الرأسمالي فهو على العكس من الاتجاه الاشتراكي،لان الفرد له

الدور الأكبر والأنشط في حياته، وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث ساعد كل من السوق الحر والصحافة الحرة والرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر في الأصعدة والقضايا كافة التي تمثل راعي الفكرة الرأسمالية، الا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمالية قد شكلت مجتمعاً انسانياً مثالياً فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الانسان، من خلال إهماله عندما يستنفد طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمالية[5].

(5) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص9.

أما الفكرة الإسلامية فقد أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد إرتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعى)[6]، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الاسلامية في المدينة المنورة وذلك لارتباط الجانب الديني والدنيوي ببعض، وبدأ العمل على نشر الدعوة الاسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاء بها الاسلام[7]. فالوعي السياسي كما تناوله الباحثون يشير إلى ((مدى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته، كذلك قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به وفهمه لما يجري حوله من أحداث ووقائع)).

(6) سورة المعراج، الآية (18).

(7) صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص15.

أو هو ((العملية التي يستطيع الإنسان من خلالها معرفة العالم وتغييره)). ويحاول البعض تحديد المفهوم من خلال ما يحويه من عناصر، وتحليل ما لدى الأفراد من معارف سياسية عن البيئة المحلية والقومية والعالمية، كنتيجة للثقافة السياسية التي يحصل عليها الافراد من خلال المؤسسات المختلفة[8].

(8) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص46.

ويشار إلى الوعي السياسي على أنه (مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد ان يشارك مشاركة فعالة في اوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها). وانه يعني (معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وقدرته كذلك على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة وليس كوقائع جزئية وأحداث متناثرة)[9].

(9) الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، 2011، ص180.

كما يشير الوعي السياسي إلى درجة انتباه الفرد للشؤون السياسية، ومدى

فهمه لها، أي ان الوعي السياسي هو الارتباط العقلي بالسياسة، ويضيف كل من ((بارنز)) و((كاركوبيتز)) بُعد الكفاءة العملية للتعريف وتعني ((قدرة الفرد على توظيف ما لديه من معلومات للوصول إلى قرار بشأن قضية ما، والتعبير عن ذلك في استقصاءات الرأي))[10].

(10) نقلاً عن: شيماء ذو الغفار زغيب، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص105.

كما ينظر إلى الوعي السياسي بأنه ((معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري من أحداث ووقائع وقدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كواقع منفصل وأحداث متناثرة لا يحملها رابط، فضلاً عن قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعات أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي)). ويفترض الوعي السياسي عدة متطلبات، أهمها التعليم والخبرة والحرية الاعلامية، بمعنى حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر[11].

(11) زيد عدنان محسن، متطلبات بناء ثقافة ديمقراطية في العراق بين (الدوافع والمعوقات)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (16)، بغداد، 2009، ص123.

ان التغيرات العالمية الراهنة والتي شهدها المجتمع الانساني منذ تسعينيات القرن الماضي بما تشمله من تسييس العالم وترابط اجزائه وتعقد مشكلاته وقضاياه، جعلت من قضية الوعي السياسي ودور الفرد في المجال السياسي، واحدة من أهم القضايا التي ينبغي على الفكر السياسي والاجتماعي الاهتمام بها، خاصة وان هناك من يتحدث عن وعي كوني أو ثقافة كونية في إطار الثورة التكنولوجية المعاصرة بما يعني اتساع دائرة الوعي السياسي اللازمة لتفاعل الفرد مع المتغيرات السياسية العالمية الراهنة، حيث لم يعد مفهوم الوعي السياسي قاصراً على مجرد معرفة الفرد لقضايا مجتمعه ومشاركته في الأنشطة السياسية داخل هذا المجتمع. بل امتدت لتشمل ضرورة الوعي بما يجري من أحداث ووقائع على المستوى العالمي[12].

(12) الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، 2011، ص181.

ثانياً: أهمية الوعي السياسي:

للوعي بصورة عامة دور رئيس في المجتمعات الانسانية وتطورها وفي نهضة الأمم ورقيها وتأتي أهمية الوعي السياسي في انها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته، وكذلك رؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة واعية، لذلك يعد الوعي السياسي للمجتمعات بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، وان أي انخفاض في مستوى الوعي لدى المواطنين يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك، فالوعي السياسي في أي

مجتمع له دور وأهمية كبيرة في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية والقانونية وواجباته وإلتزاماته الدستورية في المجتمع[13].

(13) www. almadapaper. net http://www. almadapaper. net

وتبرز أهمية الوعي السياسي من خلال ما يأتي[14]: ـ

(14) صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص17– 18.

1) دور الوعي السياسي في النهضة الحضارية: الوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات. كل هذا يكون بمثابة سبيل إلى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وان النهضة الحضارية والفكرية لا يمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالأمور التي يمر بها الأفراد في المدة الراهنة لأن الخلفية الثقافية غالباً ما ترتبط بمعرفة الاحداث التاريخية وتحليلها تحليلاً علمياً ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي تمكنه من إحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن ان يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لا بدَّ من توفرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

2) يعمل الوعي السياسي العلمي على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثير البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الانسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وآكاديمياً يخدم الدارسين في هذا المجال، كما يعمل الوعي السياسي على إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة خلال العقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

3) يحدّد الوعي السياسي دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وان الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالباً ما يقيد حركة الدولة ولا يسمح لها بأن تعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي. والوعي السياسي له أهمية بالغة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانغلاق

والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين. وتتأثر السياسات الحكومية برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة.

4) يساعد الوعي السياسي في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشكلات وأخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط. إذ يُعد الاستبداد السبب الرئيس وراء التخلف في المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وان أفضل طريق للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب ما لهُ وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له.

المبحث الثاني: وسائل إكتساب الوعي السياسي

تتعدد وسائل التنشئة السياسية التي تؤدي دوراً رئيساً في عملية اكتساب الوعي السياسي منها. الأسرة، والمدرسة، وجماعة الأقران، والمؤسسة الدينية، والأحزاب،و وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك سوف نتناول دراسة هذه الوسائل في هذا المبحث من خلال مطلبين، المطلب الأول سوف يتناول الوسائل الأساسية والمطلب الثاني سوف يتناول الوسائل الأخرى. ولم يأتِ ترتيب الوسائل على أساس الأهمية.

المطلب الأول: الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي

أولاً: الأسرة

تُعدُّ الأسرة من بين أبرز وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية ان لم تكن أهمها، حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه كائناً حياً له مقوماته الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الذي يحيط به. مما يعطينا افتراضاً، وهو ان جذور الحياة السياسية للأنسان الذي يمارس السياسة توجد في حياة الطفولة وتقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعميقها وتهذيبها ومن ثم صقلها، وعلى هذا الأساس تؤدي الأسرة دوراً أساسياً في تعليم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتساهم في بناء وتطوير شخصية الأفراد وتحديد سلوكهم أثناء مراحل تطورهم الأولى فضلاً عما تؤديه الأسرة من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة[15].

(15) محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص18.

وتؤدي شخصية الوالدين وموقع الطفل بالنسبة لأخوته ومركز العائلة الثقافي والاقتصادي وصلة القرابة دوراً أساسياً خاصة في السنين الأولى من عمره، فتأثير الأسرة يصيب أبعاد حياة الطفل الجسدية والمعرفية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية مما يجعل تأثيرها حاسماً في حياته. كما ان الأسرة تنقل للطفل قيماً ومعايير وتحدد المواقف من مختلف القضايا الاجتماعية والمثل العليا وكذلك مفهوم القانون والمسموح والممنوع، وكل هذا يشكل هوية الطفل وانتماءه. ودور الأسرة لا يقتصر فقط في إشباع الحاجات المادية له وإنما هي المؤسسة الرئيسة التي تساهم في نقل الميراث الاجتماعي وبناء الشخصية وترسيخ الانتماء عنده[16].

(16) سامي محسن الختاتنة وفاطمة عبد الرحيم النوايسة، علم النفس الاجتماعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص118–192.

ولقد أكد ((دور كايم)) دور الوالدين والأسرة في نقلهما لعمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة ان الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين، حتى عملية انتماءاتهم لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسية. وهذا ما يظهر خلال مرحلة الطفولة المبكرة، أما خلال مرحلة المراهقة، فيستطيع الفرد أن يحقّق نوعاً من الاستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، ولا سيما بعد ان تكون قد تكونت لديه الأنا الخاصة به[17].

(17) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص454.

وتتجلى أول ملامح الدور المركزي للأسرة في عملية التنشئة من خلال تعليم الطفل اللغة وبعض أنماط السلوك ومن خلال هذه العملية الاولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل بل ان ما يتعلمه الطفل في تلك المدة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل.

إن أهمية الأسرة، في عملية التنشئة الكلية قد تتغير، ولكن تأثير الأسرة يبقى واضحاً بصفة عامة في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة[18].

(18) محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص19.

وفي مرحلة الطفولة يتعلم الطفل اللغة التي هي عامل أساس في اندماجه بالمجتمع، ومجموعة من العناصر التي تميز بين ما هو صواب وما هو خطأ كما تعرضها ثقافة وسطه الاجتماعي وانماط السلوك السائدة فيه، وفي هذه المرحلة قلما تحدث تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني ومكشوف ولكن ما يتعلمه اجتماعياً قد يتحول فيما بعد ويؤثر في الجانب السياسي في تكوينه ويلاحظ ذلك بوضوح في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الأقل تطوراً

حيث يضعف التمايز بين وحداتها إلى حد بعيد، ومن ثم يضعف الصراع وتبهت معالم الظاهرة السياسية بحيث تتداخل العائلة كوحدة اجتماعية مع النظام السياسي، أو بعبارة أخرى لأن النظام السياسي لا يتميز الا قليلاً عن النظام الاجتماعي[19].

(19) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مطبعة الحكمة، جامعة بغداد، 1990، ص ص355– 356.

وتنبع أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية من أنها أول الجماعات التي يعيش فيها الفرد، وتجدر الإشارة إلى ان تحقيق وظيفة الأسرة يعتمد إلى حد كبير على مدى تماسك أفراد الأسرة، ومدى سلامة بنائها الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن النظام الاسري لا يعيش بمعزل عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى، وهذا يعني ان الأسرة تتبادل التأثير والتأثر ببقية النظم الاجتماعية، وايضاً تتأثر التنشئة الاجتماعية للطفل بالأسرة ذاتها وما يرتبط بعلاقة الأسرة بالمجتمع الخارجي، فمثلاً حجم الأسرة له علاقة كبيرة بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية من حيث نطاق التفاعل الاجتماعي الذي يتعرض له الطفل[20].

(20) إيمان جابر شومان، ملامح الوعي الاجتماعي لدى المراة الخليجية (نموذج المراه في دولة الامارات العربية المتحدة)، مجلة قضايا خليجية، العدد (2)، المركز العربية للدراسات الاستراتيجية، ايلول / سبتمبر، 1998، ص ص21– 22.

ويمكن الإشارة إلى أهم الأساليب النفسية والاجتماعية التي تتبعها الأسرة في عملية التنشئة كما يلي[21]: ـ

(21) الطاهر علي موهوب، مصدر سبق ذكره، ص57.

1 ـ الاستجابة لسلوك الطفل مما يؤدي إلى إحداث تغيير في هذا السلوك.

2 ـ الثواب (المادي والمعنوي) حيث تربي الأسرة الطفل على السلوك السوي وتعززه.

3 ـ المشاركة في المواقف والخبرات الاجتماعية المختلفة بقصد تعليم الطفل السلوك الاجتماعي.

4 ـ العقاب (المادي والمعنوي) حيث تعاقب الأسرة الطفل على السلوك غير السوي.

5 ـ التوجيه المباشر الصريح لسلوك الطفل وتعليمه المعايير الاجتماعية، السلوك والأدوار الاجتماعية والقيم والاتجاهات.

وأصبحت عملية التنشئة الاجتماعية غير محصورة بمؤسسة الأسرة، وإنما تشترك معها مؤسسات أخرى في المجتمع الحديث، فالقيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في المجتمع الحديث لم تعد مسؤولية الأسرة لوحدها على

الرغم من أنها البنية الأولى لها، انما هي مسؤولية المؤسسات المختلفة في نشر، وغرس،وتعزيز القيم المرتبطة بالتربية الوطنية مثل قيم التسامح والتعايش السلمي والعدالة، واحترام الرأي والرأي الآخر، والديمقراطية، والتحرير، والسلام، والحقوق والواجبات، والاستقلالية. وغيرها من هذه القيم. فلم يعد الفرد يتعلم من مؤسسة الأسرة فقط انما يمتد ذلك ليشمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع الحديث[22].

من هنا يمكن القول أن للأسرة دوراً كبيراً في عملية التنشئة الإجتماعية إذ من خلالها يتم غرس، وتلقين الأفراد المعايير والقيم وأنماط السلوك المقبولة اجتماعياً، فإن صحَّ ما تعلمه الفرد في أسرته صحَّ المجتمع.

(22) ليث عبد الحسين الزبيدي، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الاداء وعملية التقسيم، مجلة قضايا سياسية، العددان (35 36)، حزيران / يونيو، 2014، ص84.

ثانياً: المؤسسة التعليمية

1 ـ المدرسة: ـ لا شكَّ ان النظم السياسية على اختلافها تعترف بأهمية الدور التربوي للمدرسة، وما تؤديه من دور هام في عملية التنشئة السياسية، سواءاً عبر التثقيف السياسي من ناحية أم عبر طبيعة النظام المدرسي من ناحية اخرى، ويتم التثقيف السياسي بوساطة مواد معينة كالتاريخ والتربية الوطنية وهو ما يقود إلى تعريف الفرد بانجازات حكومة بلاده وزرع مشاعر الحب والولاء الوطني، وبقدر تعلق الامر بطبيعة النظام المدرسي فان المدرسة وحدة اجتماعية يساعد جوها بدرجة كبيرة في تشكيل البناء الاجتماعي القائم، وتجدر الإشارة إلى ان المدرسة يمكن ان تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية اذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله وما تترجمه من افعال[23].

وتؤدي المدرسة دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية ـ السياسية للفرد لأنه خلال مدة حياته من السادسة أو السابعة تقريباً حتى ينهي تعليمه الجامعي ينخرط بصورة طبيعية في مؤسسة لها بنية متميزة ودور أكثر تركيزاً في التنشئة الاجتماعية، هي المدرسة حيث يكون له اصدقاء أو رفاق من خارج نطاق، العائلة ومنافسون وأفكار مختلفة، فضلاً عن تماسه مع شكل جديد من السلطة مجسداً في اشخاص المسؤولين عن إدارة المدرسة في مختلف نشاطاتها، كالمديرين والمعلمين ورؤساء الفرق الرياضية والجمعيات، واللجان وغيرها، وكل هؤلاء مختارون على أساس لا عائلي، وإنما بناءاً على ما يقومون به من انجازات ويتبين الطفل في هذه المرحلة المبكرة من

(23) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص128.

تربيته وربما لأول مرة في حياته الفرق بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص ودور المعلم [24].

وتعدُّ المدرسة الهيأة الرسمية التي يتم انشاؤها تحت إشراف المجتمع وتقوم المدرسة بتعليم الأفراد المهارات وأنواع المعرفة، إذ تمارس المدرسة حديثاً دوراً هاماً في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بعدها البيئة المتخصصة التي أوكل اليها المجتمع العملية التربوية، واصبح يعتمد عليها في تربية ابنائه على أسس وقواعد علمية سليمة وعندما يحضر الأطفال إلى المدرسة لأول مرة، فإنهم يجدون أنفسهم تحت إشراف مباشر من أفراد لا ينتمون إلى أسرهم ولا تربطهم بهم أية صلة قرابة، ومن ثم يتعلم الأطفال طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييره. ونجد ان المشاركة في حياة المدرسة تقلّل من اعتماد الأطفال على أسرهم وتربطهم بالمجتمع الكبير بروابط جديدة[25].

وتؤدي المدرسة دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية وهذا ما أكده علماء النفس والتربية من أمثال تشارلز ماريهام عندما أشار إلى أن المدرسة تعد النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التدريب المدني وبخلاف عمليات التنشئة الاجتماعية العامة التي تقوم بها المدارس، الا ان التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية من خلال النظام المدرسي وهذا ما يتمثل سواءاً من خلال الكتب والمناهج الدراسية، أم من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات. كما انها تقوم بعملية إعداد وخلق طبيعة وشكل المواطنة لدى التلاميذ. وأن كان بالطبع هناك فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلاً[26].

والمدرسة هي ذلك التنظيم الذي ينطوي على المناهج الدراسية والمدرسين والأجهزة والأدوات والإدارة المدرسية والبناء الذي يضمها وهي معدة لغرض خدمة الهدف الاجتماعي في تنشئة الفرد اجتماعياً وإعداده لحياة المجتمع والعمل على تطوره وكذلك تساهم في تنمية القيم الخلقية والمبادئ الضرورية لتكييف الفرد وسلامة المجتمع فتنمي قيم العدالة والحرية وإيصال التراث الثقافي والحضاري المتراكم من خلال اللغة والدين والقيم والأخلاق والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وإعداد الفرد للمواطنة الصالحة لكي يتمكن من التوافق مع أفراد مجتمعه[27].

(24) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده، مصدر سبق ذكره، ص663.

(25) عصام محمد منصور، المدخل الى علم الاجتماع، دار الخليج، عمان، 2011، ص81.

(26) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماعي السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص ص455– 456.

(27) مصطفى فاروق مجيد الغزاوي، دور التنشئة الاجتماعية في تعميق الوعي القومي خلال مرحلة المراهقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص6.

كما تقدم المدرسة إضافة إلى الهدف التعليمي في التنشئة هدفاً آخر من خلال ممارسة السلطة والنظام وأنماط العلاقات في الصف ومع الجهاز التعليمي والرفاق. أي انها تحدد النماذج المرغوبة للسلوك من خلال صورة التلميذ المثالي أو المشاغب والناجح أو الفاشل وهكذا نلاحظ ان عمليات التربية بين جدران المدرسة تساهم مساهمة مؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية فهي مجتمع صغير يعيش فيه التلاميذ حيث يوفقون فيه ما بين انفسهم كأفراد وبين المجتمع الذي يعيشون فيه وهم في هذا المجتمع الصغير يتدربون على العمل الجمعي وتحمل المسؤولية والمشاركة واطاعة القانون وإدراك معنى الحق والواجب[28].

(28) سامي محسن الختاتنة وفاطمة عبد الرحمن النوايسة، مصدر سبق ذكره، ص121.

ومن الجدير بالذكر ان المدرسة تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية إذا كان ثمة تطابق بين ما تنشره المقررات الدراسية وما يعايشه الفرد من خبرات، وحينما تؤكد المقررات مثلاً قيم المساواة والإخاء والترابط وتنطوي معاملة المدرسين للطلاب على عكس ذلك، فإن هذا بلا شك يؤدي للتناقض وليس للتطابق فالمناخ المدرسي له أهمية كبيرة إلى جانب المقرر الدراسي ففي كثير من البلاد المتقدمة نجد ان التربية تنمي لدى النشء منذ نعومة أظفارهم الروح العلمية، ويساعد على ذلك الألعاب والكتب والأغاني والقصص التي تعزز الدافع للإنجاز والرقي الذاتي. وبصورة عامة فإن النظام التعليمي الذي يقوم على مشاركة الطلاب وإشراكهم في العملية التربوية يزيد من الترابط بين التلاميذ وينمي لديهم روح المشاركة والديمقراطية، وعلى النقيض نجد النظام التعليمي الذي يعدّ التلاميذ طرفاً متلقياً فقط يقتصر دورهم على تلقي المعلومات قد يؤدي ذلك لديهم إلى الميل إلى السلبية والانزواء واللا مبالاة[29].

(29) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص52.

2 ـ الجامعة: ـ تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة. ولما كانت التنشئة السياسية هي العامل الأساس في بقاء واستمرار النظم السياسية واستقرار مجتمعاتها، فأن الدور البارز يقع على عاتق الجامعات بكونها أهم المؤسسات العلمية التي تعنى بإنتاج الأفكار وتنشئة أجيال المستقبل وتكون محصلتها انتاجها الكوادر التي

تتولى صياغة الخطط وتوجهات المستقبل لمجتمعاتها في مختلف شؤون الحياة، فهي تغرس في نفوس الطلبة القيم الايجابية للمواطنة ومعاني الحقوق والواجبات من خلال الممارسات اليومية التي تنجزها والتي تتسم بالمساواة بين الطلبة وإشاعة حرية التفكير والتعبير لتنهض بمستوى قدراتهم حتى يستطيعوا استيعاب ادوارهم في المجتمع وحين تنعزل الجامعة عن المجتمع وتتخلى عن الموقف الناقد الواعي ولا ترتبط بحركة الحياة وآفاقها المتطورة، يفقد العلم قيمته الاجتماعية بل المعرفية ايضاً[30].

(30) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ص25– 26.

وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحكومة من خلال تقييد بعض ممارساتها السياسية وتمارس الجامعة دورها الايجابي اذا ما تم الربط بين المعرفة والانتاج، أي ربط الجامعة بهموم ومشكلات المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخطط والبرامج التنموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي ونشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالأحداث والظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، وخاصة في العلوم الانسانية[31].

(31) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص15.

وضمن هذا السياق، فإن عملية التنشئة ينبغي إن لا تبتعد عن حقيقة فهم المشكلات المجتمعية التي تؤثر في أداء وفاعلية الجامعة في تحقيق هدفها بالتنشئة السياسية، وإنما يجب ان تكون الجامعة على وعي بهذه المشكلات وتضع الحلول المناسبة لها وفي مقدمتها ان يكون المنهج الديمقراطي في التدريس هو البوابة لتحقيق الاندماج الوطني للطلبة على اختلاف فئاتهم ومللهم، كونه يخلق ثقافة سياسية مشتركة قادرة على خلق رؤية وطنية موحدة تجمع أبناء الوطن بكل أطيافهم على أساس الولاء للوطن وتعزيز الوحدة الوطنية، فيشعر كل فرد بالجماعة وكل فريق بأن له دوراً أساساً في عملية المشاركة السياسية واتخاذ القرار[32].

(32) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص26.

ولتحقيق ذلك يتطلب من الجامعات العمل على بناء منهجية التفكير لدى الطلاب وتعليمهم الأساليب والمناهج التي تساعدهم في البحث والتقصي والدراسة وتشجيعهم على التساؤل الحر والنقاش والحوار وتعليمهم على احترام آراء الآخرين وتقبل النقد وحق الاختلاف كل ذلك من اجل ضمان تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي كي يكون الطلبة

بعد التخرج في الجامعة مؤهلين لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والادارية والمشاركة الايجابية في بناء مجتمعاتهم على أحسن وجه[33].

(33) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص27.

ثالثاً: جماعة الأقران

تؤدي جماعة الأقران دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية أو اكتساب عمليات التعلم بصورة عامة سواء عن السياسة أم غير ذلك من معارف أخرى متعددة وخاصة ان جماعات السن أو الاصدقاء تقضي مع الفرد مُدَداً طويلة من الوقت سواء في اللعب ام الدراسة أكثر من مكوثهم في المنزل مع والديهم وأفراد أسرهم. وهذا الوقت كافٍ لإكتساب مهارات وتعليم وتنشئة سياسية وفكرية، قبل بلوغهم سن الرشد. كما أظهرت نتائج دراسات كثيرة ان تكون الثقافات المضادة أو الفرعية تظهر خلال السن وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء[34].

(34) عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص455.

ويقوم الافراد بمجموعة كبيرة من التفاعلات والخبرات في الأماكن التعليمية اذ يتم تعلم الأدوار، وفهم القيم وتشكيل الهويات، ويمكن ان تكون جماعات الأقران عوامل مهمة في هذه العملية[35].

(35) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم السياسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص133.

وفي مجال التنشئة السياسية تمارس جماعات الاقران تأثيراً كبيراً في قيم واتجاهات اعضائها، ويتم ذلك من خلال طريقتين هما[36]:

(36) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص45.

1) نقل وتعزيز الثقافات السياسية، إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أم مهنية فالطفل الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم اسلوب حياة هذه الطبقة، واذا انضم في المدرسة لجماعة رفاق تضم زملاء من الطبقة نفسها فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد وتعميق الاتجاهات التي سبق ان اكتسبها في الأسرة.

2) غرس قيم ومفاهيم جديدة، فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن انفسهم ومعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري.

وتهدف عملية الانتماء إلى جماعات الأقران إلى نقل المعلومات عن طريق الاندماج وإقامة علاقات جديدة، كذلك تقوم بتعزيز النمو المعرفي لأعضائها، سواء كانت معارف أم مهارات، عبر المناقشات فيما بينهم،

وهي بذلك تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ـ السياسية، أي ان كفاءة الفرد السياسية تزداد كلما ناقش السياسة مع اصدقائه أو تتم مناقشتها معه من جماعة الاصدقاء التي ينتمي اليها. كما ان قوة تأثير جماعة الأقران في عملية التنشئة الاجتماعية ـ السياسية، تختلف من ثقافة إلى اخرى ومن مرحلة إلى اخرى، ضمن الثقافة الواحدة[37].

(37) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقرا طي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص175.

وتؤثر هذه الجماعة تأثيراً كبيراً في الطفل فكلما يكبر يزداد ارتباطه بتلك الجماعة التي تتكون عادة من أطفال من السن نفسه، والمستوى نفسه، ويتقاسمون اهتمامات مشتركة وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة، أكثر مما يميل إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين في الأسرة[38].

(38) عصام محمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص81.

ويجب ان لا نبالغ في دور جماعة الأقران حيث يتوقف تأثيرها في الفرد على غياب تنشئة الوالدين، لكن بقدر نجاح الأسرة في إرساء دعائم راسخة في شخصية الإبن بقدر تقلص تأثير باقي منافذ التنشئة الأخرى في التأثير في الإبن، فكلما كانت علاقة الفرد بالأسرة تتسم بالقبول والتشجيع والدفء يقلّ إحتمال تأثير الرفاق مثلاً وبالعكس، خاصة في المراحل المبكرة[39].

(39) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص55.

ويتلخص دور جماعة الأقران في تكوين معايير اجتماعية جديدة وتنمية اتجاهات نفسية جديدة والمساعدة في تحقيق الاستقلال واتاحة الفرصة للتجريب وإشباع حاجات الفرد للمكانة والانتماء[40].

(40) سامي محسن وفاطمة عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص124.

رابعاً: المؤسسة الدينية

تعدّ المؤسسة الدينية الأكثر تفعيلاً في الحياة الاجتماعية اذا أخذت هذه المؤسسة دوراً فعالاً في حياة الناس العادية وفي أبعادها على الحياة السياسية بصورة خاصة. فالدين منظومة قيم تؤثر في سلوكيات الناس بحيث يطبعها بمبادئ الدين السمحة، والدين بهذه المبادئ والقيم يعد المنظم الرئيس لسلوك وعلاقات الانسان، فالوظائف التي تؤديها المؤسسة الدينية تعزز وتقوّي النظام والاستقرار الاجتماعي عن طريق القواعد السلوكية التي يأمر بها الدين والمتمثلة بصيانة أداء الحقوق والواجبات ورسم الصورة الصحيحة في المعاملات بين الآخرين وفقاً للأحكام والقيم الدينية، وعلى وجه الخصوص تعاليم الدين الاسلامي التي تربط العبادات بالمعاملات بطريقة صحيحة لحفظ النظام الاجتماعي وإفهام الناس على ان الدين ليس العبادات

والالتزام بها، وإنما أيضاً المعاملات التي تعدُّ الجزء المهم المكمل لها لحفظ النظام الاجتماعي عن طريق وضع ضوابط وحدود لتصرفات الافراد على مبدأ الحلال والحرام وتوظيف العبادات لخدمة المعاملات بين الناس[41].

(41) رباح مجيد محمد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب، دمشق، 2010، ص ص174–175.

وتؤدي المؤسسات الدينية دوراً لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الأخرى، فهي عبر شعائرها أو رموزها وعباداتها تؤثر في نفوس أبناء المجتمع وينعكس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية، وتلجأ هذه المؤسسات إلى وسائل عديدة كالمواعظ الدينية في المساجد وتوزيع الكتيبات وحتى على المستوى الإعلامي فضلاً عن الفتاوى للتأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية[42].

(42) هالة كريم تركي، مصدر سبق ذكره، ص176.

ويمثل الدين مجموعة من المعتقدات والتعاليم والممارسات والعبادات والطقوس التي لها طابع القدسية والإلزام من معتنقيها ويعد وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية ـ السياسية ومن حيث تأثير المؤسسات الدينية بما تقوم به من شعائر ورموز وعبادات في نفوس ابناء المجتمع وانعكاس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية. وتعتني الأديان بصورة عامة كثيراً بتأسيس ارضية راسخة للعلاقات داخل المجتمع، بسبب ان الدين يسعى إلى تربية وجدان الفرد ودفعه إلى ترجمة التعاليم الدينية التي تحثُّ على النقاء والتكافل والتسامح والصدق والأمانة إلى سلوك الحياة، وبذلك فانها تمدُّ الفرد بالسلوكيات المرغوبة التي تهدف اليها التنشئة الاجتماعية[43].

(43) سهير عبد العزيز محمد، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص9.

فالدين له دور هام في تركيز القيم السامية وتأكيد الثوابت والقيم الأصيلة في المجتمع متى ما كانت مؤسسة الدين تعمل في إطار مستقل بعيداً عن التدخلات الخارجية وهذه المسألة تُحقق عندما يكون هناك توافق بين طروحات تلك المؤسسة والطروحات القيمة لمؤسسات التنشئة الأخرى كالأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام[44].

(44) زيد عدنان، مصدر سبق ذكره، ص117.

وإنطلاقاً من ذلك فان دور العبادة تقوم بدور جوهري في عملية التنشئة ويرجع ذلك إلى ما تتسم به من خصائص فريدة أهمها احاطتها بهالة من التقديس، وفعالية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد، والاجماع على تدعيمها، ويكون تأثير دور العبادة في عملية التنشئة من خلال مجموعة من المجالات تتمثل فيما يلي[45]: ـ

(45) الطاهر علي موهوب، مصدر سبق ذكره، ص66.

1) تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تحكم سلوكه.
2) تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
3) الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.
4) توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبالتالي تقليص مدة القلق والتوتر لدى هذه الطبقات.

ويستخلص من ذلك مدى أهمية الدور الذي تحتله المؤسسة الدينية في حياة الانسان، حيث يحتل الدين مكانة خاصة في نفوس الأفراد بعدّه العقيدة الراسخة التي ترتكز عليها معالم الشخصية، والتي تحدد لهم مجموعة من القيم والمعايير تمثل ما يجب، وما لا يجب ان يكون عليه السلوك، وما تغرسه فيهم من قيم روحية ترتكز على مبادئ سوية فيها خير الفرد والمجتمع الانساني.

المطلب الثاني: ـ الوسائل الأخرى لإكتساب الوعي السياسي

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني

مصطلح المجتمع المدني ليس بالمصطلح الحديث، فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد بعدّها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره. ومن بعد تطور المفهوم تطوراً كبيراً على يد ((هيغل)) الذي ميّز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلاّ أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وما صحبها من تطور في اتجاه الديمقراطية[46].

ويشير مفهوم المجتمع المدني في أصله اللاتيني إلى مجموعة سياسية خاضعة للقوانين تشكل مجتمعاً سياسياً يعترف مواطنوه بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها. ظهر هذا المفهوم عند ((أرسطو)) في كتابه السياسة، بينما رافق نشوء المجتمع المدني في أوربا الغربية الصناعية ظهور البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض الإقطاع، بما تضمنته من تحولات عميقة في بُنية المجتمعات الأوروبية منذ الباكرة الأولى للنهوض والوصول إلى الأشكال المبكرة

(46) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص178.

للديمقراطية الليبرالية التي انتجت عصراً جديداً في النظر إلى الانسان بعدّه الكينونة الأولى في المجتمع. صاحبت هذه التحولات علاقات اجتماعية جديدة ترتب عليها نشوء مؤسسات ومنظمات برز من خلالها ناشطون أفراد في المجال الاجتماعي ممن تجاوزوا مرحلة الانطواء على الفردية واكتشفوا أهميتهم في الحياة العامة من خلال المشاركة الجماعية والمساهمة في بناء رأي مؤثر، وذلك بدءاً بالمرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الانسان[47].

(47) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى، سوريا، 2003، ص2.

وقد يتألف المجتمع المدني من عناصر مختلفة تتحرك في ميادين ملائمة لطبيعتها، بيد ان أرسطو كان واعياً مثل افلاطون لخطر الرأي الخاص والمصلحة الخاصة، حتى وان كان يرغب في الاعتراف بهما بعدّهما أساساً لوحدة الحياة العامة. ويتكون المجتمع المدني من ذرات منعزلة لا توفر تفاعلاتها المتقلبة أساساً طبيعياً للارتباط. وإن العلاقات العامة المتشابكة إنما هي علاقات عرفية أصلاً ولا يمكن تسويقها الا إذا كانت تُسكّن ألماً، وتزيل بعض المعوقات التي تعترض تحقيق السعادة، وفي ظل غياب أي معايير موضوعية يمكن بها تحديد السعادة، كان ينظر إلى المجتمع المدني وسيلة تحمي النظام العام، فتسهل بذلك البحث الخاص عن الرفاهية الفردية[48].

(48) نقلاً عن: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص52–59.

ويشير((هيغل))الى أن المجتمع المدني هو البرهة التي تتوسط بين العائلة وبين الدولة، موضحاً ان الشخص العيني (الجزئي) الذي غدا غاية خاصة لذاته، وبوصفه مزيجاً من الضرورة الطبيعية والإرادية التعسفية هو المبدأ الأول للمجتمع المدني الذي يبدو وكأنه فاقد لكليته بفقدان العنصر الأخلاقي في العائلة لكنه في الصميم نجده يضمر العنصر الكلي بطريقة مستترة لبعض الوقت، ثم لا يلبث ان يأخذ بالظهور التدريجي، ويبلغ العنصر الأخلاقي معه ذروته في الدولة بوصفها التجسيد الأقصى للفكرة الأخلاقية. إن ضرورة المجتمع المدني المنطقية تقبع هنا، في هذا التوسط بين الفرد والدولة، بين الفردي والكلي، فالتاريخ في المفهوم الهيغلي هو في المحصلة عملية توفيق بين الفردي والكلي[49].

(49) نقلاً عن: سربست نبي، المجتمع المدني– السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي، السليمانية، 2006، ص184.

أما من وجهة نظر ماركس فإن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات،

وان الدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع، وبالتالي فهي تُعبر عن الصراع الطبقي، وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوى، لذلك تقاطع في رؤيته مع فهم هيغل، على أساس ان المجتمع المدني هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة. ويتجسد هذا الصراع بقطبيه الأساسين: الطبقة العمالية (البروليتاريا) والطبقة الرأسمالية (البرجوازية). وان هدف الاشتراكية هو إلغاء الدور التسلطي للدولة ودمجها بالمجتمع المدني لتكون في خدمته وتحرير المجتمع من الفوارق الطبقية والاستغلال وإطلاق حرية المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي، من هنا طَوَّرَ ((ماركس)) مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني ليَعنيَ عالم المشاركة بدلاً من السيطرة والمساواة بدلاً من الطبقات[50].

(50) نقلاً عن: عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص73.

ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات غرامشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة. وهو ينظر إلى المجتمع المدني بعدّه جزءاً من البنية التي يميز فيها بين المجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة من طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه. ان صياغة غرامشي لدلالة المفهوم إقترنت بجهد نظري خلاق، وذلك في إطار إعادة بناء المنظومة الماركسية، انطلاقاً من واقع خاص. ونستطيع أن نؤكد أن الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو عدّه ان المجتمع المدني ليس مجالاً للمناقشة الاقتصادية، كما أبرز كل من هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل انه مجال للتنافس الأيديولوجي[51].

(51) نقلاً عن: كمال عبد اللطيف، المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكيل المفهوم وتطوره، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد (55)، الكويت، ربيع 1996، ص ص70، 71.

وخلافاً((لماركس)) أعطى ((غرامشي)) الأولوية للعوامل الإيديولوجية فمعه لم تعد ـ للأفكار وللثقافة وللقيم ـ أدوارٌ تبريريةٌ لسلوك السلطة القائمة وحسب وانما تمثل وتنتج قوى قادرة على خلخلة وإعادة توزيع السلطة نفسها. وبهذا المعنى فالمجتمع المدني، مع غرامشي أصبح مملكة ايديولوجية بامتياز وبصورة كامنة مصدراً وخزاناً لأفكار الهيمنة أو عرقلة الهيمنة[52].

(52) نقلاً عن: محمد الفيلاني، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ بها، دار الهادي، بيروت، 2004، ص22.

وأخذ مفهوم المجتمع المدني في المقاربة الغرامشية منحى جديداً، وعلى الرغم من استخدام غرامشي للمفهوم اندرج ضمن ميول سياسية أكثر من اندراجه ضمن رؤية فلسفية فإن ذلك يعود اساساً إلى طبيعة المهام التي يلتزم

بها في إطار العمل السياسي، وقد أولى غرامشي اهتماماً أكبر لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة معداً الأول هو المجال الذي تلجأ اليه الدولة إلى تنظيم وضبط نشاطات الأفراد بالاستناد إلى قوة الاختلاف أكثر مما تستند في ذلك إلى قوة السلام ليصبح هذا المعنى للمجتمع المدني بمثابة البنية الفوقية التي تشير إلى وجود الدولة[53].

(53) نقلاً عن: بشير سوادي عبد علي، الفكر السياسي عند غرامشي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص126.

نجد ان مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطاً تاريخياً طويلاً، شارك في تحديده مفكرون كثيرون حتى حدث اتفاق بشأن تعريفه وتعيين حدوده، ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بعدّه يتشكل من (مجموعة من المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها)[54].

(54) علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص ص17– 18.

كما يعرف بأنه (مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطاً بين العائلة بعدّها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة وأجهزتها ذات الطبيعة الرسمية من ناحية أخرى بمعنى انه يضم بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة)[55].

(55) المصدر نفسه، ص 18.

وعرف عالم الاجتماع العربي ((سعد الدين إبراهيم)) المجتمع المدني بأنه (الأفراد المنظمة من المجتمع العام لإدارة شؤونه، بالمشاركة من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف). ويعرف المجتمع المدني بأنه (جميع التنظيمات والتجمعات والمؤسسات التي تتصل بجوانب حياة الفرد، بحيث توظف وتنظم بعض أنشطته التي يقرر هو أن يشارك بها ولا تخضع المؤسسات والتنظيمات والأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية رسمية)[56].

(56) نقلاً عن: وفاء كاظم الشمري، المجتمع المدني وإشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، الدار الاكاديمية، ليبيا، 2008، ص17.

لقد اتضح ان المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة

عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض والصالح العام. ومن أهم مؤسساته: الجمعيات المهنية أو النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وجماعات رجال الأعمال، والنقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة وما يطلق عليها المنظمات غير الحكومية[57].

كما يعد المجتمع المدني هو مجال التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والدولة والذي يتجلى في قواعد تعاونية للمجتمع، وهياكل طوعية جمعية وشبكات الاتصالات العامة. كما ويتكون المجتمع المدني من جمعيات مستقلة ومنظمات متخصصة من أجل تفعيل دور المواطنين في المشاركة في التنمية الأجتماعية، والاقتصادية، والتأثير في السياسة.[58]

ولمؤسسات المجتمع المدني مهام إزاء الديمقراطية كنظام أو إزاء المجتمع المدني ككل، ومن أهم هذه المهام هي[59]: ـ

أولاً: دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع من تثقيف وتوعية وتمثيل ومطالبة بالحقوق والحريات.

ثانياً: دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على أسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني عين المواطنين المراقبة للنظام السياسي والمحاسب والناقد لكل الأخطاء التي تقع سواءالً بشكل واعٍ ام غير واعٍ، وأيضاً أنها أداة للإستقرار السياسي والاجتماعي من محصلةً عمله اليومي لأن عملية الرقابة والمحاسبة من هذه المؤسسات تكرس بمرور الزمن الثقة بين المواطنين والديمقراطية كمنهج وأسلوب عمل ثم يصبح الرأي العام قوة رابعة في العملية الديمقراطية بفضل هذه المؤسسات ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تجذير الولاء للوطن. ومن ثم يكرس كنتيجة مبدأ المواطنة، الولاء بفضل مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الأداة النوعية للتثقيف في المجتمع وما يترتب عليها وخلفها لممارسة سلوك سياسي اجتماعي شاعر بالمسؤولية إزاء نفسه والمصلحة العامة والدولة والمجتمع والوطن[60].

وضمن هذا المنطلق، فإن دور مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتنشئة السياسية وتحقيق الوعي السياسي يتحدّد في[61]: ـ

(57) ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص34.

(58) Aisha chaus- pasha, role of ciul socety orgnizations in governce, 6th global foruman reinventing government to wards participatory andtransparen governance, republic of Korea,2004, p. 3.

(59) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص13 0

(60) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص83.

(61) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص34.

1) نشر ثقافة التنشئة السياسية من أجل المساهمة في رفع مستوى الوعي السياسي وتفعيل المشاركة السياسية لدى أبناء الشعب.

2) العمل على جذب المواطنين إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكراً على الطبقات الحاكمة.

3) العمل على مواجهة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع والتي تنعكس آثارها في مستوى حياة المواطنين ومعيشتهم.

4) تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية والوعي السياسي.

5) مراقبة السلطة وتنمية التفاعل بين المجتمع والدولة.

ويتطلب المجتمع المدني الاستقلال عن إشراف الحكومة المباشرة، والتنظيم التلقائي وقيم المبادرة ورغم أنه يرفع من شأن الفرد ويؤكد المذهب الفردي، لكنه ليس مجتمع الفردية، بل يقوم على التضامن عبر شبكة واسعة من المنظمات. ومع انه لا يسعى للوصول إلى السلطة، وبالذات ما يتعلق بالمنظمات المهنية فهي تقوم بدور توضيح الحقوق والواجبات بما يدعم أسس التحول والبناء الديمقراطي[62].

(62) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص323.

ثانياً: ـ وسائل الإعلام

أصبح الإعلام لغة عصرية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها، ما يتطلب فهمها واستيعابها من خلال امتلاك مقوماتها وعناصرها ومواكبة التطورات التي تشهدها وسائله المختلفة، حيث تعددت أدوات الاعلام وتنوعت، واصبحت أكثر قدرة على الاستجابة مع الظروف والتحديات التي يفرضها الواقع الاعلامي ويمكن تعريفه على أنه (وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار إلى موضوع الترفيه والتسلية خصوصاً بعد الثورة التلفزيونية، وانتشارها الواسع)، تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الاعلام والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الاعلام[63].

(63) فيصل محمد أبو عيثة، الدعاية والإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص25.

ويعرف الإعلام لغة على انه (الاطلاع على الشيء، فيقال أعلمه بالخبر، أي أطلعه عليه)، والاعلام اصطلاحاً: هو عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل

بين الناس وتجاربهم في الأداء فيما بينهم وهو في هذه الحالة ظاهرة الحضارة الحديثة وجعلتها خطيرة ودعمتها بإمكانات عظيمة حولها قوة لا يستغني عنها لدى الشعوب والحكومات على حدٍّ سواء أما عناصر الاعلام فهي تتمثل في المراسل، والمستقبل والأداة والرسالة)[64].

(64) ليث الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص84.

وتقوم وسائل الاعلام بدور لا يقل أهمية عن المؤسسات الاجتماعية الاخرى في عملية التنشئة، ولأن كان هذا الدور يمثل سلاحاً ذا حدين، ففي الوقت الذي يتم فيه عن طريقها نقل القيم والمعايير الاجتماعية المتفق عليها بين أفراد المجتمع فأنها في الوقت نفسه تقوم بصورة غير مباشرة بتغيير هذه القيم والمعايير وإحلال أخرى سلبية، مما يؤثر سلبياً في شخصية الأفراد وتظهر خطورة وسائل الإعلام في المجتمعات المختلفة بصورة خاصة في مدة التغيير الاجتماعي الذي يمر به أي مجتمع[65].

(65) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص55.

ويقصد بها أيضاً (مختلف أشكال الاتصال أو الطرق التي يمكن إيصال فكرة أو رأي إلى مختلف الأفراد المستقلين المنتشرين في أماكن بعيدة متفرقة) ومن أمثلة وسائل الاتصال الصحف والمجلات والكتب والسينما والتلفزيون والراديو ولكل وسيلة من هذه الوسائل استخداماتها المختلفة وإحداث تأثيرات معينة إعلامية أو تثقيفية أو ترفيهية[66].

(66) عصام محمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص ص81– 82.

ويرى ((انطوان اوريم)) إن لوسائل الاتصال الجماهيري دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية عند الأطفال أو الراشدين في الوقت نفسه ولاسيما أن الفرد العادي يمكث أمام هذه الوسائل لمدد متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تساهم في تكوين اتجاهات ورغباته وتطلعاته المستقبلية[67].

(67) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، مصد سبق ذكره، ص124.

وان استخدام وسائل الاعلام الحديثة لها أهميتها في مجتمعاتنا لأجل تعبئة الشعوب ذات المصلحة في التنمية والنهوض بالواقع المتردي فلا بدَّ من الاهتمام بالنظم الخاصة بالاتصال فهو ضرورة لحل المشكلات للدول النامية من أجل إعلام يواكب خططه الإنمائية والتي تعتمد على مشاركة أفرادها في عملية التنمية ونشر المعرفة بخطط الدولة وينمي اهتمامات الناس بتغيير واقعهم لخلق بعض العلاقات التفاعلية بين الدول المتقدمة والنامية وتقارب مستويات الحياة الإنسانية وتقبل بعض الثقافات الأخرى[68].

(68) عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان، اثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2014، ص237.

وتعمل وسائل الإعلام على تقديم الخدمات الإخبارية والحقائق الصادقة والدقيقة، لتساهم في زيادة المعلومات العامة لدى الجمهور في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية كافة، من خلال إبراز الرأي والرأي الآخر ضمن بوتقة تثقيفية مبرمجة قائمة على احترام الآراء الأخرى وبالتالي تكوين أو تشكيل رأي سليم عام غالب. وتؤثر وسائل الاعلام في التنشئة الاجتماعية للأفراد وتعليمهم السلوك المقبول اجتماعياً. وبعد ان جاء عصر وسائل الإعلام، صار لوسائل الإعلام الدور البارز وليس مساهماً فقط، في عملية التنشئة الاجتماعية، فهو يقوم بدور الأب والأم والمدرسة وحتى الشيخ الذي تؤخذ منه الفتوى[69].

(69) فيصل محمد ابو عيثة، مصدر سبق ذكره، ص36.

كما ان الاعلام في الوقت الراهن يمارس دوراً أكبر من حيث تعدد الوسائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية لذا أصبح بإمكان الأفراد الذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحرة من خلال الأنترنيت والأقمار الاصطناعية. والاعلام العالمي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تفكير الشعوب نظراً لسرعة التنقل في المعلومات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات في تقييم الأحداث السياسية من زاوية ردود الأفعال الآنية والمرحلية دون التفكير في العواقب والآثار التي تعززها الظروف السياسية المتنوعة لذا نرى بأن الظواهر التي تعبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالباً ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسمته الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان[70].

(70) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص ص18– 19.

لقد أصبح الاهتمام كبيراً في وقتنا الحاضر بوسائل الاعلام الجماهيرية وذلك لدورها المهم في عمليات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة، واضافة إلى أهمية ذلك الدور فانه ايضاً متمم ومكمل لبقية الأدوار التي تقوم بها مصادر ووسائل التنشئة المختلفة، ولعل التقدم التكنولوجي هو الذي زود الاعلام بوسائل عديدة وتجهيزات وإمكانيات مختلفة ومتنوعة بدأت بصماتها تزداد وضوحاً وفعالية وتأثيراً في حياتنا وحياة مجتمعنا والعالم من حولنا وتستطيع وسائل الاعلام ان تصل إلى الغاية المنشودة والأهداف المرسومة فيما يخص التنشئة السياسية وذلك عندما تتفق تلك الوسائل في عرضها للأفكار التي تريد إيصالها لأفراد المجتمع، وان لا تتعارض مع بعضها البعض لأن تعارضها يخلق تشويشاً لدى المواطنين مما

يجعلهم ينقسمون ايديولوجيا وقيمياً، فمن الأهمية بمكان ان تكون هذه الوسائل مكملة الواحدة للأخرى عن طريق ما تعرضه من أفكار واتجاهات تلائم مستويات الجماهير الثقافية والاجتماعية معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع والمشاركة[71].

وتسعى الأنظمة السياسية للسيطرة على وسائل الاعلام وتوجيهها لخدمتها كونها تساهم بدور رئيس في صياغة وتشكيل الرأي العام. والحكومات على اختلاف النظم السياسية بطبيعة الحال ترتكز على مساندة هذا الرأي العام مما يجعل من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ذات خطورة وتأثير في عملية التنشئة السياسية وينسحب هذا التأثير في الصحافة ايضاً لاسيما بعد ان انتقلت وسائل الاتصال الاعلامي دون اذن مسبق إلى البيوت والمقاهي والمكاتب والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) بوسائط نقل مختلفة (الفضائيات، الانترنت، الموبايل) بلا ضوابط أو رقابة. هذه الوسائط الاتصالية قد زادت إلى حد كبير من تأثير، ونفوذ وسلطة ووجود الاعلام في أشكاله المعاصرة وقد أدى إدراك هذا التطور المعرفي إلى ظهور الحكمة التقليدية بأن وسائل الاعلام أصبحت بالغة القوة بدليل ان انتشارها الواسع قد ألغي الزمان والمكان وربطت عوالم وسائل الاعلام بالسياسة، وأثرت في الوعي السياسي تأثيراً كبيرا،اذ غدت وسائل رئيسة لزيادة الوعي السياسي عند الافراد لأنها الاقل كلفة، واكثر اختصارا للزمن[72].

(71) مولود زايد الطبيب، مصادر التنشئة السياسية ودورها في التنمية والتفكير الايديولوجي لدى الأفراد، على الربط :
www. ejtemay. com/showthread. php?t = 2000/ http://www. ejtemay. com/showthread. php?t = 2000/

(72) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ص28– 29.

ثالثاً: الأحزاب السياسية

الأحزاب هي منظمات، ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة المباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي. وان الاحزاب كمنظمات، تتعلق إذن بمفهوم المشروع السياسي ويعني هذا القول قيام أفراد بوضع موارد، بصفة مشتركة، في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي. وتعطي هذه المشاريع لنفسها حداً أدنى من الصفة المؤسساتية، الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بناه القانونية[73].

وهناك تعاريف عديدة للحزب السياسي منها تعريف ((بنيامين كرنستان)) إذ يعرف الحزب بأنه (اتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية). كذلك عرفه ((بيرك)) بأنه مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بذاته يتفقون كلهم عليه).

(73) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1998، ص355.

وعرفه ((اوستن ريني)) بأنه (جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية وللهيمنة على خطط الحكومة)[74].

(74) نقلاً عن: طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص64

ويعرف ((فريد ريجز)) الحزب بأنه (أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيأة التشريعية). أما ((جوزيف شليزنجر)) فيري ان الحزب هو (التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية). ويستخلص ((كاي لاوسون)) تعريفاً للحزب السياسي بأنه (تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر انتخابي أو غير انتخابي من الشعب أو من قطاع منه لممثلين محددين من ذلك التظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان ان تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب)[75].

(75) نقلاً عن: أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص18.

ويعرف أيضاً بأنه (تنظيم سياسي له مبادئ معينة، يهدف إلى الوصول للحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبق تلك المبادئ، لأنه يرى أنها تحقق الصالح العام للمجتمع). وهناك تعاريف أخرى ترى ان الحزب هو (جماعة من الأشخاص تهتم أساساً بالضبط الاجتماعي، كما تمارسه الحكومة، ويمكن النظر إلى الحزب على انه نظام مكمل للحكومة يساهم في اختيار المسؤولين عن الإدارة العامة، وتحديد السياسات العامة للدولة، فضلاً عن نقد سياسة الحكومة ومراجعتها). ويعرف بأنه (تنظيم يتكون من مجموعة من الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة، ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بوسيلة شرعية سلمية بالانتخاب لتنفيذ وتطبيق ما يؤمنون به من مبادئ وأفكار وذلك في ظل مناخ ديمقراطي سليم)[76].

(76) حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي: تحليل اجتماعي جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص ص290– 291.

ويؤكد كل من ((لابالومبارا)) و((وينر)) على تعريف الحزب السياسي بأنه (تنظيم دائم، يشتمل على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على التأييد والمساندة الشعبية، بغرض الوصول إلى السلطة وممارستها والقيام بعمليات صنع القرار).

وتقوم الأحزاب عن طريق تنشئة الجماعات داخلها ورسم الخطط القادمة وإعداد وتدريب الأعضاء وبث الحماس فيهم وتوجيههم مما يؤدي إلى تمرس الأعضاء للعمل السياسي، ويظهر ذوو الخبرة والكفاءة ويأتي دور الحزب في اختيار من تتوفر فيهم صفات القيادة للقيام بأعباء رئاسة الحزب

وأجهزة الدولة عندما يكون الحزب في الحكم، وبمعنى آخر يطمئن عدّ الحزب منظمة لتخليق القادة وتأهيلهم وإعدادهم لتولي مناصب القيادة في المجتمع[77].

ويُعرف الحزب أيضاً بأنه (تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم ومصالحهم وإعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المختلفة والوسائل الآتية: مؤازرة الناخبين والمرشحين والمنتخبين واستخدام الأدوات اللازمة لتكوين النقد والتأثير في مجموع الشعب ونوابه واحتمال الوصول إلى السلطة جزئياً أو كلياً) أما الدكتور محسن خليل فيعرفه بأنه (محالفة وولاء جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم). ويعرفهُ الدكتور رمزي الشاعر بأنه (جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه)[78].

ويمكن تعريف الحزب على عدّه (مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل تسلم السلطة أو الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة)[79].

وتعرف الأحزاب السياسية بأنها: (اي عملية سياسية حددت من التسمية الرسمية التي تقدم في الأنتخابات، تسعى للوصول للسلطة).[80]

وتُعدُّ الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية. فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي اداة من أدوات التنشئة والتجنيد للسياسيين، وأخيراً فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم[81].

والأحزاب السياسية هي إحدى التنظيمات الأساسية التي تمارس في المجتمع نوعاً من التنشئة السياسية للأعضاء، ويبرز هذا الدور بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعات المتقدمة ويرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها انه في المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفاعلة في مراقبة الحكومة على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيآت أخرى يمكن ان تؤدي هذا الدور. مثال ذلك ان الحزب في المجتمعات

(77) نقلاً عن: عثمان حسين عثمان هندي، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا، دار فرحة للنشر والتوزيع، السودان، 2005، ص ص32– 35.

(78) نقلاً عن: بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص18.

(79) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، القاهرة، العاتك، 1986، ص55.

(80) Wilhelm hofmeister and karsten grabow, political parties: function and organization indemocratic societies, konrad adenaua stftuny, singapore, 2011, p.2.

(81) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص168.

النامية ينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه ويقدم لهم فرصة العمل، ويضع برامج التدريب السياسي، ويوضح للاعضاء التاريخ القومي، كما يناقش معهم برامج التنمية الاقتصادية التي تضعها الحكومة ويكشف عن مطامحها الدولية[82].

(82) محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الإسكندرية، 1975، ص ص391–392.

والخاصية الثقافية التي يتميز بها الحزب تحدّد إلى حدٍ بعيد طبيعة التأثير الذي يمارسه على الأعضاء 0 بكلمة أخرى ان التأثير الذي يمارسه الحزب في أعضائه هو بالدرجة الأولى، تأثير ثقافي، ولا يمكن ان يكون الا كذلك، أن دور الأحزاب في تعيين الوعي السياسي للاعضاء وتحكمها في تحديد مضمون هذا الوعي هو الذي يفسر الجهد الإرادي الذي تبذله الأحزاب في هذا الميدان. وهذا الجهد الإرادي يتخذ لدى بعض المفكرين صيغة مقننة بقدر ما يمثل الشرط الرئيس للانتقال من الوعي العفوي إلى الوعي السياسي. وهناك من يرى بأن الوعي العفوي كافٍ بذاته لأن يكون وعياً سياسياً في حين بالمقابل هناك من يرى بأن الوعي العفوي لا يمكن ان يكون بأي حال من الأحوال سياسياً، إذ أنه لا يمكن ان يكون كذلك إلاّ اذا تحول إلى وعي إرادي، وهو لا يمكن ان يكون كذلك إلاّ اذا خضع للتأثير المباشر للحزب[83].

(83) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص ص352– 362.

وتكتفي أغلب الدراسات المتعلقة بالأحزاب السياسية بتحليل عقائدها فقط وهذا الاتجاه ناتج من المفهوم الليبرالي للحزب، هذا المفهوم الذي ينظر إلى الحزب كجماعة عقائدية. (فالحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها). وقد صدرت حول هذا المفهوم مؤلفات مهمة وعديدة تدخل في تاريخ الأفكار السياسية أكثر منها في التحليل السوسيولوجي. وفي إطار الدرس المقارن للأحزاب تكتفي تقريباً بوصف تأثير العقائد على الكيانات. هذا الوصف الذي تتدنى أهميته أكثر مما يظن. وقد اشار دافيد هيوم إلى ان البرنامج يؤدي دوراً أساسياً في المرحلة البدائية، بحيث يعمل على تكتيل أفراد متفرقين وفيما بعد يأتي التنظيم في المرتبة الأولى، بعد ان تصبح الأفكار والمشاريع ثانوية بكل معنى الكلمة. الا ان هذه الملاحظة لا تنطبق ابداً وفي جميع الأحوال على بعض الأحزاب السياسية المعاصرة[84].

(84) نقلاً عن: موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص362.

وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تقديم الثقافة والتنشئة السياسية لأعضائها المنتسبين لعضويتها أو من المؤيدين لأفكار وأيديولوجياتها، وهذا

ما يظهر في مختلف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية ديمقراطية أم اشتراكية ام يسارية شيوعية وتتركز مهمة الأحزاب السياسية في اداء هذا الدور الوظيفي في المجتمع الحديث، حتى يكون المواطن والعضو المنتمي للحزب لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسي لهذه الايديولوجيات كما تهدف الثقافة والتنشئة السياسية إلى المشاركة في عمليات التصويت أو تكوين الرأي العام المؤيد لسياسات الحزب، والتي تساعد في تكوين كوادره الإدارية والسياسية القيادية في المستقبل، والتي تؤمن بالإطار السياسي العام للحزب، ولاسيما ان الأحزاب تنظيمات ومؤسسات سياسية تؤمن بأهمية العمل الحزبي والسياسي المتواصل لإشباع رغبات الأعضاء وتحقيق الأهداف العامة للحزب وسياساته[85].

(85) عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص347.

ويستخلص مما سبق مدى الأهمية والدور الذي تساهم به الأحزاب السياسية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، بعدّها إحدى منظمات المجتمع الرسمية والتي تحمل على عاتقها تلقين الأفراد مبادئ الحياة السياسية وما يفترض أن يتحملوه من مسؤولية تجاه مجتمعهم، من خلال الطرق والوسائل المشروعة التي أتاحها هذا المجتمع لأفراده للتعبير عن أنفسهم وآرائهم بكل حرية، وبالتالي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الأفراد المنضوين تحت مسميات مختلفة للأحزاب السياسية.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن تعميق الوعي السياسي يحتاج إلى تضافر العديد من الجهود، وذلك من خلال عدة وسائل تتمثل بالأسرة إبتداءاً والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية وكذلك الإعلام والرأي العام إذ تؤدي هذه الوسائل دورا كبيراً في تكوين الوعي السياسي الذي هو أساس البناء الديمقراطي الناجح. كونه يعدُّ من مقومات الديمقراطية في المجتمعات، إذ يؤدي انتشار الوعي السياسي إلى وجود مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة في الحياة السياسية من الإفراد لذا لا بدَّ من تفعيل دور الوعي السياسي في المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية. ويتمُّ ذلك من خلال الوسائل التي تمَّ التطرق إليها آنفا.

الأبواب الثابتة

- البحث المترجم: الدروس الحقيقية من الموصل — أنـثوني كوردسمان
- متـابعـات نـــدوة — أ. م. د. حيدر الصبيحاوي
- رسـائل وأطـاريح جامعيـة — زهراء صالح مهدي
- عرض الكتب: انكليزي ـ عربي — رؤى خليل سعيد

البحث المترجم

الدروس الحقيقية من الموصل

(وستة عشرة عام من الحرب في افغانستان، العراق وسوريا)
19 يوليو/ تموز 2017

أنثوني كوردسمان

يُعد اخراج معظم قوات داعش من الموصل نصر مهم على المستوى التكتيكي. إذ إن القتال في الموصل لايزال قائماً، وإن تقدم القوات العراقية في عمليات إخراج داعش تماما من المدينة يظهر أن قدرات تلك القوات تحسنت باعتدال مع مرور الوقت، إلى جانب ذلك فإن القوات العراقية والقوات الجوية الأمريكية المتحالفة المصممة بعناية للتدريب والمساعدة حققت نجاحات مهمة في عمليات تحرير الموصل.

إذن، فليس من الغريب أن يكون هناك اندفاع إعلاني عن (الدروس) الواجب على الولايات المتحدة تعلمها من المراحل الأولية لهذا الانتصار العراقي في الموصل، وأن تعامل هذه المعركة على أنها تتويج لنهج جديد وأكثر نجاحاً في قتال التطرف والحروب غير النظامية. وإذا كان هناك أي درس من الحرب كان يجب على الولايات المتحدة أن تتعلمه من القتال السابق الذي حصل في العقد والنصف الماضي، ومع ذلك فإنها لا تعلن أن (المهمة أُنجزت) على أساس أعظم نصر تكتيكي.

خاضت الولايات المتحدة سلسلة طويلة ومحبطة من الحروب والمعارك منذ دخول قواتها الخاصة إلى أفغانستان لأول مرة في تشرين الأول 2001، ولم تحقق انتصاراً استراتيجياً مستمراً، ثم أعقبتها جولات جديدة من القتال والإحباط الاستراتيجية، اعتمد منها الحروب ذات النتائج الاستراتيجية الدائمة فحسب.

مما لاشك فيه أن حقيقة هذا النجاح التكتيكي لايزال محدوداً والذي لم

يتحقق إلا نتيجة التغلب على سلسلة طويلة من الأخطاء غير الضرورية. أي أنه نجاح تكتيكي غير كامل ولا يمكن التوصل إلى نتيجة مضمونة في أسابيع أو أشهر قليلة، لكن من منظور عقد ونصف من الأخطاء السابقة، فإن الدروس المستخلصة حتى الآن مختلفة جداً عن تلك التي تأتي من النظر فقط إلى المسار الحالي لمعركة واحدة:

الفشل في تحديد الأهداف الإستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الكبرى

أحد الدروس الرئيسة المستقة من القتال الأمريكي الأول في أفغانستان عام 2001 وحتى العمل الأخير في الموصل، هو أن الولايات المتحدة لاتزال تقاتل في الحروب بدون أهداف استراتيجية واضحة. فقد مضى ما يزيد على عقد من الزمن منذ أن غزت الولايات المتحدة العراق دون هدف أو خطة استراتيجية واضحة لإسقاط نظام صدام حسين.

فضلاً عن عدم وضوح المسعى التي تريد الولايات المتحدة تحقيقه في العراق بعد هزيمة الخلافة الجسدية لداعش. وليس من الواضح أيضاً، كيف ستتعامل مع الانقسامات الطائفية والعرقية في العراق، وكيف سيكون تعاملها مع ايران او ما هي آلية ارتباط جهودها المستقبلية ببناء مجموعة قوية ومستقلة من قوات الامن العراقية للجهود الرامية الى مساعدة العراق على التعافي، وتطوير وتشكيل حكومة قوية ومستقلة وفعالة على قدم المساواة.

كما أنه من غير الواضح كيف يمكن تأمين العراق إلى أن تصبح سوريا مستقرة، لكن في نظرة مستقبلية إلى ما بعد داعش، فإن الأهداف الاستراتيجية الأميركية للتعامل مع سوريا أقل وضوحاً من أهداف القتال في العراق. وتبدو الآن اهدافهم غامضة جداً حتى أنها قد تتقلص إلى حد القبول بنظام الأسد، مما يسمح إلى حد كبير للجماعات الإسلامية المتطرفة المتمردة مواصلة القتال في غرب ووسط سوريا، ومحاولة لتأمين المناطق الكردية وبعض المناطق العربية الصغيرة في سوريا الشرقية.

إذا كانت الولايات المتحدة لديها أي خطة لتأييد النظام السوري بعد الصراع ـ والتعامل مع روسيا وإيران وتركيا وحزب الله وشركائهم الأمنيين العرب ـ فأنها غير واضحة تماما. ولا يبدو أن إنهاء النزاع بنجاح يشكل فكرة مهمة بالنسبة لهم. وأي جهد واضح لتحديد الأهداف المدنية وتحقيق أهداف

إنسانية تتجاوز الإغاثة الإنسانية يبدو أنه مفقود تماما كما هو الحال في العراق لأن ذلك ممكن أن يؤدي إلى استقرار دائم.

أما بالنسبة لحالة أفغانستان، فقد اعترفت الولايات المتحدة عملياً بأنها ليست لديها استراتيجية للحرب، وهي تحاول الآن إنشاء واحدة. إلا أنه في منتصف موسم الحملة في أفغانستان، ولا يبدو أن الولايات المتحدة قريبة من تنفيذ خطط حقيقية لاستخدام القوة العسكرية أكثر مما كانت عليه عندما هرعت إلى البلد لمواجهة التهديد من القاعدة و «طالبان» في أواخر عام 2001.

رفضت الولايات المتحدة استراتيجية الانسحاب التي قدمتها إدارة أوباما بعد إدراكها أن جهودها السابقة لتحويل العبء إلى القوات الأفغانية قد فشلت. لكن لم تكن لديها استراتيجية بديلة أو خطة واضحة لحربها القديمة والمستمرة، ويبدو أنها ملتزمة بجهد مفتوح لدعم القوات الأفغانية التي ليس لها هدف استراتيجي واضح سوى الإبقاء على العدو بعيداً عن اجتياح المراكز السكانية الرئيسة، وتأمل في نهاية المطاف أن تصل لمفاوضات السلام ـ الأمل الذي أرجحيته ان تنجح في تحقيق هدفها مثل أرجحية تحقيق هدف مسرحية «في انتظار غودوت».

إلى جانب ذلك، هناك قضية استراتيجية أوسع بكثير عن كيفية التعامل مع التطرف العنيف بمجرد أن نهزم داعش في العراق وسوريا، وهو الغاية الرئيسية للقتال الحالي. وقد ركزت «الحرب» على الإرهاب كثيرا على هزيمة الخلافة الجسدية لداعش، إذ أنه من غير الواضح قيام الولايات المتحدة بتطوير أي شيء مثل استراتيجية متماسكة ونهج للتعامل مع ما بعد تلك الهزيمة.

ليس من الواضح كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع بقايا داعش في العراق وسوريا، مع تنامي داعش، أو مع التهديد الأوسع بكثير المتمثل بالحركات الإسلامية المتطرفة العنيفة الأخرى. بالوقت الذي لا تمتلك فيه استراتيجية واضحة للتعامل مع إيران وروسيا وتركيا.

العمل المدني العسكري في الدول الفاشلة: نهج «الفجوة في الحكومة»

واحدة من المشاكل الأساسية التي شكلت هذه الإخفاقات أو على الأقل النقص الحالي في وجود استراتيجية موثوقة هي عدم القدرة على استيعاب حقيقة أن الولايات المتحدة تقاتل في الدول الفاشلة مع الانقسامات الداخلية

العميقة والحكومات الفاشلة هذه هي الحروب «الفاشلة». ففي الوقت الذي كان شريك البلد المضيف يشكل مشكلة أو «تهديدا» كالعدو، كان جهل الولايات المتحدة بكل القوى التي تقود نزاعات بلد ما ايضا مشكلة. ولازال يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر أنها تستطيع التعامل مع البعد المدني لتلك الحروب، التي تفضي نتائجها إلى أن النصر الدائم لا يمكن كسبه بالوسائل العسكرية وحدها. ومع ذلك، وجدت الولايات المتحدة أنه من الصعب للغاية أن تتصدى للمقياس الحقيقي للانقسامات السياسية، والإخفاقات في الحكم، ومشاكل التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، والضغوط الديموغرافية على البلد المضيف أو الأنظمة التي ساعدت في خلقها.

لم تجد الولايات المتحدة طُرقاً ناجحة لتشكيل الحكومات والتأثير فيها، والتعامل مع الفساد والفشل الحاسم في سيادة القانون، ومد جسور بين الفصائل المقسمة، ومساعدة الدول المضيفة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية الأوسع. وتحدثت عن نهج (حكومي كامل)، لكن الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حتى الآن كانت ضعيفة وتفتقر إلى أي خطة موثوقة. إن قراءة محاولات الولايات المتحدة السابقة لوضع خطط مدنية وعسكرية متكاملة تُوضح إمكانية الجيش وقدرته على التخطيط مقارنة بالجانب المدني.

كانت النتيجة النهائية عبارة عن سلسلة من الجهود المكلفة التي لم تحقق سوى نجاحات محدودة على مستوى المشروع، أو بالأحرى أنها نجاحات مؤقتة مبالغ فيها. ونتيجة لذلك، حاولت الولايات المتحدة على نحو متزايد تجنب أي شكل من أشكال (بناء الأمة) بغض النظر عن الضرورة الواضحة لتشكيل نتائج الحروب الحالية حتى يتحقق الأمن والاستقرار الدائمين. إلى جانب جهودها لإيصال المساعدات إلى دول أخرى عِبر الأمم المتحدة، وإشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتوجه وزارة الخارجية الأميركية نحو محاولة تجنب المشاكل التي تثيرها الحرب وانهاء الصراع بالعودة إلى (السفارات العادية) هذا الأمر يتجاهل حقيقة أن التطرف لا يمكن محاربته من خلال الإنكار البسيط، كما لا يمكن أن يعمل نهج (فجوة في الحكومة) في حرب الولايات المتحدة.

إذا كانت الولايات المتحدة ستفوز في الواقع بأي انتصارات دائمة في

التعامل مع حروب «الدولة الفاشلة"، سيتعين عليها تطوير نهج مدني وعسكري أكثر فعالية للحرب، وطريقة واقعية لمحاولة مساعدة البلد المضيف على تحقيق شكل ما من أشكال الاستقرار الاستراتيجي بعد انتهاء الصراع. حتى الآن، هذا الدرس الذي تقوم به الولايات المتحدة هو للتجنب وليس التعلم.

الزحف المتزايد مقابل القوة الحاسمة

هناك درس رئيسي آخر وهو وجود أسباب واضحة وراء الحروب الحالية الطويلة الأمد، والسبب الأول هو عدم الجوء إلى القوة الحاسمة. ففي المدة من عام 2001 وحتى عام 2012، وأثناء المراحل الأولى للحروب الأفغانية والعراقية، كانت الولايات المتحدة بطيئة جداً في الرد على عودة طالبان في الحرب الأفغانية وصعود تمرد كبير في العراق. وهذا لم يؤد فقط إلى نشر غير كاف للقوات الأمريكية المقاتلة، إلا أنه أدى إلى تأخيرات طويلة في الجهود الأميركية الحقيقية لبناء قوات أمن فعالة في البلد المضيف، ولاسيما في أفغانستان.

ان القتال الحالي في العراق ليس نموذجا لما يجب على الولايات المتحدة القيام به فى المستقبل. وبمجرد مغادرة القوات القتالية الاميركية العراق بنهاية عام 2011، حافظت الولايات المتحدة على مكتب صغير للتعاون العسكري. ولم تبدأ في إنشاء بعثة تدريب ومساعدة فعالة ولا حتى مستوى دعم جوي فعال حتى حزيران 2014 بعد أن حققت داعش مكاسب هائلة في العراق وأنشأت (الخلافة). ثم حاولت الولايات المتحدة في البداية اعادة بناء القوات العراقية بأقل جهد ممكن ومن مواقع المناطق الخلفية لتجنب الخسائر فى الولايات المتحدة.

لقد استغرق الأمر عدة سنوات لنشر ما يكفي من الموظفين في مجالي التدريب والمساعدة، واتخاذ قرار بتوزيعهم بالقرب من الوحدات القتالية حيث يمكن أن يكونوا فعالين ويوفرون دعم عسكري إلى الأمام عن طريق قاذفات الصواريخ متعددة الأنظمة ومروحيات الهجوم. كانت الولايات المتحدة أيضا بطيئة في نشر الدعم الجوي القريب. لذلك عُدّت القوة غير كافية وجهود التدريب والمساعدة قد فشلت بشكل واضح وفعلت ذلك بتدريج بطيء مما أسس لاستراتيجية تقترب من (الزحف التدريجي).

في حالة سوريا، فشلت الولايات المتحدة في الرد بشكل حاسم عندما ظل المعتدلون يسيطرون على معظم قوات المتمردين وكان الأسد أضعف. ولم تتصرف على (خطوطها الحمراء) المفترضة عندما استخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية. فقد تركت فراغاً جزئياً في السلطة لكي تملأها إيران وروسيا، وركزت على داعش في حين أن عناصر متمردة أخرى في المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في سوريا هيمن عليها المتطرفون وقاتلوا نظام الأسد. وعندما بدأت الولايات المتحدة بتقديم نفس المستويات العالية من الدعم للمتمردين الأكراد في سوريا، فإنها بدأت تحقق نجاحاً كبيراً في جزء من البلاد، مما أشعل الكثير من المشاكل مع كل من العرب وتركيا.

كانت التكلفة البشرية لسنوات من (الزحف المتزايد) في العراق وسوريا هائلة. وقد خلفت المعارك الكثيرة الخراب للمدن، فضلاً عن تسببها في وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين، وتشرد الملاليين من المدنيين العراقيين، مما أحدث أضرارا تراكمية هائلة وأعطى الفرصة لداعش لترسيخ مواقعها في الموصل والرقة. وأصبحت سوريا كارثة اكبر مع حوالي (400،000) من الضحايا المدنيين، ونصف سكانها من النازحين أو اللاجئين، وفقدان ما لا يقل عن (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.

في أفغانستان، أصبح الافتقار إلى مستوى ثابت وحاسم من الجهد أقرب بكثير من خطف الهزيمة من فكوك النصر. واحتجزت طالبان ملاذا في باكستان مع شكوى ومقاومة محدودة من الولايات المتحدة، وعادت إلى أفغانستان لدرجة بدأت فيها تشكل تهديدا خطيراً بين عاميّ 2004 ـ 2006. إلا أن تركيز الولايات المتحدة انصب على العراق، وانتظرت زيادة القوات الأميركية إلى أفغانستان حتى عام 2009.

بدأت الولايات المتحدة بتمويل القوات الأفغانية بالتزام ملحوظ، وتوفير عدد كافٍ من المدربين في عام 2010، بعد أن قررت سحب القوات المقاتلة الأميركية في المدة بين عاميّ 2011 ـ 2014، ثم إنهاء برنامج التدريب والمساعدة بعد بضع سنوات. وقد استفادت من النصف الأول من هذه الخطة وسحبت تقريبا جميع قواتها القتالية في نهاية عام 2014، وفعلت ذلك بغض النظر عن حقيقة أن القوات الأفغانية ليست مستعدة للانتقال. ثم خفضت قواتها المتبقية إلى قوة صغيرة لمكافحة الإرهاب، وحدت من دورها

في التدريب والدعم لدور قوات الأمن الوطني لجهود المنطقة الخلفية على مستوى الفيلق. وقد قطعت معظم دعمها الجوي القتالي، وواصلت في البداية اعتماد (استراتيجية قائمة على أساس الموعد النهائي) للتخلي تدريجيا عن بعثة الدعم والمساعدة الصغيرة المتبقية بصرف النظر عن الظروف على أرض الواقع.

خططت الولايات المتحدة مبدئيا لجميع المستشارين الاميركيين لمغادرة البلاد بحلول نهاية عام 2016، وبدأت بانهاء هذه الخطة عندما اصبح واضحا ان القوات الافغانية لا تستطيع البقاء بدون دعم امريكى. كما أبطأت تخفيضات القوة في مراحل صغيرة محرجة. إذ اختارت هذه المرة استراتيجية (التناقض الزاحف)، على الرغم من أنها أبطأت هذه التخفيضات بشكل حاد نحو نهاية إدارة أوباما ويبدو الآن أنها تسعى إلى عكسها.

كما زادت الولايات المتحدة دعمها الجوي، وحتى الان ظلت الحكومة الافغانية تحتل مراكزها السكانية. ولاتزال الولايات المتحدة تناقش ما إذا كانت ستنشر هذا النوع من التدريبات القوية والمساعدة والدعم العسكري التي عملت عليه في نهاية المطاف في العراق وتحرير الموصل. كما فقدت الحكومة الأفغانية العديد من المناطق بأكملها، وعانت من خسائر عسكرية ومدنية كبيرة. كما تدهور اقتصادها الحديث بشدة عندما انسحبت القوات المقاتلة وانخفضت المساعدات. ويقدر البنك الدولي أن الفقر قد ازداد بشكل مطرد منذ عام 2008 أي ما يقرب نصف طول الحرب.

باختصار، إن فشل الولايات المتحدة في توفير قوة حاسمة بالوقت المناسب قد وسع حروبها، وأوجد معاناة إنسانية هائلة، وأدى إلى خسائر بشرية إضافية، وزاد بشدة من احتمال أن تنتهي الانتصارات التكتيكية في خسائر استراتيجية كبرى. كما وُصفَت الموصل بأنها إنموذج لمستقبل غير واقعي تماما نظرا للطابع العالمي الحقيقي للقتال، وحقيقة أنك لن تنجح إلا إذا تمكنت من تحقيق الاستقرار الدائم بعد انتهاء الصراع.

وَجب على الولايات المتحدة تعلم دروس أكثر تفصيلا من تلك الإخفاقات. واحد منها هو أنه (إذا كنت ذاهب للحروب، عليك توفير الموارد اللازمة). وقد خُفضت القوات الأمريكية بشكلٍ كبير بالوقت الذي تأخر فيه توفير الموارد لقوات البلد المضيف وعدم توفير الدعم الجوي الكافي ودعم ناري

والجهود المبذولة في مجالي التدريب والمساعدة إلى الأمام على الرغم من المشورة العسكرية من الميدان والأوامر الأمريكية، وتوصيات بعض السفراء.

- على الرغم من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تتعلم عدة دروس ليست واضحة على المستوى العسكري أو المدني:

- تغيير أهداف القوة باستمرار، وتناوب سنة واحدة، ونقص كبير في المدربين، واستخدام أفراد غير مؤهلين كمدربين هو وصفة للفشل، وليس النجاح.

- يؤدي التمويل المتدني وسوء الرقابة على استعمال أموال التدريب ومعونة المعدات إلى زيادة المشZلة.

- إن التناوب لمدة عام واحد قصير جدا لتطوير الخبرات المناسبة، والاتصال بقوات البلد المضيف والمسؤولين، وتجنب الجهود السنوية المستمرة لإعادة تحديد الاستراتيجية والتكتيكات وجهود المعونة.

- إنشاء قوى جديدة فعالة يستغرق وقتا طويلا. غالبا ما يكون سنوات أطول بالنسبة للناس الذين يستخدمون للتدريب والموظفين ذوي الخبرة. إن محاولة التسرع في العملية وتحديد المواعيد النهائية بدلا من التعامل مع نتائج العالم الحقيقي هي وصفة أخرى للفشل.

- لا يمكن إنشاء قوات البلد المضيف بنجاح من خلال الاعتماد على التدريب من الخلف. وتحتاج القوات القتالية الجديدة إلى تدريب الموظفين ومساعدتهم لتطوير قادة مقاتلين جدد، والمساعدة على جعل الدعم الجوي والبري فعالا، وضمان عدم انهيار الوحدات فجأة بسبب ضباط الشرطة الضعفاء أو عدم تعزيزها وإعادة تزويدها.

- التركيز على إنشاء عدد قليل من الوحدات النخبة أو ذات القدرات العالية على الأقل أمر بالغ الأهمية. إذ ستعتمد القوة الجديدة اعتمادا كبيرا على الوحدات القيادية ذات التدريب الخاص والدعم والمعدات. وهناك حاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لضمان أن تكون هذه الوحدات قوية بما يكفي للسماح بإجازة وتجنب استخدامها.

- الوحدات الجديدة غالبا ما تحتاج إلى (مسويات) في شكل دعم من القوات الجوية الأميركية والدعم البري. محاولة تعزيز القوات الجوية القتالية الخفيفة للبلد المضيف، لأن الاعتماد على القوة البرية المحدودة للبلد المضيف لا تعمل بجدارة.

- إن الحروب الطويلة غير المتماثلة تضع ضغطا استثنائيا على قوات البلد المضيف، كما تضرر الحروب المناطق الحضرية والريفية. مما ينبغي أن تكون أهداف القوة مصممة بحيث تتناسب مع حجم التحدي.

- غالبا ما تجعل الدول الفاشلة أي شكل من أشكال الوظائف أو الدخل هو الدافع الرئيس للكثيرين للانضمام إلى قوات الأمن، وليس الولاء أو الاعتقاد في الحكومة. مما يلزم تعديل التدريب والتناوب والإجازة وفقا لذلك، وابقاء الفساد على المستويات التي يتم فيها تقديم الأجور فعلا مع الترقية حسب الجدارة.

- إن انعدام مشاكل القوى السياسية في حكومات مجتمعات البلد المضيف لا يحل المشاكل الطائفية أو العرقية أو القبلية أو يحل المشاكل الحرجة في حكومات البلدان المضيفة وقواتها. بل تبقى هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة للمساعدة في تحقيق أمن البلد.

- يجب أن تكون المعونة مصممة خصيصا للمساعدة على تحقيق النصر والاستقرار، وليس محاولة تحويل بلد في منتصف القتال أو بناء برامج ومشاريع قد لا تنجو من القتال.

- قليل من الحالات في العالم ستوفر بيئات تضمن حياة الشرطة كقوات شبه عسكرية، على وفق سيادة القانون العادية. ويجب أن تصمم هياكل الشرطة والتدريب بما يتفق مع البيئة الأمنية في العالم.

- يجب أن يكون الدعم الأميركي المدني والعسكري بكافة أنواعه مشروطا بشكل واضح بأداء البلد المضيف، ويجب على الولايات المتحدة محاسبة الأفراد الرئيسيين في البلد المضيف. وينبغي أن يكون واضحا لجميع المعنيين أن الولايات المتحدة لن تمول أو تدعم الفاسدين وغير الأكفاء.

- الحروب ليست ذريعة لعدم وجود ضوابط مالية ضيقة، وخطط وتدابير

فعالة، ولحدود عملية على الفساد. فالنفايات والاحتيال وسوء المعاملة تفقد الدعم العام وتعطل الفعالية.

- لا يمكن الأعتماد على الادارات والوكالات الأميركية بالتعامل صراحة مع المزيج المعقد من القضايا المدنية ـ العسكرية والإبلاغ عن مستوى النجاح العملي. فمتطلبات الإبلاغ هي الوضوح والشفافية، واعتماد الجنرالات المفتشين الخاصين أمر بالغ الأهمية لضمان النجاح.

الفرز والخيارات الصلبة

إن أهم جوانب الاستراتيجية هي ما إذا كان ينبغي القتال، ومستويات الموارد المطلوبة، وما إذا كان ينبغي مواصلة جهود الولايات المتحدة أو تحويل الموارد إلى احتياجات أخرى. فالولايات المتحدة تشارك الآن بعمق في طائفة واسعة من الصراعات، وعدد من التهديدات المتطرفة والإقليمية في طور التزايد، مما يجعلها بحاجة إلى اتخاذ خيارات أقل كلفة من تدخلاتها العسكرية، وممارسة مزيد من الفرز في تحديد مستوى جهدها ومدى الحفاظ على مشاركتها دائماً.

إن ظهور تجربة كل من العراق وسوريا وأفغانستان بطرق مختلفة، يتطلب استراتيجيات إقليمية بدلا من استراتيجيات محلية. وبالنظر إلى انتشار التطرف، فإنه سيؤدي أيضا إلى خيارات أكثر صعوبة حول تخصيص الموارد لجهود طويلة وصعبة تتطلب الدعم الكامل من الكونغرس والشعب. وفي بعض الأحيان يجب أن يكون الاحتواء خيارا، لذا سوف تعمل تلك الحكومات على اثبات إمكانيتها على تقديم المساعدة. وهذا لا يتطلب الشفافية والتبرير من جانب المؤسسة التنفيذية فحسب، بل يتطلب إجراءاً رسمياً من جانب الكونغرس وتبريراً دقيقاً ومتابعة لكافة الجهود بشكل سنوي. فالتشريعات المفتوحة التي تسمح (بالحروب الطويلة) بالاستمرار دون هذا الإجراء والمتابعة هي ليست سياسة عامة جادة.

متابعات

مؤتمر هرتزيليا... وتثبيت المشروع الصهيوني بالمنطقة

أ. م. د. حيدر الصبيحاوي*
أكاديمي وباحث من العراق

* باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية حلقته النقاشية الموسومة (مؤتمر هرتزيليا . . . وتثبيت المشروع الصهيوني بالمنطقة)التي أقيمت في مقر المركز ببغداد بتاريخ 8 آب 2017 حاضر فيها أ.م.د. علي دريول الجبوري مدير مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، وقام بإدارة الجلسة أ.د. سعيد مجيد دحدوح ومقرر الجلسة أ.م.د. حيدر فرحان الصبيحاوي أعضاء مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. وقد شارك فيها أساتذة وباحثون من مختلف الجامعات ومراكز البحوث، إلى جانب باحثي المركز.

المقدمة

هرتزيليا هي مدينة تقع على البحر المتوسط ضمن تل ابيب، سكانها بحدود (87000) نسمة، وهي اغنى الأحياء وهي حي السفارات ومنازل الدبلوماسيين الأجانب، وتمت تسميتها نسبة الى هرتزل مؤسس الصهيونية.

بدأ المشروع الإسرائيلي منذ مؤتمر بازل سنة 1897 وباستمرار ثبتوا مشروعهم وبدأوا على تطبيق هذا المشروع منذ ذلك الحين. ولكن منذ سنة 2000 وحتى الآن يعقد اجتماع دوري بمبادرة من (غوري آراد) وهو ضابط سابق في الموساد الإسرائيلي وبرعاية مركز هرتسيليا الهدف منه تعزيز المشروع الصهيوني في المنطقة، إذ يعقد مؤتمر هرتسيليا كل عام ولكل مؤتمر أهداف ومشاريع استراتيجية من أجل ترسيخ هذا الكيان المسخ، ويجتمع في هذا المؤتمر نخب صهيونية من السياسيين والعسكريين

والمخابرات وأساتذة الجامعات و رجال الأعمال ومدعوين آخرين متخصصين من الولايات المتحدة الامريكية وأوربا لمناقشة مستقبل الكيان الصهيوني و وضعه الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، و رصد المخاطر المحيطة به من الداخل والخارج في دول الجوار والإقليم.

يعدُّ من أهم المؤتمرات في اسرائيل، وأحد أهم الأماكن التي تحدّد فيها السياسة الصهيونية والإستراتيجيات المختلفة. عقد 17 دورة لهذا المؤتمر وعلى مدار أعوام سخَّر مؤتمر هرتسيليا منصة لإطلاق و دَفَعَ مشروعَ سيناء وطناً بديلاً للفلسطينيين ومنحهم دولة مستقلة وضم الضفة الغربية للسيادة الاسرائيلية، وقد اقترح مستشار الأمن القومي (غيوار إيلاند) مقايضته 600 كم^2 من الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار الأردنية ومن شمالي سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، مقابل نقل اجزاء من النقب الغربي الى قطاع غزة، و100 كم^2 من جنوب البحر الميت الى الأردن، وفي عام 2004 وضعت خطط للحل النهائي للقضية الفلسطينية تقضي بمنحها قطعة أرض من سيناء تبلغ 600 كم^2 ستكون ملاصقة لقطاع غزة تقوم عليها الدولة الفلسطينية، كان المؤتمر 16 قد سعى الى تعزيز الهوية الصهيونية الجامعة وتسويقها عالمياً. وحشد لذلك نخبة من المسؤولين منهم رئيس الكيان (رؤوفين ريفلين) الذي دعا الى تكوين هوية اسرائيلية عالمية مشتركة و دمج العناصر الأربعة في المجتمع (العلمانيون، اليهودية الحديثة، اليهودية المتشددة، العرب ممن اعطوهم الهوية الاسرائيلية) بحيث تكون شراكة مجتمعية قائمة على بناء تيار الهوية الاسرائيلية.

مؤتمر هرتزيليا 17

إن مؤتمر هرتسيليا هو سلسلة من مؤتمرات عقدتها اسرائيل، الغاية منها تقييم الموقف الاستراتيجي للكيان الصهيوني في المنطقة وتقديم الاستشارة لأصحاب القرار من الإسرائيليين، هذا المؤتمر هو 17 والذي عقد في 20/ 12/ 2017.

حمل هذا المؤتمر عنوان (ميزان الفرص والمخاطر على دولة اسرائيل)، هدف المؤتمر حدد من مدير قسم السياسة والاستراتيجيات في معهد هرتسيليا، وهو (تحديد جدول الأعمال الاستراتيجية للدولة العبرية) وقد شكلت توصيات المؤتمر مرجعية للعمل في السياسة الخارجية للكيان

الصهيوني و تحديد الأولويات للسياسة الصهيونية في المستقبل، باعتقادنا أن أحد أهم عوامل نجاح المشروع الصهيوني، ليس فقط ضعف العرب وشتاتهم، وإنما قدرة المؤسسات العلمية ومراكز البحوث الصهيوني في الجانبين العلمي والتنظيمي واعتماد أصحاب القرار الإسرائيلي على مخرجات تلك المراكز فضلاً عن مستوى العلاقات الدولي لإسرائيل.

دُعيَ لهذا المؤتمر أكثر من 180 شخصية مرموقة عالمياً من مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية ضمت تشكيلة من سياسيين وعسكريين وأمنيين وقانونيين وآكاديميين، فضلاً عن الإسرائيليين ومن بين الحضور: ـ

1. نيكولاي ساركوزي: الرئيس الفرنسي الأسبق.
2. توني بلير: رئيس الحكومة البريطانية الأسبق.
3. موشي يعلون: وزير الدفاع الإسرائيلي السابق.
4. افيكور ليبرمان: وزير الدفاع الإسرائيلي.
5. إسرائيل كاتس: وزير الاستخبارات الإسرائيلية.
6. موشي كحلون: وزير المالية الإسرائيلي.
7. غازي أزينكون: رئيس هيأة الأركان العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي.
8. حاجاتي توسوئيل: مدير قسم الاستخبارات في زارة الدفاع الإسرائيلي.
9. جلعاد آرادان: وزير الأمن الإسرائيلي.

ومن الشخصيات العربية: ـ

1. الحسن الثاني: ولي العهد الأردني السابق.
2. سلام فياض: رئيس الوزراء الفلسطيني.
3. أنور عشقي: الاستخبارات السعودية، وشخصيات قطرية وإماراتية ومغربية، إضافة الى شخصيات من مراكز أبحاث امريكية و بريطانية وأوربية.

ناقش المؤتمر جملة من الأمور التي نستطيع إجمالها في المحاور التالية:

المحور الأول: تقييم علاقات إسرائيل مع الدول العربية

من أولويات صانع القرار السياسي هي الاستشراف في معرفة صيغة العلاقات الاسرائيلية مع الدول العربية، خاصة بعد المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، ودائما ما تكون درجة الأولويات حسب درجة التهديد ضد إسرائيل. وأسفرت عن الفكرة التالية: (على إسرائيل السعي لتحسين علاقتها مع الدول العربية السنية).

في هذا الشأن أورد وزير الأمن الإسرائيلي «جلعاد آرادان» (بأن هناك فرصة تاريخية لإقامة ائتلاف جديد بين إسرائيل والدول العربية السنية بالاستناد الى المصالح المشتركة)، وقال أيضاً: (علينا أن نعمق العلاقات الاستخبارية بين الدول العربية السنية وبين إسرائيل، وينبغي أن يكون هناك توافق بين السلطة السياسية والسلطة الأمنية في إسرائيل وتلك الدول العربية).

في رسالة وجهها «إسرائيل كاتس» وزير الاستخبارات الإسرائيلية الى الدول العربية السنية مفادها: (إن إسرائيل قوية وأنتم أقوياء)، وهذا يؤكد أن تلك الدول العربية لديها مشكلة مع شعوبها في ما يسمى «شرعية النظم السياسية"، ومفهوم رسالة وزير الاستخبارات الإسرائيلية هو إبقاء الأنظمة الشمولية وحمايتها من الشعب مقابل استمرار تأييد هذه الأنظمة لإسرائيل والانصياع لأوامرها، مما سيبقيها في سدة الحكم. والواقع أن تلك الأنظمة العربية تلقت الرسالة وفهمتها.

أما بخصوص ما عرف بالصراع العربي ـ الإسرائيلي فقد زعم «موشي يعلون» وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أن عبارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا تجسد الحقيقة الفعلية لواقع الصراع اليوم، لأن إسرائيل لم تعد تتعارض مع المعسكر العربي السني، ويضيف يعلون: (إن المعسكر السني الذي تقوده السعودية هو معنا من المحور نفسه وأقولها بوضوح لدينا اعداء مشتركون، وإيران هو العدو رقم واحد)، ويؤكد هذا التوجه رئيس الأركان الإسرائيلي بقوله: (إن التعاون بين الدول العربية السنية وإسرائيل آخذ بالتعمق في السر والعلن)، وفي خطوة مقترحة من المجتمعين ومن بينهم عدد كبير من الوزراء الإسرائيليين وعلى رأسهم وزير الدفاع الإسرائيلي «افيكور ليبرمان» بأن (تبادر الحكومة الإسرائيلية بدعوة الملك سلمان لإقامة علاقات مع إسرائيل، والطلب من ولي العهد السعودي بتوجيه دعوة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة المملكة العربية السعودية).

المحور الثاني: تحديد مستوى التهديد الحقيقي على إسرائيل

كان هناك إجماع غير مسبوق يتمثل في التهديد الحقيقي الذي يشكله حزب الله على الحدود الشمالية لإسرائيل، وعلى خلفية هذا الإجماع حدد «عاموس جلعاد» رئيس المعهد الإسرائيلي السياسات الإسرائيلية و طبيعة المخاوف الإسرائيلية بقوله: (إن الوقت الذي يتراجع فيه تأثير ونفوذ تنظيم الدولة «داعش» فقد أخذ تحالف جديد يبرز عنه تدريجياً يتمثل بحزب الله وبشار الأسد وإيران)، و واقع الأمر أن هذا الطرح يجافي الحقيقة وهي محاولة لإيهام الرأي العام العربي بان داعش كان يشكل خطراً يهدد الكيان الصهيوني لإبعاد التهمة عنه بصلة بصناعة داعش.

وحذر جلعاد من أن هناك امكانية حدوث حرب جديدة على الحدود الشمالية مع حزب الله مدعومين من الكرملين الروسي آخذين بنظر الاعتبار الهوس الروسي وسعيها الدؤوب باستعادة دورها في المنطقة من خلال موقفها المساند لسوريا في حربها والتقارب مع إيران، وفي هذا الصدد علق رئيس الهيأة العامة السياسية والأمنية السابق في وزارة الأمن الإسرائيلي أن التهديد الأكبر على إسرائيل هو التحالف الذي جمع حزب الله وبشار الأسد وإيران وروسيا، على الرغم من وجود علاقات بين روسيا وإسرائيل، ولكن لا تخطئوا فهي حليفة لهذا التحالف الذي إتخذ قراراً إستراتيجياً بدعم هذه المنظومة.

كما ركز هذا المحور على الخطر الذي تمثله الجمهورية الإسلامية ومخرجات الاتفاق النووي بين مجموعة5+1مع الجمهورية الإسلامية، عادّين أن هذا الخطر لازال قائماً حتى بعد تغيير الإدارة الأميركية، واستحسنوا الدور الأميركي الحالي بإدارة ترامب وتصحيح الخطأ الذي ارتكبته إدارة أوباما والتي انتهت بتوقيع الاتفاق النووي الذي يصب في مصلحة إيران، والواقع أن القوتين التي حاولتا عرقلة هذا الاتجاه هما إسرائيل والسعودية رغم اختلاف التوجهات والدوافع، لذلك فأن وقوف ترامب على رأس التحالف العربي السني وبعض الدول العربية والإسلامية السنية مقابل التهديد الإيراني ينعكس ايجابياً لصالح إسرائيل خاصة أن إيران قد وضعت أقدامها في انتاج الطاقة النووية وتمتلك خيارات منوعة، وبناءاً لذلك فإن المؤتمرين يرون أن مواجهة إسرائيل وحدها للتهديد الإيراني هو

خطأ فادح لذلك نحن بحاجة الى دعم الدول الكبرى والدول الإقليمية ذات المحور السني. عادّين أن التهديد الأكبر للاستراتيجيات الإسرائيلية تتمثل بالتهديد الإيراني بوجود شخصية مهمة كشخصية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي، إذ أسهب رئيس الهيأة العامة السياسية والأمنية السابق في وزارة الأمن الإسرائيلي بالقول: (إن إيران تشكل التهديد الأساس ما دام السيد الخامنئي على رأس النظام، ومن كان يعتقد بأن النظام الإيراني سينهار فإن هذا الموضوع غير متاح على الأقل في المدى المنظور بوجود مثل هكذا شخصية على رأس النظام، فالنظام الإيراني ليس لديه نية الإختفاء وأنا أعتقد انه سيبقى).

كما دعا جلعاد الى تجنب الإستخفاف بالصواريخ التي أطلقتها إيران على دير الزور السورية واصفاً ذلك بالحدث الذي ينطوي على أهمية تجسيد لحقيقة أن طهران تواصل سياسة التعاظم وإسرائيل هو هدفها الأكبر. ويستطرد بالقول عندما نتحدث عن إيران يجب الحديث عن سوريا فهي التمدد المركزي، ولا يوجد مكان آخر في العالم يحتوي على هذا العدد من القوى السياسية في ساحة واحدة سوى هذا المكان لافتاً الى أن الأمر المهم في سوريا هو تعاظم إيران والمحور الشيعي الذي إستطاع أن ينقذ بشار الأسد مما رتب عليه من الدول العربية والغربية ضمن ما يسمى «موجة الربيع العربي».

أما القضية الفلسطينية فإن الصراع بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وبين حركة حماس يصب في مصلحة عملية تثبيت المشروع الصهيوني، وعليه أوصوا بمحاولة تغذية هذا الصراع والحؤول دون الوصول الى حلول.

التعقيبات والمداخلات

- **أ.د. عزيز جبر شيال/ جامعة أهل البيت**: تناول جملة من الأسئلة والتعقيبات

  ـ هل هناك أمثلة للشخصيات العربية المشاركة في المؤتمر؟

  ـ سلسلة مؤتمرات هرتسيليا هل أهدافها ظرفية أم هي ذات طبيعة إستراتيجية... فما هي؟

ـ ذكرت في محاضرتك: الدول العربية السنية، السؤال: هل هناك دولة عربية - بإستثناء العراق ـ غير سنية؟ إذا ما حسبنا العراق دولة شيعية.

ـ القضية هي ليست إقامة تحالف، وإنما إذكاء الصراع الطائفي في المنطقة.

ـ التهديد الحقيقي الذي يهدد إسرائيل هو التحالف الذي يضمُّ حزب الله وبشار الأسد وإيران.

ـ مسألة التحالف الروسي - الإيراني - السوري، إروسيا ليست بالحليف الذي يطمأن له وكذلك لها علاقات قوية مع إسرائيل.

ـ هل العراق من ضمن محور المقاومة؟.

ـ إختلاف الدوافع بين السعودية وإسرائيل في موضوع الإتفاق 5+1، هل تعتقد هناك إختلاف في الدوافع بينهما، أم الدوافع واحدة؟.

ـ ذكرت في محاضرتك: أن أي حرب جديدة ستكون بين العرب وإسرائيل، فإن روسيا ستقف الى جانب العرب، ما مدى صحة ذلك التحليل؟

● **أ.د. خيري عبد الرزاق/ جامعة بغداد**: تحدث بما يلي

ـ ما يهمنا ذكره هنا هو تسليط الضوء على أهمية مراكز البحوث للدول التي تحدد سياساتها الخارجية والداخلية ومنها مراكز بحوث الكيان الصهيوني وكيفية عملها وتعامل القادة السياسيين معها، على خلاف ما في العراق إذ أن السياسي العراقي لم ولن يستأنس بآراء وطروحات وأفكار مراكز البحوث العراقية.

ـ مسألة التقسيم والتغيير في الشرق الأوسط معناها أن من يكون مع اسرائيل سيكون بمنأى من التقسيم والتغيير. وأي إصطفاف مع حزب الله ضد اسرائيل سيكون خسارة لتلك الدولة، وهل الدول السنية - حسب التوصيف الإسرائيلي - ستكون بمنأى عن العقوبات الأمريكية والتقسيم؟.

● **د. أحمد عبد الأمير/ جامعة النهرين**: تحدث بالآتي

ـ المشروع الصهيوني بالمنطقة هو الإستيطان اليهودي في فلسطين بعد جمع شتاتهم من كل دول العالم وتمَّ تنفيذ هذا المشروع منذ سنوات

طويلة وتمَّ تطويع الأنظمة العربية وتنازلها عن القضية الفلسطينية.

- من مخرجات المؤتمر هو تطبيع إسرائيل علاقاتها مع العرب المعتدلين وهذه هي دعوة معهد السلام للعرب، وبالتالي فإن المشروع متكامل.
- اعتقد ان روسيا ستغيّر موقفها تجاه المنطقة تبعاً لمصالحها وبالتالي لا يمكن أن تقف مع أميركا كون مصالحها ستكون مهددة، وعليه فلربما تسعى روسيا لتحسين سمعتها دولياً وإعادة نفوذها في عدد من دول العالم وأهمها الشرق الأوسط.

● **أ.م.د. رحيم الخزاعي/ جامعة بغداد**: ناقش الأمور التالية:

- مؤتمر هرتزيليا هو الرديف لمؤتمر بازل وهو المؤتمر الداعم للسياسات الحالية والمستقبلية للسياسة الإسرائيلية، ومن مخرجات هذه المؤتمرات هو مؤتمر سنة 2011 إذ ناقشت موضوع تخفيض أسعار النفط العربي والتخلص من عبودية النفط العربي إذ لا بدَّ أن لا يتجاوز سعر البرميل ما بين 50 - 60 دولاراً وهذا ما يحصل الآن.
- في مؤتمر 2017 ناقشوا أموراً أخرى ومنها مداخلة مستشار وزارة الدفاع الإسرائيلية «مدير الإستخبارات العسكرية» حيث أكد (أن إختفاء تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» لا يخدم اسرائيل).
- تضم المؤسسات المدنية والعسكرية والسياسية الإسرائيلية الكثير من المراكز البحثية التي تخدم السياسية الإسرائيلية للمقبل من الزمن.
- مما يخصُّ تثبيت الوجود الإسرائيلي في المنطقة فإن إسرائيل توسعت أيضاً مع وجود داعش في العراق وسوريا.

● **الاستاذ ماجد الأمير/ مستشار إقتصادي**: عقَّبَ بالآتي

- ضمن توصيات هرتسيليا على إسرائيل التقارب مع الدول العربية السنية.
- ما المخاطر التي ستقع على إسرائيل في حربها المقبلة ضد محور المقاومة؟.
- ما موقف العراق من كل الذي يحصل في المنطقة، لا سيما وهناك صيحات لتقسيم العراق على أساس طائفي؟.

● **أ.م.د. شريف سعيد السعدي/ جامعة بغداد/ كلية الإعلام**: ناقش ما يلي:

ـ كلُّنا نفهم غايات و مقاصد الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة وكل هذه العقود والسنوات التي مرت ولا زال الكيان الصهيوني غير مثبت وله القدرة العالية في تغيير أنظمة عربية، وحضرتك تقول الهدف من مؤتمرات إسرائيل تثبيت وجودها، نحن نقول (من يثبت من؟).

ـ على الباحثين العراقيين إقامة مؤتمر سنوي لمواجهة الكيان الصهيوني.

● **أ. هيثم مزعل الخزاعي/ مركز التخطيط الحضري**: تناول الأمور التالية:

ـ إن المؤتمر بين محددات الأمن القومي الإسرائيلي، وحدد العدو والتهديد وكذلك حدد الحلفاء (الدول العربية السنية المعتدلة) بعد اتمام عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي و مواجهة العدو المشترك متمثلاً بمحور المقاومة.

ـ ركز المؤتمر على استخدام صفة الدول العربية «السنية» لتوظيف الاختلاف الطائفي وترسيخ حالة «الحول السياسي» لدى قادة الدول العربية.

ـ السعي الى إيجاد (تطبيع شيعي) يقبل العلاقات والتحالف مع اسرائيل، بعد أن نجحت داعش بتشويه صورة الإسلام، وحملات مواقع التواصل الاجتماعي للتطبيع مع اسرائيل في السعودية والعراق مثالاً لذلك.

ـ كان هناك مقترح من بعض الدول العربية إبان الاحتلال الامريكي بتقسيم العراق وتوطين أربعة ملايين فلسطيني في أقليم غرب العراق لتحقيق توازن ديموغرافي وفي نفس الوقت حل موضوع العودة أو حق العودة للفلسطينيين.

● **د. حيدر سامي**: كانت له المداخلة التالية:

ـ أشار المؤتمر في محوره الأول الى ضرورة تقييم اسرائيل لعلاقاتها مع العرب، وخرج بضرورة إقامة علاقات اسرائيلية مع الدول العربية السنية، والسؤال الذي يطرح هنا: كيف يتعامل العراق مع هذه التحركات - تحركات إقامة علاقات اسرائيلية مع الدول العربية

السنية ـ، وما السياسة التي سيتبعها العراق؟ لا سيما هناك تطبيع أو تعاطف شعبي مع اسرائيل في مواقع التواصل الاجتماعي؟.

- **أ. هاشم الكندي/ شبكة الهدف للتدريب والتطوير الإعلامي**: تحدث في الجوانب التالية

ـ كيف ينظر الى وجود الجمهورية الإسلامية تجاه المشروع الاسرائيلي؟.

ـ كيف ينظر الى ما يحصل في سوريا على الأرض وخاصة المناطق المحمية للجماعات الإرهابية من اسرائيل؟.

- **أ.د. سامي حمود الحاج/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**: طرح التساؤل التالي:

ـ كيف يمكن مجابهة الاستراتيجية الصهيونية، من محور المقاومة؟.

ـ اللافت للنظر أن المؤتمر لم يشر الى العراق كجزء من المقاومة.

ـ أحد أوراق المؤتمر تناولت شخص الإمام الخامنئي بشكل تفصيلي وأشارت إشارة حقيقية و واقعية بأن ضمان وجود خط المقاومة و وجود إيران بوجود هذا الشخص، فعلى المنظور القريب لا يمكن أن يتزحزح خط المقاومة، مما يؤكد وجود دراسة مستفيضة عن شخصية الإمام الخامنئي ومكانته وقيادته للعالم الإسلامي.

- **د. حيدر فرحان الصبيحاوي/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**: تناول الموضوع التالي:

ـ تحدث الأستاذ المحاضر بشكل مفصل عن أبعاد مؤتمر هرتسيليا و كذلك عن المواقف الإسرائيلية تجاه المنطقة ومواقع دول المنطقة تجاه اسرائيل سواء السائرة في الركب الصهيوني أم المقاومة له، لكن ما يلفت الانتباه هو غياب ذكر العراق في كل ذلك، رغم ان هناك فصائل مقاومة عراقية كبيرة قاتلت ضد الامتداد الداعشي الاسرائيلي، السؤال المهم هل الحكومة العراقية على خلاف مع المقاومة التي حررت الأرض والعرض من الإحتلال الداعشي وأعادت هيبة العراق، وهل الحكومة والطبقة السياسية العراقية في علاقة صلح مع اسرائيل؟.

ردود وإجابات

بعد نهاية المداخلات والتعقيبات والاستفسارات، قام الأستاذ المحاضر بالرد على تلك المداخلات والاسئلة: ـ

- **الحضور العربي في المؤتمر**، كانت هناك شخصيات ذات وزن ومكلّفة بتمثيل الأنظمة السياسية لبلدانها بشكل غير مباشر، منهم على سبيل المثال اللواء أنور عشقي أحد أبرز ضباط المخابرات السعودي و قريب جداً من الأسرة الحاكمة، وهو الشخص الذي وضع تفاصيل مشروع السلام مع الكيان الصهيوني، وكذلك الأمير الحسن الثاني ولي العهد الأردني، وسلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني، وغيرهم من دول عربية أخرى. وبالتالي هذا الحضور للشخصيات حضور متميز خصوصاً أن الأنظمة العربية المتواطئة مع إسرائيل في موقف محرج وصعب وتحاول أن لا تقحم نفسها بشكل علني قد تخلق لها إشكاليات مجتمعية خاصة وأنها تواجه معضلة «شرعيتها».

- **العراق هل مع محور المقاومة أم لا**، النظام السياسي في العراق وعلاقاته المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية التي لها دور كبير في إسقاط النظام البعثي و دعم العملية السياسية و تأسيس الحكومة، رغم ما تسببت به من مخرجات سلبية كالتدخل بكتابة الدستور، وحل المؤسسة العسكرية والأمنية وغيرها والتي إعترف بها الاحتلال بأنه ارتكب خطأ.

  وبالرغم من أن القرار الرسمي العراقي خارج نطاق محور المقاومة، لكن هذا لا يعني بأن العراق بعيد عن محور المقاومة إذ أن هناك قوى سياسية تشكل رقماً صعباً في محور المقاومة.

- **موقف روسيا الإتحادية من القضايا العربية**، في الحقيقة أن روسيا تقف مع خط المقاومة «حزب الله، بشار الأسد، إيران» و قدمت الكثير من الدلائل بأنها غير قابلة للتراجع عن هذا الخط، ولكن كي تتوضح الأمور فإن روسيا لا تدعم العرب من أجل العرب وإنما تدافع عن مصالحها في المنطقة كونها دولة عظمى، وبالتالي فإن الخط الذي تدعمه روسيا يتناغم ومصالحها.

- **إختلاف الدوافع الإسرائيلية - السعودية في قضية الملف النووي الإيراني**،

يمكن القول: إن القوتين الرئيستين اللتين حاولتا عرقلة مفاوضات الإتفاق النووي هما إسرائيل والسعودية، ولكن من وجهة نظري أن دوافع العرقلة تختلف بين الأثنين، فالكيان الصهيوني يرى أن إمتلاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتقنية النووية يشكل خطراً أمنياً على الكيان الصهيوني، ويشكل خطراً ايضاً على الصعيد الاجتماعي حيث يعزز من الوهن الأمني الذي يعانيه المجتمع الإسرائيلي.

أما دوافع السعودية فإنها تعرف بأن إمتلاك إيران لمثل هكذا تقنية نووية متقدمة ومتطورة سيعطيها اسبقية بأن تلعب دور الدولة الاقليمية الرئيسة في المنطقة ومن ثم تسحب الكثير من الحظوة والتأثير السعودي الذي تمتلكه على الدول العربية في المنطقة في عملية الصراع الاقليمي.

- **دور مراكز البحوث في ترشيد المسيرة السياسية**، أشرنا فيما مضى بأن الوهن والضعف ليس في انعدام الكادر العلمي والمؤسساتي لمراكز البحوث في العراق، وإنما الخلل في الجانب الحكومي الذي لا يرغب في التعاون مع تلك المراكز، بل وتعمل الجهات الرسمية على عدم التعشيق بين المؤسسات الحكومية وأصحاب القرار وبين المراكز البحثية كونها تخشى من منازعة أماكنها من المختصين، على خلاف الدول المتقدمة التي تعتمد سياساتها في إدارة بلدانها على استشراف وآراء وتوصيات المراكز البحثية وتوظيفها في تقديم مشورات حقيقية تساهم في صناعة قرار صائب.

- **المرتكز الذي تأسس عليه المشروع الصهيوني**، بالتأكيد الاستيطان هو المرتكز الذي بني عليه المشروع الصهيوني، فقد كان الاسرائيليون يؤكدون : أن ديمومة المشروع الصهيوني قائم على عملية الاستيطان، إذ أن أساس المشروع الصهيوني هو تجميع يهود العالم في هذا المكان، وأحد جوانب جذب المهاجرين اليهود في العالم هو توفير بيئة آمنة غير مهددة أمنياً، لذلك فهي في كل الاستراتيجيات تبحث عن تحقيق البيئة الآمنة الذي من خلاله يتعمق المشروع الصهيوني وبخلافه فإن إسرائيل تعيش في وهن، ونحن لاحظنا كيفية حدوث هجرة عكسية خارج إسرائيل جراء صواريخ حماس وحزب الله على إسرائيل.

- **تقسيم العراق والوطن البديل**، بالتأكيد تقسيم العراق طائفياً وأثنياً هو جزء

من مخرجات هرتزيليا، والذي كان المؤمل منه أن يقوم داعش بهذه المهمة، ولعلَّ الخطوات التي يتخذها حزب برزاني فيما يروج له من استفتاء هي تصب في هذا الاتجاه و ربما الخطوات المقبلة ستكون أكثر قساوة لا سيما ان إسرائيل تدعم هذا الاستفتاء والعلاقات الكردية مع إسرائيل عميقة و واضحة. ويمكن القول: إن مشروع التقسيم يتلاقى مع موضوع الوطن البديل للفلسطينيين المهجرين والذي تتبناه الحركة الصهيونية ثم دولة إسرائيل وهو ما يعرف بعرب 1948 إذ يتم ترحيلهم الى الوطن البديل، فقد كانت الأردن هو الاختيار في بداية المشروع، والآن محاولات اختيار صحراء الانبار في المنطقة الغربية لتكون الوطن البديل.

التوصيات

في ختام الجلسة خرج الحضور بالتوصيات التالية

- الدعوة إلى إقامة مؤتمر للكفاءات العراقية للتصدي للمشروع الإسرائيلي.
- تثقيف الشارع العربي على خطورة تلك المؤتمرات على الوجود العربي.
- لفت أنظار أصحاب القرار السياسي في العراق الى تبني توصيات ومقترحات ودراسات المراكز البحثية العراقية لصناعة سياسات متوازنة تصب في المصلحة الوطنية العليا للبلد.

رسائل وأطاريح جامعية

عرض: زهراء صالح مهدي*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية

القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي دراسة في فرضيات الصعود و الأفول

للطالب :علي بشار بكر أغوان
جامعة النهرين ــ العلوم السياسية ــ السياسة الدولية 2017

تشكل علاقة التناوب الطردي ببعديها الموجب والسالب بين النظام السياسي الدولي على مدى مراحل مختلفة والقوى الكبرى في مختلف تجلياتها، جدلية واسعة للبحث وإحدى أهم بوابات فهم العلاقات الدولية في المرحلة المعاصرة، فقد فتحت هذه العلاقة مجالاً واسعاً للتنظير والبحث في كُنْه النظام السياسي الدولي والقوى الكبرى بشكل كبير، وقد تناوبت علاقة التأثير والتأثر والتغذية و التغذية العكسية المزدوجة بين النظام السياسي الدولي والقوى الكبرى بحسب كل مرحلة وكانت هذه العلاقة هي البانية الرئيسة لموازين القوى في مراحل عديدة.

إنَّ الحاجة باتت ماسة اليوم لمعرفة الطرائق التي من خلالها يمكن للدول الوصول الى منصة من منصات النظام السياسي الدولي والتغلغل فيه وإدارة ذلك الجزء من النظام بالقدر الذي تمنحه قوة هذه الدولة لنفسها. لذا طَرَحَ الباحث فروضاً متعددة تبحث في تلك التفاصيل الموجودة بصورة قليلة في الأدبيات العربية وغير العربية والتي تتعلق بآليات الصعود كفرض إدراك الذات وتفرعاته وفرض الإنفتاح الجيوسياسي وما يحتويه من تفاصيل وشروط تحقق وفرض مراكمة القوة وتوظيفها بما يتّسق وطموح الدولة و

رغباتها الإستراتيجية وفرض القيادة التي أصبحت شرطاً رئيساً من شروط قيام الدول في المرحلة المعاصرة.

وفي محاولة لإستكمال العمل البحثي المتكامل، قدّم الباحث الدراسة إلى جانب ذلك جملة من الفروض التي تبحث في الكيفيات التي تنهار على أساسها القوى الكبرى حين تسلكها كان أهمها هو فرض التراخي الإستراتيجي في توظيف القوة وفرض الزخم المرتفع في التنافس على سلم القوى الدولي وتراتبية الهيكلية الدولية وفرض تبادل الأدوار القائم على الحتمية انتقال القوة بوصفها ظاهرة حركية غير قابلة للسكون ولا للثبات وفرض الإنحلال في القوة و حتمية الزوال التاريخية لولادة الدولة و تطورها و نضوجها و اضمحلالها و اندثارها و فرض حتمية الإنهيار التي تقوم عليه الأنظمة الحياتية كافة بشكل عام والذي تسلكه جميع المنظومات على حد سواء بنسبية مختلفة من حالة إلى أخرى.

تحاول الدراسة ومن خلال هذه الفروض مجتمعةً أن تشكّل نظرية متكاملة تبحث في كيفيات صعود الدول وأفولها بناءاً على معطيات نسبية قد تتطابق بشكل كبير مع حالة ما وتتعارض جزئياً مع حالة أخرى. ولما كانت أي نظرية في العلاقات الدولية بحاجة لإختبار لكي يتمَّ تدوين الملاحظات حولها وإختبار جدواها، صارت النماذج الرئيسة التي إختارتها الدراسة للإختبار عليها بمثابة الخارطة الرئيسة التي امتحنت هذه الفروض لإثبات صحتها، وقد كانت هذه النماذج على نحو قوتين دوليتين لديهما من التاريخ الطويل بالعمل الدولي ما يجعلهما أساستين في تصنيفات النظام السياسي الدولي اليوم وهما الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية، بينما جاء الإختيار على قوتين كبريين جديدتين تجاوزت مرحلة الصعود و توصيفهما على أنهما قوتان صاعدتان هما الصين واليابان.

فبينما كانت فروض الصعود التي تبنتها الدراسة تتوافق كثيراً و ما مرّت به الولايات المتحدة الأمريكية على مر التاريخ من مراحل والتي جعلت منها قوة فريدة من نوعها تتجاوز حدود المكان والزمان بما تمتلكه من بريق ومقومات إستراتيجية شاملة، تطابقت أيضا العديد من فروض الأفول عليها لما في ذلك من إشارات وملامح أصبح اكبر المتفائلين من المفكرين الإستراتيجيين يتحدث عنها و يقول: إنَّ الولايات المتحدة ليست كما كانت

في السابق وهي تمر في حالة صعبة للغاية ستأتي عليها الدراسة بشكل مفصل وتشرحها شرحاً وافياً.

ولما كانت هذه الفروض بحاجة للإختبار على أكثر من حالة ومثال لكي يمكن -بّعْدَها ـ تعميم النظرية القائمة على هذه الفروض وإثبات صحتها أو خطئها، صار نموذج الدراسة لحالة روسيا الإتحادية والذي أَهَّلَ الدراسةَ بشكل أوسع للوصول إلى مكانات ونتائج وإختبار الفروض بصورة أعمق وأدق، لاسيما أن روسيا الاتحادية هي وريثة الاتحاد السوفيتي السابق والذي مر بحالة الأفول التي جاءت بها الدراسة وطرحتها مع التأكيد أن تلك الحالة من الأفول التي مر بها الاتحاد السوفيتي لها خصوصيتها بما يتفق ومعطيات تلك المرحلة، كذلك تشكل الحالة الروسية المعاكسة فيما يخصُّ فروض الصعود مثلاً أغنى الدراسة كثيراً بسبب النتائج التي أعطتها عملية الاختبار وما تقوم روسيا به اليوم من أدوار عالمية كانت جلّها نتيجة لإتباعها بعضاً من فروض الصعود التي عملت الدراسة لإثبات صحتها.

وقد شكل أنموذج اختبار القوة الصينية من حيث الصعود طفرة بحثية في معرفة أين وصلت هذه القوة اليوم في النظام السياسي الدولي والمكانة البارزة التي تحتلها ويمكن أن تحتلها لاحقاً بما يتّسق و نموها المتراكم سنوياً في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة انطلاقاً من القاعدة الاقتصادية الصينية، من جانب آخر بينت عملية اختبار فروض الأفول الصيني نسبياً اختلافاً كبيراً عن عملية الاختبار السابقتين للأفول، ذلك بسبب التفاعلية التنموية التي تعيشها القوة الصينية اليوم مقابل شيخوخة متقدمة تمر بها القوتان الاقتصاديتان (الأمريكية والروسية)، وهذا ما احدث الفارق بشكل كبير في هذه النظرية التي تبنتها الدراسة وأعطى معطيات جديدة تختلف عن ما تم تسجيله في المثالين السابقين فيما يخص تحديداً آليات الأفول ودرجة وصول وتعمق كل قوة في هذا الجانب. فقد سجلت الدراسة أن الصين هي أكثر القوى التي لا تعاني من مظاهر أفول مقارنة بالمثالين السابقين رغم مشكلات الصين التي لا تقل خطورة عن باقي القوى، بيد ان الصين كانت القوة الاكثر بعداً من حيث تمدد فروض الافول داخلها وهذا ما أعطى الأفضلية المستقبلية لهذه القوة بان تبزغ على مستوى أوسع إذا ما اتبعت الفروض المشروطة التي جاءت بها الدراسة والتي تعمل عليها الصين منذ زمن ليس بقريب.

وكذلك قام الباحث باختيار الحالة اليابانية والتي شكلت هي الأخرى إنموذجاً محكماً من حيث تطابق فروض الصعود عليها كقوة قادرة على أحداث الفارق على مستوى النظام السياسي الدولي لما لها من مقومات لان تصبح قوة عالمية ذات تأثير قاري في مستقبل الأيام ذلك لما تمتلكه من مقومات استراتيجية شاملة يمكن من خلالها بناء التمدد وتسلق الهرمية القطبية نحو النظام السياسي الدولي، بيد ان القوة اليابانية و رغم بريقها الكبير،تبقى عاجزة عن ملاحقة النمو المضاعف الذي تقوم به الصين، وهذا ما جعل الصين في أفضلية القوى القادرة على أن تكون حاضرة على نطاق البيئة الجيوسياسية العالمية بقوة حينما يجب ان تكون في ذلك المكان، بينما جاءت نتائج اختبار فروض الأفول بمؤشرات مختلفة عن باقي النتائج، فبينما عانت القوة الأمريكية والروسية بشكل كبير شيخوخة متقدمة، وعانت كذلك الصين من مشكلات تكاد تكون مزمنة قد تؤثر فيها مستقبلاً، شكلت اليابان في هذا الجانب ثباتاً نسبياً على أنها أكثر القوى قدرة على مواجهة فروض الأفول لما لها من إمكانيات ومقومات تحتية بشرية وغير بشرية للإستعداد لهذه اللحظة أن وقعت.

إنَّ النتائج التي سُجلت اثر المعطيات التي تمَّ تقديمها من خلال اختبار الفروض على أكثر من نموذج وقوة دولية، تطلبت هي الأخرى البحث في الشكل المستقبلي المشروط والذي يمكن ان يذهب إليه النظام السياسي الدولي على نحو متعدد. اذ ان إسقاطات صعود القوى الكبرى وأفولها، وعبر دراسة العلاقة الطردية الموجبة والسالبة المؤثرة والمتأثرة بين النظام الدولية والقوى الكبرى ، مكنت الدراسة من الوصول والحصول على ملامح أولية عن اقرب الحالات الهيكلية للنظام الدولي من بين مجموعة من الحالات المتعددة التي تم استبعادها بسب البيانات التي سجلتها بعض القوى من تراجع ما شكل أرضية جديدة ومنطلقات بحثية رصينة لما يمكن ان يكون عليه وضع النظام السياسي الدولي المستقبلي.

الإتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 (دراسة تحليلية)

الطالب عمر الرشيداوي
رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، فرع العلوم السياسية، جامعة المصطفى العالمية، 2017

بعد الإتفاق النووي بين ايران ودول (5+1) ويقصد بهذه الدول (أعضاء مجلس الامن دائمي العضوية+المانيا الاتحادية) إنعطافة مهمة في النظام السياسي الدولي، إذ يمكن من اعطاء دروس واضحة من ان طريق المفاوضات، مهما كانت طبيعتها والاخفاقات والنجاحات التي تمر بها؛ يمكن ان تُوصِلَ حلولاً ونتائج ايجابية لكل الأطراف والنظام السياسي الدولي، بعد ان كان التلويح او الاستعداد لإستعمال القوة العسكرية لضرب المفاعل النووي الإيراني وما ينتج من ذلك رد فعل إيراني.

إحتوت الرسالة على أربعة فصول فضلًا عن فصل تمهيدي، خصصه الباحث الى المفاهيم وتاريخ البرنامج النووي ثم سير المفاوضات النووية و لاسيما المرحلة التي سبقت المفاوضات التي أسفر عنها الإتفاق الأخير، لقد جاءت رسالة الماجستير بالتالي:

اولًا: كانت بداية البرنامج النووي الإيراني في زمن الشاه (محمد رضا بهلوي) بالتعاون مع الولايات المتحدة، اذ حصلت على مفاعل نووي لمركز(امير اباد) في (طهران) عام 1960، تم الاتفاق مع شركات فرنسية وألمانية واخرى أمريكية لتزويد منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بمفاعل نووي في (أهواز) وأخر في (بوشهر) وتمثّل هذه المرحلة مرحلة إرساء قواعد من اجل توفير الطاقة الكهربائية.

بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تمَّ إيقاف البرنامج النووي الإيراني، الى عام 1984،واذ بذلت جهود كبيرة من اجل إعادة البرنامج وتطويرة، وبعد نهاية الحرب العراقية _ الإيرانية عام 1988،ركزت إيران وبشكل مكثف على إعادة وتطوير البرنامج النووي الإيراني وكانت البداية مع الارجنتين لبناء مصنع لفصل البلوتونيوم في أصفهان. تمَّ مع روسيا إكمال مفاعل بوشهر وبناء مفاعلين وفي عام 1992 قامت إيران بالاتفاق مع العديد من الدول والشركات من اجل تزويدها بالمعدات والأجهزة اللازمة،و تمَّ اقناع الجانب الروسي وذلك عام 1998 في إبقاء مادة (البلوتونيوم) في ايران وعدم نقله الى روسيا وذلك مقابل تعويضات مالية وإستطاع خبراء الوكالة

الدولية من الوصول الى المنشآت النووية الإيرانية بعد الإعلان عن البرنامج النووي الإيراني بمساعدة المعارضة الإيرانية (منظمة خلق) والمخابرات الصهيونية كما سربت منظمة خلق معلومات عن موقعي (نطنز) و (اراك) النوويين اللذين فيهما منشأتا التخصيب وأجهزة الطرد المركزي ثم تمَّ إيقاف البرنامج النووي الإيراني.

في عام 2005 إستأنفت ايران أنشطتها النووية بعد التوقف في زمن الرئيس الإيراني محمد خاتمي وأعلنت ايران انها نجحت في تخصيب اليورانيوم بنسبة (3,5%) وترفض الطلب الذي قُدّمَ من مجموعة 5+1 المتضمن إيقاف عمليات التخصيب. مما دفعهم الى اصدار عقوبات على إيران عبر خمسة قرارات إبتداءاً من عام 2006 - 2010 كما استمرت الوكالة الدولية بالضغط على إيران لتسليم 1200 كيلو غرام من (اليورانيون) الى فرنسا و روسيا لتتمَّ معالجته وتحويله الى وقود نووي يستخدم للأغراض الطبية إلا ان إيران رفضت ذلك وطالبت باستبداله داخل اراضيها ثم صدر قرار 1929 الذي فرض عقوبات جديدة على الانشطة البحرية والمصرفية اتبعتها الاسلحة الثقيلة والبوارج والانظمة الصاروخية واي نشاط يرتبط بالصواريخ البالستية.

أعلنت ايران في 27/ 11/ 2011 عن بدء المرحلة الختامية بتشغيل محطة بوشهر النووية، ولقد تعاملت ايران مع التصعيد في فرض العقوبات من مجلس الأمن وضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمزيد من التصعيد من جانبها دون خرق ميثاق الوكالة الدولية التي أصبحت قرارتها وإجراءاتها مسيسة كما ان الدول الاوربية لم تفِ بإلتزاماتها التي قطعتها في (سعد اباد).

أعلنت ايران عام 2012 عن استعدادها لمعاودة المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني مع الدول 5+1 وعند وصول السيد حسن روحاني عام 2013 الى الرئاسة الإيرانية عمد الى إحالة الملف النووي الإيراني الى المجلس القومي لوزارة الخارجية لتبدأ المفاوضات الدبلوماسية في زمن الرئيس الأمريكي (أوباما)، وقد عمدت ايران الى إتباع مبدأ السير خطوة مقابل خطوة بالتفاوض.

وقد تم توقيع إتفاقية جنيف في عام 2013 بين الولايات المتحدة وإيران وابرز ما جاء فيها :

1 ـ وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5% والتخلص من اليورانيوم المخصب المخزون بنسبة 20% وايقاف العمل في مفاعل اوراك وتجميد 800 جهاز طرد لم يتغذَ باليورانيوم بعد.

2 ـ تحقيق الشفافية والرصد باستخدام العديد من الاجراءات.

3 ـ الرفع الجزئي للعقوبات على ايران.

وفي المفاوضات التي أُجريت عام 2014 لم تأتِ بحل شامل اذ تمَّ تأجيلها الى 31/ 3/ 2015، وفي العام نفسه تم التوصل الى خطة شاملة التي عُدّت إتفاقية نهائية و تمَّ التصويت عليها في 14/ 7/ 2015 في العاصمة فيّنا، إذ نصَّ الإتفاق (على رفع العقوبات الدولية عن ايران مقابل تخلي ايران عن برنامجها النووي والقبول بالتخصيب دون الـ 5%) وقد ختم الاتفاق ب59 صفحة بين الإتفاق الاساس وخمسة ملاحق تقنية.

ثم تحدث الباحث عن أهداف البرنامج النووي الإيراني منها الأهداف العلمية والاقتصادية والتكنولوجية ثم إستعراض العوامل الداخلية الإيرانية والاقليمية والدولية التي عجلت في إنضاج الاتفاق النووي و ربط ذلك بالقدرات العسكرية الإيرانية و لا سيما قواتها الصاروخية، و وصول التيار الإصلاحي المتمثل بحسن روحاني الى الحكم، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها ايران، كما لا يمكن إبعاد الدور الإيراني المتنامي في الملفات الاقليمية لا سيما في العراق، اليمن، سوريا ولبنان.

ووّضَعَ الباحث ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للاتفاقية النووية على الشكل التالي:

المشهد الأول: البقاء على الوضع الراهن؛ اي عدم العمل في الاتفاقية المبرمة.

المشهد الثاني: إلتزام جميع الأطراف بالإتفاقية النووية.

المشهد الثالث: إنهيار الإتفاقية النووية.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

العلاقات الإقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص

تأليف: مهند عبد الواحد النداوي

الناشر: مركز الجزيرة للدراسات ــ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017

بعدّ البعد الاقتصادي أحد أهمِّ الجوانب في تطوير العلاقات بين الدول في القرن الحادي والعشرين نظرا لتأثيره المباشر في سياستها وخططها الاستراتيجية، يُبرز كتاب «العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص»، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات، سعيَ الهند منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين لإبراز ذاتها قوةً فاعلةً ومُؤَثِّرةً في المسرح الإقليمي والدولي، وتعتمد في سياسة الإبراز تلك على رافعة تحسين علاقاتها بالعالم التي أصبح لها دور مهمٌّ ومُؤَثِّر في الصعيد الدولي من أجل تحقيق مصالحها بعدّها قوة إقليمية كبرى. وكانت المنطقة العربية، والشرق الأوسط عموما، من المناطق التي عملت الهند على تحسين علاقاتها معها، بحكم موقعها الجغرافي ودورها في حركة عدم الانحياز طيلة مدة الحرب الباردة، و لاسيما في الجانب الاقتصادي.

ويرى المؤلِّف: أن العلاقات الهندية مع دول الخليج أصبحت من الملفات الحيوية ذات الأهمية المتنامية في الوقت الحاضر، في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الإقليمية والدولية؛ فالهند تُعدُّ من القوى العالمية الناشئة التي يُنتظر أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية في المستقبل المنظور، بينما تظل منطقة الخليج ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظرا للممرات المائية المهمة في المنطقة، وأيضا بعدّها مخزونا للطاقة، فضلا عن المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وقد عمدت الهند ودول الخليج إلى تطوير علاقاتهما سعيا لـمَأْسَسَة تعاونهما عبر امتداد المحيط الهندي؛ حيث شهدت هذه العلاقة تناميا سريعا من حيث مجالاتها خلال العقد الماضي، وكان للبُعد الاقتصادي دور كبير في المساهمة في تطور تلك العلاقات و وصولها إلى مراحل متقدمة، و لا سيما في مجال التجارة والاستثمار وموارد الطاقة (النفط والغاز).

ويقوم الكتاب على فرضية أساسية تتمثَّل في إدراك الهند و دول الخليج أهمية زيادة التعاون بينهما، لا سيما في المجال الاقتصادي، مما يتيح للطرفين تحقيق مصالحهما، ومن ثم التأثير إيجابيّا في اقتصاداتهما.

ويركِّز الباحث على العلاقات الهندية ـ الخليجية منذ القِدَم، وأسباب تعزيزها في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. ويتبيَّن من خلال تتبع مراحل تطور العلاقات الهندية ـ الخليجية أن جذورها قديمة وتميزت بأهمية كبيرة؛ إذ كانت الهند مركزًا لفرز وتسويق اللؤلؤ من دول الخليج؛ حيث نسجت علاقات تجارية واسعة كما يدلُّ طريق الحرير الذي كان يربط بينهما، ويبدو تأثير ذلك واضحا في الاقتصاد الخليجي؛ إذ كانت الروبية الهندية متداوَلة في العديد من دول الخليج. وقد توثَّقت تلك العلاقة وتنوَّعت واتّسع نطاقها منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، و لا سيما في المجال الاقتصادي، بعدما اتجهت الهند إلى تحرير اقتصادها، وتشجيع التجارة الخارجية مع دول العالم، ومن ضمنها دول الخليج. ومن جهة أخرى، فإن الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لدول الخليج جعلتها تحتل مكانة اقتصادية متقدمة في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما.

وأَبرَزّ الباحثُ دورَ منتديات التعاون الهندية في تعزيز التعاون الاقتصادي

الخليجي ـ الهندي؛ حيث اتَّبع الطرفان استراتيجية «مؤتمرات القمم"، وتأسيس منتديات التعاون، سواءاً على المستوى الإقليمي، أم العلاقات البَيْنِيَّة، مما ساهم في اطّلاع الجانبين على مجالات التعاون التي يمكن استثمارها في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما في المستقبل المنظور من خلال إعطاء الأولوية القصوى للتجارة والاستثمار والطاقة والمشاريع المشتركة، دون إهمال المجالات الأخرى.

وجلّ إهتمام الباحث على واقع العلاقات الاقتصادية الهندية ـ الخليجية بعد أن أصبحت دول الخليج تحتلُّ مكانة مهمَّة في التجارة العالمية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين؛ مما أدى إلى اهتمام الطرفين بتطوير علاقاتهما في المجالات التجارية والاستثمارية والمشاريع المشتركة، فضلًا عن التعاون في مجال الطاقة والطيران. ولاحظ الباحث أن التعاون في مجال الطاقة، ولا سيما النفط، لا يزال العامل الأهمَّ في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، في ظل النمو الاقتصادي السريع الذي تعيشه الهند، وهو ما يزيد من ارتفاع الطلب على النفط.

وقد توصل الباحث في الاستنتاجات الى استمرار العلاقات الاقتصادية الهندية ـ الخليجية رغم الكوابح التي تعرقلها، وقد أثَّرت هذه العلاقات إيجابيّا في المجالات الأخرى، السياسية والدبلوماسية والثقافية، لإدراك الطرفين أهمية تعزيز التعاون بينهما.

الكواليس السريّة للشَّرق الأوسط

الكاتب: يفجيني بريماكوف،

ترجمة: نبيل رشوان

الناشر: المركز القومي للتّرجمة، 2016

يؤكد المؤلف: أن المهمة الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، كانت السيطرة على المقدرات النفطية في المنطقة، إلا أن المواجهة مع الاتحاد السوفيتي أضافت لهذا مهمة أخرى،

وهي إقامة رأس جسر عسكري بالقرب من الحدود السوفيتية، ونظراً لصعوبة وضع هذين الهدفين على مسار واحد، راهنت الولايات المتحدة على تقوية العلاقات مع الانظمة الملكية العربية، حيث توجد مكامن النفط الرئيسة على أراضيها. وهو يؤكد مدار صفحات كتابه: أن معاداة الثوار المنتمين للبرجوازية للإمبريالية، كانت في البداية تحت تأثير العاطفة، ولكن في النهاية تغلبت السياسة، وسادت في الغالب البراجماتية، حتى في التعامل مع الدول التي كانت تستعمرهم أو دول أوروبا الغربية التي كانت مسيطرة في الدول العربية المستقلة شكلاً. ويؤكد بريماكوف عبر شهادته: أن كل قادة الانقلابات في الدول العربية القومية الثورية لم يظهروا معاداة الإمبريالية من البداية، بل إن علاقتهم بالمستعمرين القدامى بقيت مهمة ولها أولوية بالنسبة لهم، وسعوا جميعاً لبناء علاقات طيبة مع الولايات المتحدة. وفقط بعد أن أوصد الغرب كل الأبواب ـ توجهوا إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتُعدُّ مصر أكبر مثال في هذا الصدد.

يذهب المؤلف، في تحليله لكيفية نمو وتطور القومية العربية، إلى أن خيبة أمل الجزء الأكبر من المثقفين العرب في الوصفات الغربية، والتي كانت تحافظ على دولهم في وضعية المستعمرات، بالإضافة لسعيهم للمساواة والعدالة هو ما أدى إلى نمو الفكرة القومية فالقوميون العرب، لم يشعروا شعوراً معادياً للإمبريالية بشكل مباشر كما هو متعارف عليه، ولكن الخط السياسي العام للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بالعالم العربي، هو الذي عجّل بالمسار. طغت قومية الدولة على القومية العربية بمفهومها العام لدى الدول العربية الأخرى من أنظمة البرجوازية الصغيرة. ويعتقد بريماكوف، أن أسباب الوحدة بين مصر وسوريا، لا تعود للرغبة في الوحدة، قدر ما تعود إلى التخوف المتبادل من تعاظم تأثير الشيوعيين في البلديْن، ويؤكد ذلك برضا الولايات المتحدة عن الوحدة وعدّها شأناً عربياً، وإتخاذها موقفاً حيادياً منها.

يصف بريماكوف، إحتلال الصهاينة فلسطين، بأنه ‘‘نزاع’’ له تأثير سلبي في منظومة العلاقات الدولية، ولديه نزعة دائمة للاشتعال، مما قد يعطي له بعداً نووياً. ويكشف في فصل طويل، عن مدد لم تكن معروفة من قبل عن السياسة السوفيتية تجاه اسرائيل. فقد كان الاتحاد السوفيتي، أول من إعترف بإسرائيل، وساعدها بالسلاح في حرب 1948 ـ 1949، بناءاً على حسابات

ستالين المبنية على أن دولة موالية للإتحاد السوفيتي ستنشأ في الشرق الأوسط، وهي من الممكن أن تتحول إلى (جزيرة للاشتراكية) بالنسبة للمحيط العربي، المتحلل، الإقطاعي، وللحد من نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط، بالإضافة لعوامل أخرى متعلقة بتركيبة سكانها الفقيرة وطبقاتها العمالية. كما أن المستوطنات، كانت لها سمات الملكية الاشتراكية، و وجود الحزب الشيوعي الفلسطيني، فضلاً عن أنه في لحظة إقامة إسرائيل لم يكن صدام المصالح بين القوتين العظميين قد بلغ ذروته بعد. لكن تطورات فكرة الصهيونية، وصلت إلى تناقض غير قابل للتماهي مع الأيديولوجية الماركسية ـ اللينية السائدة في الاتحاد السوفيتي.

يرجع المؤلف، أسبابها الاحتقان في العالم العربي، إلى قواسم مشتركة، تتعلق بعجز الحكام عن البقاء في السلطة بسبب فشلهم وفسادهم، بالإضافة لدور الأوضاع الخارجية، والتغيرات في توازن القوى في العالم، لكن يظل أساس التغيرات الراديكالية في عدد من الدول العربية هي التحولات الداخلية. و يؤكد، أن التوجهات القومية الثورية والإصلاحات الاجتماعية التي صاحبتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، لا يمكن نسيانها بسهولة. ويعترف بريماكوف، بأنه فوجئ بالربيع العربي مثل غيره من الخبراء، مبيّناً بعض الأوهام التي سيطرت على هؤلاء الخبراء مثل: استبعاد إمكانية الخروج ضد الأنظمة في وقت واحد عملياً، والاعتقاد أن العملية الثورية صارت جزءاً من الماضي، وعدم تقييم تأثير إنجازات الحضارة الحديثة في الأجيال الحديثة من العرب. ويؤكد: أن الربيع العربي لم يكن من تنظيم الخارج، لكن أمريكا عملت على تنظيم الربيع العربي بعد وقوعه. ويعتقد، أن استراتيجيتها بعد الثورات، اعتمدت على دعم التغييرات الديموقراطية، مع الاعتماد في نفس الوقت على الجيش تحديداً في الحالة المصرية ومؤسسات البنية التحتية، التي أمّنت الاستقرار في مدة حكم الأنظمة الاستبدادية السابقة، والتي استطاعت تحقيق الاستقرار لمصلحة الأمريكيين، وتطوير العلاقات مع دوائر الإسلاميين المعتدلين.

حاول المؤلف، أن يقنع قارئه أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يبحث عن مصالحه فقط، بل كان يسعى لصالح الدول التي انضمت إلى معسكره. لكن الحقيقة الماثلة أمام الجميع تشي بغير ذلك، فلم يجنِ العرب من المعسكر الشرقي أو الغربي سوى تعميق التبعية، ولم يقف الاتحاد السوفيتي مع عدالة

القضية العربية كما يدعي بريماكوف، بل إن الخيار النهائي دائما كان إلى جوار مصالحهم أولاً. تحتاج مقاربة المؤلف إلى مناقشة عميقة لرؤيته بخصوص الفكرة القومية، والإرهاب وتعريفه الغامض له، ودور الاتحاد السوفيتي في العالم العربي، والتيار الإسلامي وعداوته الغريبة له وتقسيمه الغريب للإسلام، ومقترحاته لعملية السلام، و رؤيته غير العادلة للصّراع العربي الصهيوني، لكن يمكن الاتفاق مع غالب جوانب رؤيته للربيع العربي.

الإعلام الأمريكي بعد العراق.. حرب القوة الناعمة

المؤلف: نيثان غردلز ـ مايك ميدافوى

المترجم: بثينة الناصري

دار النشر: المركز القومي للترجمة،2017.

في عصر الإعلام العالمي، على أمريكا أن تنافس من اجل كسب القلوب والعقول، رغم أن المجتمع الأمريكي الإعلامي الصناعي ومن ضمنه هوليوود، أعظم عاكس للصورة في تاريخ الحضارة الإنسانية، كان هو المهيمن في وقت ما على الصور والأيقونات والمعلومات عالميا، ولكن الأمر يختلف حاليا يوما بعد يوم.

لقد مكنت الرفاهية وانتشار التكنولوجيا الآخرين من رواية قصصهم وإنتاج أساطيرهم وان ثورة التوزيع الرقمية ساعدت على دمقرطة تدفق المعلومات عالميا و نوعت المنابر لتشمل ليس فقط التلفزيون والكومبيوتر وإنما شاشات الهواتف النقالة أيضا.

وباضطراد يتحوّل التدفق الثقافي إلى شارع ذي إتجاهين، و تتضح حاجة أمريكا إلى التنافس من اجل الولاء، وبخاصة بعد حرب العراق. وإذا كانت السياسة في عصر المعلومات تكمن في من يفوز خطابه، فإن أمريكا تسير على الطريق الخاسر.

وبكل تأكيد، أعاد انتخاب باراك اوباما شيئا من بريق أمريكا الخافت. والكثيرون ممن شككوا في أن الديموقراطية الأمريكية ما زالت ناجعة لتنتخب رئيسا أسود، قد عاد إليهم إيمانهم. ولكن حتى مع هذا، فإن أمريكا، مثل الآخرين، عليها أن تتنافس في فضاء القوة هذا لكسب القلوب والعقول، ولم يعد في استطاعتها الافتراض بأن الكثير من العالم على استعداد للاقتناع بخطابها.

ويناقش الكتاب ايضا في هذا المجال تأثير السينما الهندية والصينية الصاعدة، مع صعود هذه الاقطاب المنافسة اقتصادياً وعسكرياً في عالمنا الذي انتهى بعد الحرب الباردة الى قطب واحد. وكذلك ناقش الحروب الثقافية في الغرب، واكد الباحث: ان القوة الناعمة لا تزال قوة تعتمدها الدول ولا تزال تصنع الاعداء وعدّ الباحث ان القوة الناعمة هي الرد العنيف.

ولعلَّ الهدف الرئيس للكتاب هو التفريق بين القوتين الخشنة والناعمة في الحياة السياسية الأمريكية، فقد استخدمت أمريكا ولا تزال القوتين لصالح تحقيق مصالح الإمبراطورية: السلاح للسيطرة على الأرض وما فوقها وما في باطنها من موارد، والإعلام للسيطرة على العقول، واحتلال الأرض يبدأ من احتلال العقول، واحتلال العقول يبدأ من احتلال اللغة.

واحتلال اللغة ليس المقصود به فقط تعميم لغة المحتل، حيث إنه من أول مهام الاحتلال نشر لغته لتكون لغة التعامل والوظائف والتعليم، هو استخدام مفردات تؤدي إلى تغيير المفاهيم وطرق التفكير، فأن تنتمي مثلاً إلى الشرق الأوسط، غير أن تنتمي إلى الوطن العربي، اللغة تعكس الفكر، وتشكله أيضاً.

ويدور هذا الكتاب حول فهم سطوة الصورة، وصعود تلك السطوة متجلية بالهيمنة الكونية لثقافة الترفيه الأمريكية و ردود الأفعال عليها، كما يتناول التبديد المتزايد لتلك السطوة بسبب العولمة ويعالج الكتاب كذلك التمسك بسطوة الصورة كأداة للدبلوماسية الثقافية في سعي أمريكا لاستعادة بريقها الغابر.

فإلى جانب التفوق العسكري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي يقر الكاتبان، ان انتشار الثقافة أصبح الرائجة الأمريكية بمضمونها عنصراً في العلاقات الدولية، وما دام أن السياسة الجديدة للثقافة العالمية هي مسألة من له فصل الخطاب على مسرح العالم.

فيمكن القول: ان صراعات المستقبل سوف تكون حول القيم التنافسية في مربع الجماهير العالمي الذي يخلقه الإعلام الترفيهي. وسوف تكون صراعات المستقبل بسبب التدفق الثقافي المنبثق بوفرة من اقتصاديات المعلومات العالمية بقدر ما هي بسبب ندرة الموارد. وهذا لأن القيم المتنافسة ازدحمت في ميدان جماهيري مشترك خلفته حرية التجارة وانتشار التكنولوجيا واتساع الإعلام في أرجاء الكوكب.

وان الصورة سلطة، في ميدان القوة الجماهيري العالمي هذا تكمن قوة الصورة ما دام أن معظم الناس يدركون الحقيقة عاطفياً وليس عقلانياً. في تشكيل نظرتهم للعالم، يميل الناس إلى الانسياق وراء سرد يعتمد على الصور التي يتماهون معها، الصور التي تعكس الكرامة والتقدير والمكانة داخل ثقافتهم.

عروض الكتب الأجنبية

د. زيدان حسان حاوي*
باحث وآكاديمي من العراق

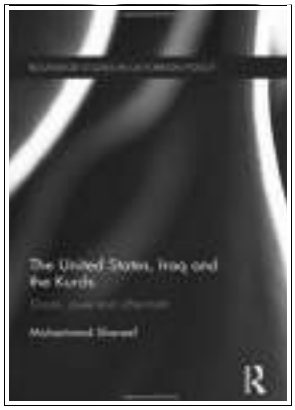

The United states, Iraq and the kurds, shock, awe and a fter-math,

Mohammed Shareef,
Routledge, Newyork- 2014.

محمد شريف باحث في العلاقات الدولية من جامعة دورهام البريطانية ـ زميل الجمعية الملكية - الآسيوية في لندن، عمل سابقاً لصالح الأمم المتحدة، وحاليا أستاذاً محاضراً في العلاقات الدولية في جامعة السليمانية.

يعرض محمد شريف في كتابه الموسوم (الولايات المتحدة، العراق، الاكراد، الصدمة، الرعب، والتداعيات) العلاقات العراقية - الامريكية بأسلوب وصفي تحليلي لظروف واقع العراق واولويات المصلحة القومية الامريكية منذ 1979، بعد تولي صدام حسين سدة الحكم في البلاد، حتى عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما.

يعتقد الباحث ان هناك ثلاثة اطوار متمايزة في السياسة الامريكية ازاء العراق، اولها يبدأ بسقوط شاه ايران عام 1979 واستبداله بنظام سياسي ديني مناوئ للولايات المتحدة، مما أجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر باستراتيجياتها في الشرق الاوسط، وتبني رؤية اقليمية امنية تعتمد التوازن

الاستراتيجي بين اللاعبين الاقليميين وبما يعني اعطاء العراق مزيدا من الاهمية درءاً لأخطار الثورة الايرانية.

اما الطور الثاني، فقد بدأ من إحتلال العراق الكويت عام 1990. وكنتيجة لهذا العدوان، فقد ساءت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، واصبح العراق لاعباً شريراً وعنيداً في المنطقة غير قادر على الانسجام مع ثوابت السلوك الدولي المقبول، مما الزم تغيير الاستراتيجيات الامريكية إزاء العراق وتصنيفه كدولة راعية للإرهاب.

كانت هجمات 11 ايلول 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة إيذانا ببدء الطور الثالث في السياسة الامريكية تجاه العراق، اذ عملت الولايات المتحدة على زيادة وتضخيم المخاوف الاوربية جراء ما سببته (الدول الشريرة) من أعمال ارهابية، وبما يتوجب على المجتمع الدولي الوقوف ضدها، الامر الذي إستلزم إجراء تقييم جديد للاستراتيجية الامريكية، تجسدت لاحقا بإحتلال العراق 2003.

يفترض الباحث ان الطبيعة المركزية للنظام الدولي، والافتقار الى دولة كردية مستقلة، هو السبب وراء إهمال معاناة الأكراد من التشرذم القومي، الامر الذي لم يغب عن بال صناع القرار الأمريكان، برغم الحساسية الشديدة لدول الجوار العراقي إزاء ذلك. حتى اقدمت الولايات المتحدة على توفير الحماية للأكراد إبتداءاً من 1991.

ضم الكتاب ستة فصول ناقشت السياسة الامريكية منذ عهد الرئيس جيمي كارتر وصولاً لعهد الرئيس باراك اوباما، وقد أبرزَ الباحثُ إهتماما مضافاً في الفصل الرابع عندما أورد وصفاً دقيقاً لصنع قرار إحتلال العراق و آراء (الصقور والحمائم) في ذلك. ونفس الشيء يمكن قوله في الفصل الخامس، والذي ركز على تبعات الغزو الأمريكي 2003، والأخطاء التي وقعت بها الإدارة الأمريكية. فيما أفردَ الفصل السادس للسياسة الامريكية إزاء الأكراد وآمال الأكراد المفقودة.

يَخْلُصُ محمد شريف في كتابه الى أن السياسة الأمريكية إزاء العراق قد وضعته في خانة (الدول المارقة)، وعدّته تهديدا مباشرا لإسرائيل، ولاستقرار سوق النفط العالمي، وقد تكرست هذه النظرة لا سيما بعد جهود الولايات المتحدة في تخليص العراق من ورطة الحرب مع ايران بأثر مساعداتها العسكرية ودعمها اللوجستي لنظام صدام حسين. كما يعتقد

الباحث ان العلاقات الامريكية مع الاكراد يغلب عليها التعاطف، ولم تصل الى مستوى التحالف الإستراتيجي كما يأمل الأكراد، نظراً لحساسية الموقف الأمريكي وما قد تسببه من إضطراب في الدول المجاورة للعراق.

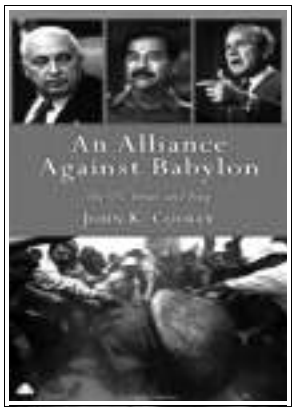

An Alliance Against Babylon
the US, IsreaL and Iraq
John k. cooley
Pluto press, London - 2005

جون كي. كولي، صحفي امريكي وباحث في شؤون الشرق الارهاب والشرق الاوسط، عمل في بداية حياته المهنية مراسلاً لشبكة ABC الإخبارية، ثم محررا في جريدة كرستيان سايس مونيتوز. اجرى لقاءات صحفية مع الكثير من رؤساء العالم، واطلع عن كثب عما يدور في خلد صناع القرار الغربيين.

يستعرض كولي في كتابه الموسوم (التحالف ضد بابل، الولايات المتحدة، اسرائيل والعراق) عناصر المؤامرة الجديدة القديمة، واثر اسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل الخطوط العريضة لمجمل التطورات المعاصرة في تاريخ العراق. اذا ينطلق الباحث في تأصيل تاريخي مختصر ودقيق لتأثير اليهود في مملكة بابل وخاصة أسرهم في القرن السادس قبل الميلاد. والأصل في نمو مشاعر الكراهية بين الاسرائيليين واهل العراق مركزا في ذلك على ظروف تهجير اليهود وسلب ممتلكاتهم في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين.

خصص المؤلف فصلا في كتابه لمعالجة دوافع وظروف التحالف الاسرائيلي مع اكراد شمالي العراق وآمال كليهما المعقودة على الآخر، فضلا عن تأثير هذه العلاقة سلباً وايجاباً بقوة النظام المركزي في بغداد، وحاجة اسرائيل إلى (حلف حقيقي) يمكن التعويل عليه للإيفاء بمتطلبات التحالف.

ناقش كولي ظروف حرب احتلال الكويت عام 1990 عندما شعر صدام حسين بثقة مفرطة بقدرات جيشه، حتى اقدم على احتلال احدى بلدان

جواره، الامر الذي استثمرته اسرائيل عندما شجعت الولايات المتحدة على تقليم أظفار العراق من جديد بعدما لم يوفق في الاستفادة من تجربته المرة إبان حربه مع ايران، لا سيما بعد ان ينجح صدام حسين بامتلاكه صواريخ بعيدة المدى يمكنها اصابة أهداف في اسرائيل.

خصص الباحث الفصلين العاشر والحادي عشر لتوضيح ظروف العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل، فيما يتعلق بالتخلص من عدو محتمل قد يكرر مأساة السبي البابلي القديم لليهود. حتى اسفر التعاون بين البلدين عن اندلاع حرب الخليج الثالثة عام 2003، واسقاط نظام صدام حسين، وبذلك تخلّص الاسرائيليون من تأثير إحدى الجيوش القوية في المنطقة العربية، وشرعوا على اثر ذلك بتخطيط جديد للمنطقة، أساسه ما يعرف (بالشرق الأوسط الجديد) مع التركيز على تمزيق بابل (العراق) وسلب ثرواتها، كما يحصل الإن عندما جدد الأكراد على تحالفهم القديم مع الاسرائيليين واخذوا بيع نفط العراق بأبخس الأسعار.

يعتقد كولي ان التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي المضاد للعراق قد انجز وعده بتدمير الصورة النمطية للعراق، غير ان ما يثير امتعاض الحليفين هو ظهور بعض المخلفات الضارة، من قبيل شيوع الحركات الدينية الاصولية في المنطقة، والتي يسبب بعضها وجع رأس لإسرائيل، ومما يتطلب جهودا مضافة لدرء مخاطرها، وحتى تتمتع إسرائيل بالسيطرة المطلقة مع نقاط النفوذ القوية في المنطقة.

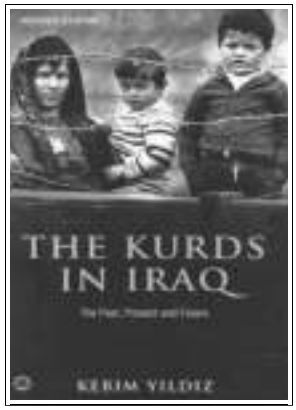

The kurds in Iraq, The past, present and future

Kerim yildiz

Pluto press, London - 2004.

كرم يلدز كاتب كردي وناشط مدني في مجال حقوق الانسان من اصول تركية. هاجر الى بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي، ويعمل مستشارا في

المشروع التربوي لمجلس اللاجئين البريطاني، كتب عدة مؤلفات تناولت اوضاع الكرد في العراق، ايران، سوريا، القوقاز، تركيا.

يهدف المؤلف في كتابه الموسوم (الكرد في العراق، الماضي، الحاضر، والمستقبل) الى توضيح بعض المشاكل التى تؤثر في الكرد في العراق منطلقا من بدايات القرن العشرين وبرؤية آكاديمية ناقدة، بغرض استكشاف الاخطاء التي رافقت تكوين الكرد. وتعرضهم لمشاريع التجزئة بين دول الاقليم، فضلا عن ما لاقوه من اعتداءات عسكرية وحصارا اقتصاديا على مدار القرن المنصرم.

يعتقد كرم يلدز ان المناطق ذات الاغلبية الكردية قد تخدم لتكون مثالا ليس في العراق وحسب، بل ايضا لبقية دول الشرق الاوسط،فيما يتعلق بالالتزام بحقوق الانسان لاسيما حقوق المرأة وحرية التعبير، ويفترض في ثنايا كتابه جدارة الكرد في ان تكون لهم مشاركة فعالة في اعادة تشكيل الدولة العراقية واعادة بنائها منطلقا من تجربتهم الرائدة في الادارة المدنية في العقد الاخير من القرن العشرين.

تضمن الكتاب ثلاثة فصول، تناول الاول تأصيلا تاريخيا للكرد من حيث اللغة، الديانة، وتشابه الطوبوغرافيا مع نظيراتها في ايران وتركيا وسوريا، وقد استقصى الباحث جذور القضية الكردية بدءا من معاهدة سيفر وتكوين العراق الحديث نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تضمن الفصل ايضا اوضاع الكرد في ظل تمردات برزاني، والتدخل الامريكي ـ الايراني في العلاقات العراقية ـ الكردية 1970 ـ 1975.

أفرد الباحث إهتماما خاصا بتطورات القضية الكردية لاسيما حملات الانفال والهجوم الكيمياوي على حلبجة، وما حصده من اهتمام دولي متعاطف بأثر النزوح الجماعي للكرد الى دول الجوار، ثم اوربا لاحقا، كما اولى اهتماما للديمقراطية في كردستان بعد حرب الخليج الثانية 1991، ومفهوم مهم للحكم الذاتي، والعلاقات بين الحزبين الرئيسين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

خصص الباحث الفصل الثاني من الكتاب لتناول اوضاع الكرد بعد حرب الخليج الثالثة او ما يعرف بعملية حرية العراق، لاسيما ما يشغل اهتمامهم

من طموح واهداف خصوصا (قدس كردستان)، والمشاركة في ادارة الحكم في العراق مع اساس فدرالي.

شغلت توجهات الكرد المستقبلية معظم مادة الفصل الثالث، اذ ركز كرم يلدز على المفهوم الكردي لتقرير المصير، والحكم الذاتي، فضلا عن آمالهم المعلقة على المجتمع الدولي متمثلا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن في إسعاف مطالبهم، و رفع الحيف عما لحق بقضيتهم المزمنة.

يَخْلُص الباحث ان المنطقة (العراق) ستدخل نفقا مظلما من الفوضى والاضطراب ما لم يؤسس وبسرعة لحكم القانون، وبما يقضي لنيل الكرد حقوقهم، ويحقق خصوصيتهم في ان تكون لهم ادارة متمايزة في ظل عراق فيدرالي.

The constant columns

Translated Search:
By: Noor sabhi ali 130

Follow-upactivities
By: porf. Hayder farhan hussien al-subehawi 140

Master & phD.thesises
By: Zahraa saleh Mehdi 158

Books didplay: Arabic & English
By: dr. Zaydan Hassan hawi - M. Roaa Khaleel 160

Contents

Hammurabi Researches:

Traumatic Environment..
Study In The US Presidential Elections For 2016
Prof. Saeed Majid Dahdouh 6

Integration and State Building in Iraq
Khairi Abdul Razzaq Jassim 28

The role of public international law in the context
of current international transformations
M. Rasha Zafer Mohieddin 41

The status of the armed forces in the comprehensive
Iranian strategy after 2003
Mohammed Najah Mohammed Aljazairy 66

The mental image that is formed by the Iraqi satellite channels
about the government in the Iraqi public
Muthanna Mohammed Faihan 78

The basic means to gain political awareness
Hiba Ali Hussein 101

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
21 - 22th Issue - 5th year - Winter - Spring 2017

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Sami Hamoud Al - Haj Jasem**

Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Art Education - University of Baghdad*

Editor Secretariat: Zahraa Salih Mahdi, Roua Khalil Saeed

Linguistic Correction: Khairi Abdul Razzaq Jassim

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687
Printing & Distribution: **Dar Al-Kari** For printing, publishing and distribution- Beirut - Tel.: 00961 1 541300

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312